

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة البحث العلمي



البحوث العلمية

طريقة الإعراب

دراسة منهجية تأصيلية تيسيرية

إعداد

الدكتور/ سعود بن عبد العزيز الخنين

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة البحث العلمي



البحوث العلمية

طريقة الإعراب

دراسة منهجية تأصيلية تيسيرية

إعداد

د. سعود بن عبدالعزيز الخنين

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

ح جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الخنين، سعود بن عبدالعزيز

طريقة الإعراب: دراسة منهجية تأصيلية تيسيرية

سعود بن عبدالعزيز الخنين .- الرياض، ١٤٢٧هـ .

١٣٨ ص؛ ١٧×٢٤سم .

ردمك: ٦- ٦٦٥- ٠٤ - ٩٩٦٠

١- اللغة العربية – النحو أ. العنوان

ديوي ٤١٥,١   ١٨٦٤/ ١٤٢٧

رقم الإيداع: ١٨٦٤/ ١٤٢٧

ردمك: ٦- ٦٦٥- ٠٤ - ٩٩٦٠


بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

تقديم لعميد البحث العلمي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين، أما بعد:

فإن العناية باللغة العربية هدف رئيس من الأهداف التي تسعى إليها الجامعة تعليماً، وبحثاً في مختلف مراحل الدراسة بدءاً من المرحلة الجامعية، وانتهاء برسائل الماجستير والدكتوراه، وما يتبع هذا من بحوث وأعمال علمية لأعضاء هيئة التدريس في كلية اللغة العربية، والكليات المناظرة لها.

ومن المؤكّد عقلاً وعادة تباين الناس طلبةً وأساتذةً، علماً وتعليماً، عطاءً وأخذاً، ولهذا التباين أهميته القصوى في تحديد أهداف كل مرحلة من مراحل التعليم، واختيار الوسائل التي تحقق الأهداف وفقاً لرؤية علمية.

ومن مظاهر العناية بهذه اللغة الكريمة الشريفة العناية بقواعدها تعلماً وتعليماً وتطبيقاً، والإعراب جانب تطبيقي لتعليم القواعد المقرَّرة للنحو العربي، وقد أدرك المتقدّمون هذا الجانب، وحرصوا عليه، وأولوه جلَّ رعايتهم، ولذا واكب التأليفَ في النحو التأليفُ في الإعراب، وكتاب معاني القرآن للفراء (٢٠٧هـ) خير شاهد على هذا، ومن بعده جاءت كتب الإعراب لتجسد هذه الرؤية، إعراب القرآن، والشعر، وأقوال العرب، وكتاب الكامل للمبرد خير مثال، وكذا كتب الشواهد النحوية.

وهذا الكتاب الذي أقدّمه اليوم **لأخي الكريم الفاضل الدكتور/ سعود بن عبدالعزيز الخنين، والموسوم بـ (طريقة الإعراب ـــ دراسة منهجية تأصيلية تيـــسيرية)** هو عمل يقوم ابتداءً على تنمية آلة الإعراب، وتنبيه الطلاب الذين هم المستهدفون بمثل هذا العمل على تقويم قدراتهم، والرقي بها إلى الأسلم من

خلال دراسة واقع الطلاب في المرحلة الجامعية التي يتخرجون منها معلّمين، وإدراك الأسباب التي قادت إلى هذا الضعف الكبير في تصور القواعد النحوية وتطبيقها تطبيقاً صحيحاً متمثّلاً في صحة الإعراب وسلامته من الخطأ.

وإن وقوع الطلاب كما ذكر الباحث في عجائب وغرائب لم يسمع بمثلها، نتيجة حتمية لضعف لا يمكن تجاهله أو غض الطرف عنه.

ومع اتفاقي مع الباحث في الهدف فإني كنت أتمنى لو أنه بناه على نصوص مختارة من النصوص التي يتعامل معها الطلاب حفظاً، وقسّم هذه النصوص بما يخدم خطة البحث والأهداف المتوخاة من خلالها، وعالج المشكلة التي يعاني منها الطلاب في مباحث جامعة تكون خلاصة لهذه التطبيقات، وللأسلاف في هذا سبق، وهم خير قدوة في هذا الميدان الذي لم يباروا فيه حتى الآن جزاهم الله خيراً .

وأخيراً أشكر أخي الباحث على جهده المبذول في عمله هذا، وعلى حسّه في إدراك مثل هذه المشكلة، وتفكيره في حلّها بما يخدم الطالب والأستاذ معاً.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

تركي بن سهو العتيبي

مدخــــل

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، أما بعد :

فإنّ أبرز المشكلات عند أساتذة النحو في هذه الأيام ضعفُ طلابهم في الإعراب، فأكثرهم لا يحسنه، مع أنه قد يحفظ مفردات المقرّر حفظا، ومنهم فئة غير قليلة جعلت بينها وبينه ردْما، فانصرفوا عنه انصرافَ من يراه فوق الطاقة، ولا يبلغه الوسع، فاستصعبوه ولم يهتدوا إليه سبيلا. وإن هم فعلوا مجبَرين أو طامعين في درجات جاؤوك بالعجب العجاب. ومجالس الأساتذة تفيض بالشكاوي، وتمتلئ بالطرائف والطّوامّ والمصيبات.

وتلك بلوى عامةٌ لم تسلم منها كليات اللغة العربية وأقسامها في جامعاتنا، ولا تزال تُطْلِع على عجائبَ من طلابها، وترى وتسمع ما يقصِم الظهر ،ولا يبشّر بخير، ولستُ بحاجة أن أورد أمثلةً؛ فكلّ القارئين هذا البحثَ يُحصون من ذلك كالذي أحصي، ويجدون مثلَ ما أجد، أو يزيدون.

وإذا استحضرتَ أن الإعراب هو خلاصة العربية، وهو نتيجة كل دروس النحو، ثم لقيتَ طلابك لا يحسنون منه ما يشفع لهم _زاد عليك الهمُّ ،وأيقنتَ أنهم لم يدركوا شيئا رغم حرصهم، وأن أساتذتهم لم يبلغوا منالاً مع اجتهادهم وتعبهم.

والأمر ظاهر جدا، فطلابنا _ إلاّ مَن رحم ربّك _ بعيدون عن العربية الفصيحة، ولا يكادون يستعملون ما يتعلّمون، وكأنما هم يدرسون مسائل لا تعنيهم، أو ليست من همومهم، أو أنها لغة قوم آخرين.[1]

---

(١) والمشكلة قديمة تتجاوز طلابنا لتدرك طلاب ابن هشام، فقد روى في كتابه المغني٢/٦٦٨-٦٧٢ عنهم وعن بعض عصريه ما يشبه الذي نحن فيه اليوم، والفارق أنه كان يتحدّث في ذلك الفصل عن المبتدئين، ونحن نجد أمثاله وأدهى منه عند الذين قاربوا أن يكونوا معلّمين.

والأمل في تعويد الطلاب استعمالَ العربية الاستعمالَ الموافقَ ما يتلقونه في محاضرات النحو- ذلك أمل بعيد وحلم ضعيف؛ فالواقع الذي نرى طلابنا عليه اليومَ أنه كلما انتقل واحد منهم من مستوى إلى الذي يليه نَسِيَ ما كان يعرفه من قبلُ، وهجَره هجرًا غير جميل، وودَّعه وداعَ مَن لا يلتقيان، ثم تجده بعدُ مكبًّا على كل موضوع يحفظه مستقلاً عمّا قبله، ومنفصلا عمّا بعده، حِفْظَ مَن سيُدعى لتسميعه ساعةَ الامتحان، وذلك آخرُ العهد الذي بينهما ! ولذلك يدرسه وهو يبحث عمّا يقرّبه إلى النجاح فحسب، أمّا أكبر همومه فأن يعرف كيف سيأتي السؤال، وكيف يُعدّ له جوابا، وللجواب صوابا.

ولو أنّ طلاّبنا يَصِلون في كلّ درس بالدروس السابقة، ولاسيّما مقدّمات هذا العلم وكُلّيّاته لوجدتهم يملكون فهمًا جيّدا للنحو، وتمكّنا منه، لكنهم لم يفعلوا، وليس في مناهجنا الجامعية -مع الأسف- ما يدعوهم لأن يفعلوا.

وفي يقيني أنّ الإعراب بطريقته المنهجية المفصّلة التي يُقعِّد ويُؤصِّل لها هذا البحث مساعدٌ في حلّ تلكم المشكلة، ونافع في التقليل من آثار هذه المعضلة؛ فإنّ أبرز ملامح هذه الطريقة **أنها تختصر النحو في الإعراب**، وما أنا بالذي يدّعي أنه مبتدعُها، ولكني حاولتُ تيسيرها ما استطعت، وجعْلَ قواعدها أكثر انضباطا ووضوحا ومنهجية وترتيبا، وهيّأتها لتكون موضع مدارسةٍ بين الأستاذ وطلاّبه، والله المستعان.

وسترى في هذه الطريقة عنايةً بالتفصيلات والتزاما بها على طريقة المعربين المحدَثين التي تعني الطلاب، ويجدونها مكتوبة عندهم في كتبهم المدرسية التي دَرَسوها من قبل، وسيُدرِّسونها من بعدُ، ويتمنّون أن يعملوا بها، ولكن أكثرهم لا يستطيع؛ لأنه لا يعرف منهجا واضحا فيها. على أنّ أحدهم لو اختصر في

الإعراب، وأوجز، واقتصر على طريقة المتقدمين، فاكتفى بنحو: فعل وفاعل ومفعول- ما كان مخطئا، وحتى يصل إلى ذلك، وحتى يستحضر ما درسه فالخير له أن يُلزَم بهذه الطريقة التعليمية المفصلة إلى حين، وأن يعمل بها حتى يكون في باب الإعراب من المحسنين.

وإنّ طول ممارسة الإعراب بهذه الطريقة المفصّلة - التي قد تعاب بالمبالغة في التفصيل- يستحضر للطالب أهمَّ ما درسه في علم النحو العريض، ويذكّره به كلّما نسيه، ويُردّده عليه كلّما أراد الإعراب، فكلّ جملة يعربها الطالب بهذه الطريقة ستُعيده حتمًا إلى دروس تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، وستجعله يقسّم الكلمة إلى مبني ومعرب، وتدعوه إلى تقرير علامات الإعراب، واستحضار العلامات الفرعية وأبوابها، وتجعل ذهنه حاصرًا للمرفوعات، ومحصيا المنصوبات والمجزومات، وغيرَ ذاهلٍ عن المجرورات، ومتنبّها للتوابع ولآثار العوامل.

وتكرار الإعراب يفتح عينيه على المتشابهات من الأبواب فيفرّق بينها، ويوقفه على المشكلات الخافيات فيتأمّل فيها، ويسأل عنها، ويحثّه أن يضع لنفسه قواعد في التفريق بين الأبواب، أو يبحثَ عن الفروق، كما أنه يُعوّده التأمّل في المعاني والتدقيق فيها، وذلك مفتاح الإعراب، وغاية العلم.

والحقّ أنّ المعرِب إنما يحتاج في المقام الأوّل إلى قواعدَ عامّة وكلياتٍ يسهل عليه تحصيلها في محاضرات يسيرة، غيرَ أنها ضاعت عليه، ونأتْ عنه في طيّ تفصيلات للنحويّين كثيرة، لا يُعاب بها النحويون، ولا كتبُهم، وإنما العيب فينا، أنّا لم نحصر أذهان الطلاب على ما يكون فيه التدريب والتطبيق، ويحتاجون إليه في الإعراب، بل شُغِلْنا، وشَغلناهم معنا بمسائل عميقة كثيرة، قد

يُعـذرون بجهل طائفة منها أو نسيانها، ولكنهم لا يُعذرون -ولا نُعذر- بجهلهم تلـك الكليات وأصـولَ هذا العلم. والمأمولُ أنّ الإعراب بهذه الطريقة المنهجيّة يُعيدهم إليها ، أو يُعيدها إليهم.

ومهمـا بلـغ طالـب مـن طلابنا في الـضعف فإن هذه المعلومات متاحةٌ له، يُـدرك أصولَها في محاضـرة نظـرية أو محاضـرتين، لكـنها تحـتاج وقـتا أطـول في التطبيق والممارسة.

ولقـد خبَـرتُ الطـلاب وعـرفتُ حرصـهم أن يكونـوا مـن المعرِبين؛ لأنهـم يُدركـون أهمّيته البالغة ، ويشعرون بروعة مَن يُحسنه، ويغبطونه، أو يحسدونه، ويوقـنون أنهم غدًا أو بعدَه في أشدّ الحاجة إليه ، وذلك حين تقذف بهم مقاعد الكليات إلى صدور القاعات مدرّسين ومسؤولين كثيرا عن الإعراب الذي طالما أحرجهم وأرّقهم، ولا يُقبل منهم وقتئذٍ صَرفٌ ولا عدل.

واختلاطـي بـالطلاب ومحـاولتي تحريكَهم على الإعراب وطولُ مدارستي لهم فـيه والنتائجُ الجيّدة الـتي وجـدتها على نحوٍ لم يبلغه تفاؤلي -كلُّ ذلك أغراني وشـجّعني، فقد كان سؤال الإعراب في الامتحان يوما مّا أقلَّ أسئلتهم درجاتٍ، وأكثـرَها حـرجا عـندهـم وضررًا عليهم، ثمّ غدا - بفضل الله- أوفرَها وأنفعها لهم وأحبّها إلى كثير منهم.

ولعلّـي في هـذا الـبحث أتلمّـس مـواطن الخلـل عند طلابنا في هذا الباب، وأضـع يـدي علـى الأمـور الـتي جعلتهم ضِعافا في الإعراب، وأكشفُ المهارات المفقـودةَ الـتي تعالج ضعفهم إنْ هـم أحسنوها؛ وذلك ليبدأ بها زملائي الأساتذة عـند تعلـيم الإعراب، وهو هَمٌّ مُؤرِّق مشترَك، وليتداركها الطلاب في أنفسهم؛ فقـد أرتـني التجـربة أنها سبيل نافع، يوصلهم إلى ما نؤمّل ويؤمّلون، وقد يكون بعـضها ظاهـرا تمامـا عـند الأسـاتذة؛ فيَعيـبوا تقريره في بحث علمي محكّم، لكنّ

المهـمّ في الأمـر والجديـدَ في هـذا البحث أنه نقلٌ لتجربة حقّقت نجاحا، وتقعيدٌ لطـريقة منهجيّة مـرتّبة ذات ملامـح واضـحة ومعـالم محـدّدة، ومراحل متوالية، يـسيرةٍ على الطلاب، وتقريرُ قواعد اجتهادية في أحكام الإعراب، ربما لا تكون موجـودة بهـذا الوضوح في كتب النحويين، أو مجتمعةً في بحث واحد، ومنها ما هو قواعد أحسبها جديدة، لم أطّلع عليها - مع تقصيري - في كتاب سابق[1].
مـع كثـرة ما أُلّف في موضوع الإعراب من كتب: فالقديمة إنما تعني به ما نريده الـيوم بعلـم الـنحو، بـل بالعـربية كلها، كمـثل: سرّ صناعة الإعراب لابن جني، والمفـصّل في صنعة الإعراب للزمخشري، والهادي في الإعراب إلى طريق الصواب لابـن القبيـصي، والإرشـاد إلى علـم الإعراب للكيشي، وغيرها كثير، أو تعرِبُ النصوصَ إعرابا موجزا، يَكتفي بالإشارات، ويُعنى بالمشكلات، ككتب إعراب القـرآن، والحماسـة والـبردة، والألفـية والكافـية، ونحـوها[2]. وأستثني من كتب المـتقدمين فـصولا مـن (المغني) لابن هشام، ومباحثَ في (قواعد الإعراب)[3] له أيضا، وقد حاولت استيعاب أهمّ ما فيهما في هذا البحث.

---

(١) لا بـدّ مـن الإشـارة إلى عمـل جيد ونافـع جـدّا للمبتدئين ، وهـو كـتاب:(كيف نتعلّم الإعـراب) للأستاذ: توفيق عمر بلطه جي، ففيه فوائد جمّة، لولا أني رأيت فيه صعوبة في طـريقة عرضـه المتداخلة، وغير الظاهرة والمثقلة بالتكرار، وفي كثرة الواجبات التي كلّفها المعرِب؛ فقـد بلـغ بهـا عـشرة أعمـال، أحدها وهو التعليل يطلبه أحيانا بعد كل عمل، فتصبح الأعمال ثمانية عشر . (انظر: ٣٦٣- ٣٦٥، وفي إعراب الجملة ٤٢١-٤٢٢)

(٢) وهـي – مـن غـير شك- مفيدة ونافعة، لكنها لا تعالج ضعف طلابنا، ولا تناسب ما في كتبهم التعليمية، والطريقةَ الحديثة في الإعراب، وهو ما يريد هذا البحث علاجه.

(٣) واشـتُهر أيضا باسـم: الإعـراب عـن قـواعد الإعـراب، وقـد شُرح مرارا، وسترى بعض شـروحه في هـذا الـبحث، وهـو عيـنه كتاب: القواعد الكبرى، وليسـا كتابين. (نبّه على ذلـك د. علـي فودة نيل في كتابه عن ابن هشام ٢١) وأمّا القواعد الصغرى فهي مختصر للكبرى، وتُسمّى أيضا نبذة الإعراب.(المرجع السابق٣٩-٤٠) وقد نُشر الكتابان.

وأمّا كتب المتأخرين[1] فإنها تُعنى بالإعراب التطبيقي، دون أن يُقدّم أكثرُها للطالب طريقةً بيّنةً ومنهجا واضحا، أو أنها تُعنى بظاهرة الإعراب على أنه دراسة التغيير في الجملة وبيان أثر العوامل[2]. وقد يمكن لي أن أصنّف هذا البحث على أنه من الإعراب التعليمي الذي يهيّئ للإعراب التطبيقي.

وهو محاولة أعرِضُها على زملائي لتمحيصها والزيادة عليها، كما أنه اجتهادات في اختيار آراء وتجنّب أخرى، قرّبتُ الأيسر في الإعراب، وأبعدتُ الأبعد العسير على الطلاب، كما أنّ فيه كشفًا لمواطن الخلل، وتعيينا لمواضع التدريب النافعة، ووضْعًا لليد على بعض المسائل والكلمات التي وجدتُ طلابنا يستشكلونها ، فعنها يتساءلون، وفيها يُخطئون، وهي التي تُعيق طريقهم في الإعراب، وقد يكون الوقوف على موطن العلل وسبب المرض أهمَّ من بيان العلاج وأشقّ، على أنّ هذا البحث يحوي أيضًا علاجًا مقترحًا مكتوبا بلغة

---

(1) ومن أهمّ هذه الكتب وأجودها وأنفعها لمتعلّم الإعراب: حاشية الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد على الأوضح، وقد عنيت بها في هذا البحث كثيرا؛ لأنها الأقرب لطلابنا، لاتصالها بالكتاب المقرّر عليهم. وكذا: الجدول في إعراب القرآن وصرفه، لمحمود صافي، وإعراب القرآن الكريم وبيانه، لمحيي الدين درويش، و في إعراب القرآن لمحمود سليمان ياقوت، وهو آكثرها تفصيلا ومقاربة للطريقة المفصّلة التي يقعّد لها هذا البحث، ويقاربه: إعراب القرآن لمحمد أحمد نحلة، ودروس في الإعراب لعبده الراجحي وصاحبه، والتطبيق النحوي له أيضا، والمعين في الإعراب لمحمد التونجي، والمنجد في الإعراب لمحمد خير الحلواني وصاحبه، وغيرها كثير جدا. وآمل أن يمكّن هذا البحثُ الطلابَ أن يعربوا إعرابا يشابه ما في هذه الكتب المتميّزة.

(2) من الأمثلة على ذلك: ظاهرة الإعراب في النحو العربي لأحمد ياقوت، ودراسات في الإعراب لعبد الهادي الفضلي. وصور الإعراب ودلالاته، لصابر أبو السعود. وظاهرة الإعراب في العربية، لعبد الكريم الرعيض.

ظاهرة للطبيب والمريض ، ويقدّم معلومات قد تُعدّ معروفةً، لا تليق أيضا ببحث علمي متقدّم؛ لكي تسامحت عن ذلك لأحقّق مرادًا صعبًا، وهو أن أكتبه ليقرأه الطالب، ولينظر فيه أيضا الأستاذ، وغاية مُناي أن يكون هذا البحث بينهما في دروس تعليم الإعراب، يتدارسانه: للطالب منه ما كان في المتن، يناله بمفرده أو بمعونة أستاذه، وللأستاذ الإطارُ العامّ للطريقة المنهجيّة، وأركانها، وخطواتها المقترحة، وما كان في الحواشي، وشيءٌ من تفصيلٍ وفوائد في المتن. والكتابةُ للفريقين في وقت واحد كانت من أكبر صعوبات هذا البحث ، وفي سبيلها تنازلت في بعض الأمور.

أسباب ضعف الطلاّب في الإعراب

حاولت في هذا البحث أن أقف على أساس المشكلة، من أفواه الطلاب ومن أقلامهم، فوقفت- بفضل الله- عليه وهو يسيرٌ، يمكن علاجه وتصنيفه في ثلاثة أمور:

أوّلها: أنهم يتهيّبون الإعراب؛ **لأنهم لا** يدرون كيف يبدؤون فيه بداية صحيحة، على أنهم لو شرعوا فيه ولو بكلمة واحدة صحيحة لَزال عنهم أكثرُ ما يجدون من العَنَت، ولَتجاوزوا العقبة، وما أدراك ما العقبة؟ هي البداية الأولى العسيرة التي أزعم أن هذه الطريقة المنهجية تعالجها بوضوح، وتحرّض الطلاب على الإعراب ،وتنير لهم فيه مسلكا.

ثم إنهم بعد البداية لا يعرفون منهجًا ثابت الأركان والخطوات يهديهم إلى إتمامه، ويجعلهم يسترسلون فيه، ولعلّ هذه الطريقة أيضًا تعلّمهم الانتقال من مرحلة إلى أختها التي تليها ، ومن ركنٍ إلى الذي بعده،كما سوف ترى في خطواتٍ أربعٍ آتية. **وواجبُ المعلّم المدرِّب أن يساعدهم أوّلَ الأمر على التنقّل من ركنٍ لآخر، ويذكّرَهم بالأركان والخطوات في كل محاولة حتى يدرجوا عليها ويألفوها، وتصبح سَنَنًا مسلوكا.**

ثانيها: أنهم لا يعرفون في كل مرحلة وعند كلّ خطوة خياراتٍ محدّدة يستعرضونها في أذهانهم ، ويختارون أصوبها، ويتدرّبون عليها، ولو تهيّأ لهم ذلك في كل مرحلة من مراحل الإعراب الآتية لَهان عليهم الأمر، وذلك أن تقارن بين مَن سيبحث في احتمالين أو ثلاثة أو أربعة ومَن يقف عاجزًا حائرًا أمام النحو الواسع كلّه حيرةَ مَن يواجه بحرًا لا

يدري كيف يأتيه ! وهذا واقع بعض طلابنا الذين يبهتون حين يطلب منه إعرابٌ.

وقد حرصت في هذا العمل أن أعالج ذلك، فاقترحت على المعرِب في كل ركنٍ جملةَ خيارات يصطفي الصحيحَ منها، وما ذلك عليه بعسير، ولا كثير، **ولاسيّما إن تفضّل عليه أستاذه ،وتلطّف ،فعرَضها أمامه في كل مرحلة إلى أن يحسنها.**

ثالثها: أنهم لا يتصوّرون النحو صورةً كلّيّة إجماليّة ، بل أكثرهم تائهون بين مفردات التفاصيل، لم يتلمّسوا رابطا يربطها، ويجمعها لهم، وقد ناءت بهم أحمالُ ثمانية فصول طِوال، توالت عليهم فيها أبواب في إثر أبواب، وفصولٌ من بعد فصول، ليس يدري أكثرهم العلاقة بينها، ولا يكادون يجدون رابطا، فمقدمات النحو الثلاثُ المهمّاتُ لم تجتمع لهم درسًا واحدًا، بل تنازعها مستويان، حيث ينتهي الأول في كليتنا -على سبيل التمثيل- في أثناء تعداد أنواع المعارف الستة: فنصفُها في الأول، وباقيها في الثاني، وقد يكون بينهما حولٌ كامل أو أكثر. والمرفوعات الأصلية الأربعة يتقاسمها مستويان في عامَين دراسيين، قد تكون أكثرَ من ذلك للطالب المتعثّر. ونواسخ الابتداء مقسومة أيضا في مستويين، والمنصوبات كذلك، وأما المجرورات بالأصالة فهي بابان اثنان فقط، ولم يشفع لهما ذلك أن يلتئم شملهما، بل فُرّق بينهما: فأولهما في الخامس، والآخر في السادس، وتابعُهما في السابع! ولست أدري ما السرّ

في الفعل المضارع أن يُؤخَّر، فلا يُدرسَ إلا في آخر شهرٍ للطالب في الكلية مع شهرته وكثرة تردّده.

يُضاف إلى ذلك أن المبنيات وهي شطرُ الكلمة لم تُحصَر له، ولم يجمعها في المقرّر جامع، بل توافيه مفرقةً بين الأبواب.

ولست أعيب النحو بهذا الترتيب؛ فقد لا يُستطاع خيرٌ منه، ولكني أبيّن أن الطالب قد فاته حصرُ كثير من الكلّيات والقواعد الكبرى، وأنّ واجبنا تداركُ ذلك في دروس الإعراب، ولو أنّ أستاذًا اختبر طلابه في سرد المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمبنيات - لَفوجِئ أن بعض طلابه المتخصصين لا يُحسن ذلك، فأيُّ شيء أدركه الطالب إن لم يُجبْ عن هذا السؤال؟

على أن الأمر أيسرُ من هذا ، فالنحو كلُّه إن نظرتَ إليه من علٍ وجدتَه في أصوله قليلا محصورا متقاربا، وكثيرٌ من طلابنا يُفاجأ أشدّ المفاجأة حين تُلخَّص له أهمُّ أحكام النحو ورؤوسُ أبوابه في دقائق، وسترى هذا التلخيص المتّصلَ بالإعراب في هذه المقدّمة، عند ذكر المهارة الخامسة .

مهارات الإعراب المفقودة عند الطلاب

لا يستطيع الطالب الإعرابَ، ولا يقدر على الخوض فيه بقدم راسخة وخطوات مطمئنة إلاّ إذا أتقن خمسَ مهارات مهمّات، لا يُحسنها كثير منهم، ومناهجنا لا تُعنى بها كلّها على قدرٍ كافٍ، أو مناسبٍ لضعف طلاب هذه الأيام المتأخرة:

المهارة الأولى: تمييز الكلمات المرادِ إعرابها، وفصْلُ بعضها عن بعض:

وأنجعُ عملٍ لإكسابهم هذه المهارةَ أن يبدأ الأستاذ طلابَه بسؤالهم عن عدد الكلمات المستحقة للإعراب في النصّ الذي أمامهم؛ لأن كل خطأ في عدِّها سيتبعه حتمًا خطأ في الإعراب، يكون عادة أصعبَ الأخطاء وأشنعَها، وأوهامُ الطلاب في هذا كثيرة. ولا بُدَّ في هذا الموقف من الرجوع إلى أول دروس النحو، وهو تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، واستحضار علامات كل نوع، وبخاصة علامة الإسناد في الأسماء، والتأمّل في تضمّن الدلالة على الزمان في الأفعال؛ فهما أنفع العلامات وأعمّها، ويمكن تدريبهم عليهما في كل كلمة مشكلة مع استحضار باقي العلامات. وأكثر الخطأ من طلابنا إنما يقع في الكلمات حين تتوالى ويتصل بعضها ببعض في الكتابة، فتلتبس على الطالب، وفي الأسماء والأفعال ذوات الحرف أو الحرفين، حيث تخلط بالحروف كثيرا، أو لا يُتنبَّه إليها، وفي الحروف التي تزيد على الحرفين فتلتبس بالأسماء والأفعال، وفي الأسماء المشتقة من الأفعال حين تُخلط بها.

وسبب الحرص على هذه المقدّمة التي تعدّ من بدهيات علم النحو أنّ الأخطاء فيها كثيرة ومُرّة، ولا يستقيم معها الإعراب[1]، فبعضهم قد يعدّ مجموعة من الكلمات كلمة واحدة، وكأنه لا يبالي بالأسماء والأفعال من ذوات الحرف أو الحرفين، وقليلٌ منهم مَن يتنبّه إلى أن الأدقّ في الإعراب أنّ (هذا) مثلاً كلمتان اثنتان: حرفُ تنبيه، واسمُ إشارة[2]. وأنّ(ذلك) التي تُرسم بثلاثة أحرف، هي عند التدقيق ثلاثُ كلمات: اسمٌ، وحرفان: اسم الإشارة (ذا)، ولام البعد، وحرف الخطاب، وأنّ لفظ:(لِهِ) ثلاثُ كلمات في الإعراب: فعلُ أمر جاء على صورة حرف واحد، من الفعل:(وَلِيَ، يَلِيْ)، واسمٌ لم يظهر في اللفظ، وهو ضمير مستتر يعرب فاعلا، يُنصُّ عليه، كما سترى في المهارة الثانية، والهاء ضمير، هو المفعول به. وأنّ (لِئلاّ) و(لِكَيْلا) على قلّتهما في اللفظ ثلاثُ كلمات في الإعراب. وأنّ(ثَمَّةَ) كلمتان: اسم إشارة ،وحرف هو تاء التأنيث. وأنّ (ثُمَّتَ) كلمتان أيضا، ولكنها حرف عطف، وتاء التأنيث. وأنّ نحو:(قامتا) ثلاث كلمات: الفعل، وتاء التأنيث التي حرّكت بالفتح لالتقائها ساكنة مع الألف، والضمير الألف، وهو الفاعل.. وأنّ (فإنني) أربعُ كلمات:

---

(١) وما زال ابن هشام في مغنيه ينبّه على مثل هذا في بعض الأدوات المركبة، التي تُظنّ كلمة مفردة، أو تُخلط بها، كما في: ٥٩/١، ٦١، ٧٣، ٧٤. ومن المفيد للمبتدئين جدًا النظر في كتاب:(الطريقة البيانية لتبسيط الإعراب، لمجيد الماشطة ١٨-٤٧)؛ فإنه ينمّي هذه المهارة.

(٢) وقد يتسامح كثير من المعربين فيعدّونها كلّها اسمَ إشارة، بل صرّح جميل علوش باستحسان ذلك، في كتابه: (الإعراب النموذجي٥٢). والتحقيق أن اسم الإشارة هو:(ذا) فحسب، وهكذا يورده النحويون، حين يعدّدون أسماء الإشارة، ثم يجيزون أن يُسبق بحرف التنبيه:(ها).

ثلاثة أحرفٍ، واسمٌ، وأنّ (هكذا) ثلاث كلمات، وأنّ (قِنِيْهِ) من قولك: (الشرَّ قِنِيهِ) هي وحدها في الإعراب خمسُ كلمات! فعلُ أمرٍ جاء على صورة حرف واحد، وحرفٌ، هو نون الوقاية، وثلاثة أسماء: ضميران بارزان وثالث مستتر لا بُدّ من النصّ عليه، كما سيأتي في المهارة الثانية. ويَعجب الطالب إن شرحت له أن ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ﴾ ستُّ كلمات في حساب المعرب أو خمسٌ، وأن ﴿ أَبَشَّرْتُمُونِي ﴾ و ﴿ فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ ﴾ و ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ فيها كذلك ستةُ مواضع للإعراب أو سبعة[1].

وقد يجتهد طالب فيعكس الأمر، ويعدّ الكلمة الواحدة اثنتين أو ثلاثًا، كأن يتوهّم أنّ (نرجو) فعلٌ وفاعل، ظنّ الواو اسمًا ضميرا، والحقّ أنها لام الفعل وحرفٌ من حروفه، كالياء من (تذهب). ويَحسُن توقيفُه على سبب وهمه، وهو أنه فهم من هذا اللفظ دلالةً على الجمع، فأرجعه إلى الواو، والحقّ أنه مفهوم من النون في أول الفعل. ومنه أن يعدَّ كلمة(مسلمون) ثلاثَ كلمات، فصَلَ الواو والنون عن الكلمة، والصواب أنّ الواو والألف والياء لا تكون كلمة مستقلة ولا ضمائرَ إلاّ إذا اتصلت بالفعل، أمّا إذا اتصلت بالاسم فهي حروف إعراب داخلة في الكلمة، دالةٌ على التثنية والجمع، ولا تُعَدّ النون أيضًا كلمة مستقلّة؛ لأنها بمنزلة التنوين في كلمة (مسلمٌ)، وكما لا يُفرد التنوين بإعراب، فكذلك النون.

---

(١) مردّ عدم الجزم إلى ميم الجمع :هل تُعدّ كلمة مستقلة أم أنها داخلة في الضمير الذي قبلها، ويكون بمجموعهما هو الضمير،.وكذلك حرف الإشباع هل يعدّ كلمة أم لا؟ وسيأتي بحثهما في المتن متفرقين.

ولعلي أتلمّس لذلك قاعدة معيّنة وضابطا يسيرا[1]، وهو أنّ كل اسمٍ أو فعلٍ فإنهما يستحقان الإعراب مطلقا، سواء أكانا وسط اللفظ المعرَب أم آخرَه، مع التنبيه إلى أنهما قد يكونان على صورة حرف واحد كما سبق، أو حرفين، وقد يكونان غير مذكورين بلفظهما، وعلى المعرب البحثُ عنهما وتعيينهما، كما سيأتي في المهارة الثانية.

وأما الحروف فلا تخلو من أحد احتمالين: إمّا أن تكون مؤثّرةً فيما اتصلت به في تغيير معناه أو لفظه، وإمّا أن تكون ليست كذلك، **فإن كانت الأولى فينظر فيها**:

أ- فما كان منها قبل الاسم أو الفعل المرادِ إعرابهما، وكان على صورة ثلاثة أحرف أو حرفين فإنه يُعرب مطلقا، سواء أمنعَ ما قبله من التأثير الإعرابي اللفظي أو المحلّي فيما بعده، مثل: سوف، ثُمّ، لم، لن ، ونحوِها، أم لم يمنعه، مثل: (لا) النافيةِ قبل المضارع المنصوب أو المجزوم، و(ما) الزائدةِ الواقعة بين (إن) الشرطية والفعل المضارع، و(ها) التنبيهِ قبل أسماء الإشارة، وحرفِ التفصيل: (إمّا).

وما كان منها على صورة حرف واحد فيُنظر فيه: فإن كان يمنع ما قبله من العمل فيما بعده ويحول بينهما فإنه كلمة مستقلة تستحق الإعراب، مثل حرف

---

(1) مع أن أكثرها ظاهرٌ لا يشكل، لكن فيها ما يشكل على بعض الطلاب كما سترى، كحرف التسويف السين في أول الكلمة، والألف والواو في المثنى والجمع، والنون في آخر الأفعال الخمسة، وفي آخر المثنى وجمع المذكر السالم، و(ما) من (أنما) و(حيثما) ونحوها.

التنفيس السين[1] واللام بجميع أنواعها، والواو والفاء، بجميع أنواعهما، ومنها العاطفتان؛ فإن ما بعدهما يكون معربا بعامل جديد هو التبعية أو تكرار عامل جديد.

وإن كان لا يُؤثّر في الإعراب ولا يمنع ما قبله من التأثير اللفظي فيما بعده فإنه لا يُعدّ كلمة مستقلة، بل هو في حكم الداخل فيما اتصل به، وكأنه جزء منه؛ ولذلك لا يُخَصّ بإعراب، مثل: أحرف المضارعة، وتاء التأنيث في أول المضارع، وتاء المطاوعة وهمزة التعدية في أول الماضي، وحرف التعريف[2] (وقد تكلّف بعضهم فخصّها بالذكر والإعراب[3])، والميم التي تزاد أوّلَ الكلمة للدلالة على اسم الفاعل والمفعول فإنها في حكم الحروف المزيدة في أثناء الكلمة، كياء التصغير وزيادات المصادر وزيادات أنواع المشتقات والجموع، والألف المزيدة قبل تاء جمع المؤنث السالم، فكل ذلك لا يعرب؛ لأنه ليس في حكم الكلمة، بل في حكم الجزء من الكلمة وأحد حروفها.

---

(١) وقد وجدت من كبار المعربين المعتنين بالتفصيل مَن تسامح فيها فأهملها، ولم يعربها.

(٢) مع أنه في ظاهره على حرفين؛ فيكون ممّا جاء على أكثر من حرف، فيدخل في الحكم السابق، ولعلي هنا أجنح ضبطًا للقاعدة إلى قول من يرى أنه حرف واحد، هو اللام، زيدت قبلها همزة الوصل للتوصّل للنطق بالساكن، وهو القول المشهور، وهو رأي سيبويه (الكتاب ٣/٣٢٤، ٤/١٤٧)، وعزاه الزجاجي لجميع البصريين والكوفيين إلا الخليل (اللامات للزجاجي٤١) وهو الظاهر من قول الأخفش في معاني القرآن له:١/٧، والمبرد في المقتضب: ٢/٩٢، وانتصر له ابن جني في المنصف ١/٦٦-٦٩، وسر الصناعة: ١/٣٣٥-٣٤٥.

(٣) كما فعل عبد القادر مايو في كتابه: (الإعراب المبسط ٧، ٨) وقد التزم بتلك في أول كتابه، ثم تركه.

ب- وأمّا ما كان منها- أي: من الحروف المؤثّرة في المعنى أو في اللفظ- واقعا آخر الكلمة: فإن كانت متصلة بالأسماء فالأظهر لي والأيسر أنه لا يعرب منها شيء؛ لأنها صارت كالجزء منها، سواء منها ما وقع بعد محل الإعراب وعلامته، مثل التنوين[1] ونون التثنية والجمع في: (مسلمان) و(مسلمون)؛[2] لأنها بمنزلة التنوين - وماكان هو محلّ الإعراب كياء النسب وتاء التأنيث والتاء المزيدة في جمع المؤنث السالم، وألف الإلحاق، وألف التأنيث الممدودة والمقصورة، أو أن تغييره هو الإعراب كألف المثنى ويائه وواو الجمع ويائه المتصلات بالأسماء، مثل: (مسلمان ومسلمَين، ومسلمون ومسلمِين) أما إذا اتصلت بالأفعال فهي حينئذٍ أسماء (وليست حروفا)، كما سبق، وكما يجب تنبيه الطلاب عليه مرارا.

---

(١) وقد وجدت بعضهم ينصّ عليه إذا كان التنوين تنوين عوض؛ لئلا يحسب القارئ أنه تنوين تمكين وأنه من باب صرف ما لا ينصرف، وقد يُعَدّ ذلك من باب الفائدة التي عرض وقتها، فيُشار إليه إشارة عابرة، يُكتفى فيها بذكر النوع فحسب، وليس من باب استكمال الإعراب والنصّ على جميع خطواته الآتية.

(٢) مع أني وجدت الشيخ محيي الدين عبدالحميد يقف عندها، فيقول: إنها عوض عن التنوين، ولعلّ تلك ليست وقفة إعراب، بل فائدة عارضة، كما في حاشيته على أوضح المسالك: ٢٥/١، ٢٤٩، ١٩٥/٢، ٢٤٤، ٥٣/٣، ١٤٣، ٢٢٣، ٢٢٦، ٣٢٥، ١٨٣/٤. وكذا في الإعراب عن فن الإعراب ١٤، ١٥، ١٨، ٢٥، ٢٠، المنجد في الإعراب: ٣٥، ١١٢، ١٣٢، ١٣٥، والميسّر في التطبيق النحوي١٩، وكيف نتعلم الإعراب٢٨٣، ٥٢٢، ٥٢٨. والواضح في القواعد والإعراب١٢، ١٧ وغيرها، والمختار في القواعد والإعراب٢١، ١٠٨، والمعين للتونجي: ٨١، ١١٧، وقد يسكت عنها ٣٣. وقد جنح بعض المؤلفين المحدثين إلى الخطأ، فقال: إنّ النون في (اللذون) عوض عن التنوين المقدّر في الاسم المفرد. (الدليل في الإعراب٢٠)

وأرى أنّ في حكم الحروف المتصلة بالأسماء؛ فلا تستحقّ إعرابا: النونَ الواقعة بعد ألف الاثنين أو ياء المخاطبة أو واو الجماعة التي تكون فاعلاً للأفعال الخمسة، نحو[1]: (يفعلان، تفعلين،تفعلون)، فهذه النون عند التأمل متصلة بالأسماء لا بالأفعال؛ فلا تُعرب. على أن من المعربين مَن يخصّ هذه النون بالإعراب،[2] ولعملهم وجهٌ يمكن تأوّله في ضابط ما يستحق الإعراب، وهو أنها متصلة بالأفعال، وسيأتي قريبا.

فكلّ الحروف السابقة قد أصبحت جزءا ممّا اتصلت به، في كلّ الاستعمالات، وقد يُستثنى من هذا الحكم ميمُ التعويض في: (اللهمّ) فتعرب؛ وسبب استثنائها أنها عوضٌ عن حرف مستقلّ له معنى وعمل، يقع قبل الأسماء، وهو حرف النداء المحذوف، ويستثنى أيضا الألفُ التي تزاد في الندبة، والألف التي تكون عوضا من اللام في أسلوب الاستغاثة؛ فإن بعضهم يُعربها؛

---

(1) من الفوائد الإعرابية اللائقة بهذا البحث بيانُ ضبط كلمة:(نحو) التي ترد قبل الأمثلة كثيرا في هذا البحث وفي غيره، وإعرابها؛ فإنها تشكل على الطلاب كثيرا، وخيرُ ما وجدته أنها إن لم تسبق بعامل لفظي ظاهر عمله فيها، مثل حروف الجرّ والنواسخ وما في حكمها- فإنه يجوز أن تُضبط بالرفع- وهو الأولى- على أنها خبر لمبتدأ محذوف، تقديره (هو)، أو (وذلك) أو بحسب ما قبلها، وبالنصب، وفيها أوجه: مفعول به لفعل تقديره:(أمثّل)، أو (أعني)، أو على الحالية، أو على أنها مفعول مطلق، لعامل محذوف، تقديره: (أنحو)، ويجوز أن تكون مبنية على الفتح لإضافتها إلى الجملة، والأخير أغربها.(إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهري ٧، ٤٨، شرح قواعد الإعراب للقوجوي ٢٢، المعجم المفصل في الإعراب (الخطيب)٤٤٤، المعجم الوسيط في الإعراب٣٠٤).

(2) فيقول: والنون علامة الرفع في الفعل...والشيخ العلاّمة: محمد محيي الدين عبد الحميد يهملها؛ فلا ينصّ عليها، كما في حاشيته على أوضح المسالك: ١٦٩/٣، ٣٢٣، ٤٠٩، ١٥٧/٤، ٤٠٥. وما فعله الشيخ هو الأحسن.

لأنها في حكم المنفصلة، وذلك نحو:(وا زيدا) ونحو: (يا زيدا لمحمدٍ)، وكذلك كاف الخطاب المتصلة بأسماء الإشارة، نحو: (ذاكَ) و(أولئك)، فكل هذه تُعرب.

وأمّا إن كانت هذه الحروف في آخر الكلمة متصلةً بالأفعال فالأيسر والأضبط للقاعدة أنها تُعرب، وقد يكون تعليل التفريق في ذلك بين المتصلة بالأسماء والمتصلة بالأفعال أن الاسم أقوى وأكثر أصالة من الفعل؛ ولذلك تدخل فيه الحروف، وتصبح كالأجزاء منه؛ فلا تُعرب، وليست الأفعال كذلك، فالحرف بعدها يستقلّ عنها، فيُعرب وحده، كتاء التأنيث في:(جلسَتْ) مع ضرورة تذكير الطلاب هنا بالفرق بين هذه التاء الساكنة المفتوح ما قبلها والتاء المتحركة الساكن ما قبلها، نحو:(جلسْتُ)، فهذه الأخيرة اسم، وتلك حرف، وما أعظم الفرق بينهما. كما يُذكّرون بتاء التأنيث المتصلة بالأسماء، فتلك سبق القول عليها: إنها لا تُعرب. ومثل تاء التأنيث المتصلة بالفعل هنا نونُ التوكيد بنوعيها: الخفيفة والثقيلة، فكلاهما حرف، يستحقّ الإعراب. ويحسن التنبيه أيضا إلى الفرق بين الخفيفة منهما ونونِ النسوة، فأُولاهما حرف، والثانية اسم. وكذا نون الوقاية.[1]

ومَن يُريد أن يعرب النون من نحو:(يفعلان...) كما يصنع بعض المعربين المشار إليهم قريبا فقد يكون لعمله وجهٌ لا يخرج عن الضابط السابق، فيقال: إن النون هنا واقعة في آخر الفعل، لأنه الأصل ،ولا ينظر إلى الضمائر التي بينهما؛ فهي أيضا متصلة بالفعل.

---

(١) سواء اتصلت بفعل أم بحرف، مع أن ابن الحاجب يرى أنّ نون الوقاية ليست كلمة، وشبّهها بحروف المضارعة ونحوها. (الأمالي٢/٨١٩)، وسبب عدّها كلمة فيما أرى أنّ لها تأثيرا في اللفظ، فقد منعته من الكسر. وكثير من المعربين يكتفي ببيان نوعها، ويقول: إنها نون الوقاية، ولا يكمل بقية الخطوات.

وأمّا إن كانت الأخرى- وهي الحروف التي لم تغيّر شيئا في معنى ما اتصلت به، ولم تؤثّر في لفظه، بل هي ظواهر صوتية فحسبُ- فإنها لا تعرب إعرابا كاملا مستكملا الخطوات الآتية، وذلك مثل واو الإشباع في ميم ضمير الجمع،[1] وحروف المد الناتجة عن الإشباع، وألف التعويض في تصغير المبنيات، نحو:(اللذيّا واللتيّا)، وحروف الإطلاق في القوافي[2]. لكنّ الأولى فيهنّ-فيما أرى- أن يشار إليهن إشارةً عابرة للتمرين والتدريب؛ حتى لا يُعتقد أنهن جزء أصلي ممّا اتصلن به، فيقال: والواو للإشباع، والألف أو الواو أو الياء حروف إشباع أو إطلاق[3]. ويقرُب من هذا أيضا الألفُ الفاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد في نحو: (اضربنانّ) فهذه يشار إليها على أنها الفاصلة بين النونين، فحسب، وكذلك هاء السكت؛ لأنها عارضة في الوقف، ومن المعربين من يتمّ إعرابها[4].

ومن المشكل الألفُ في (بينا) فقيل: هي بعض (ما) الكافة، أو أنها وحدها كافةٌ؛ فيجوز حينئذٍ أن تعرب (بينا) على أنها كلمة واحدة، ويجوز أن تُخصّ (بين) وحدها، ثمّ الألف؛ لأنها كلمة مستقلة لها أثرٌ في اللفظ ظاهر، وهو الكفّ - وسيأتي بحثها قريبا في ضابط الكلمتين المتصلتين المستحقتين إعرابا

---

(١) ومن المعربين من يعربها كما في: كيف تتعلم الإعراب ٥٤١.

(٢) انظر المغني ٢/٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٣.وبعضهم يعربها فيقول: حرف إطلاق لا محلّ له من الإعراب.(المعجم المفصل في الإعراب (الخطيب)٨)

(٣) والفرق بين هذه والألف في الندبة والاستغاثة التي سبقت الإشارة إليها أنها تُعرب إعرابا تامّا أنّ لها اتصالا بالمعنى، وأنّ لها تأثيرا في لفظ الجملة فقد فتحتْ آخرَه؛ فاستحقّت الذكر والإعراب.

(٤) المعجم المفصل (الخطيب)٤٥٢. المعجم الوسيط في الإعراب ٣٢٩. كيف تتعلم الإعراب ٥٤١.

واحدا – وقيل: إنّ الألف فيها إشباعٌ[1]، فلها حكم ما سبق، فلا تعرب إعرابا كاملا. والأحسن عندي أن تعرب كلُها على أنها كلمة واحدة، مبنية على السكون[2].

ومّما خالف هذا الحكم، وأبعَدَ في الغرابة أنّ بعض الفضلاء يعرب الألف الفارقة،[3] مع أنه لا وجود لها ظاهرا في اللفظ ولا مقدّرا، بل هي اصطلاح في الرسم للتفريق بين بعض الأفعال وبعض الأسماء، ولا تبعد عندي أن تكون في بُعدها عن الإعراب مشابهةً لعلامات الترقيم ؛ فكلاهما اجتهاد في الكتابة، لا علاقة له بحقيقة الكلمة.

ومّا يجري فيه البحث في ذا الموضع أنه قد تتصل كلمة بأخرى، ومع ذلك يجوز لك أن تعربهما إعرابًا واحدا على أنهما كلمة واحدة، وذلك في حالتين:

١- أن تلزم إحداهما الأخرى فلا ينفكان،مثل:(حيث) و(كيف) و(إذ) إذا كنّ للجزاء، فالأصحّ عند الجمهور أنها لا تكون للجزاء إلاّ إذا اقترنت

---

(١) الأقوال في المغني٢/٣٧١. وذكر أحدهم أن الألف في(بينا) قد تكون عوضا عن المحذوف. (المعجم الوسيط في الإعراب١٠٠).

(٢) أعربها كذلك د. عبده الراجحي في التطبيق النحوي٢٤٩.

(٣) فعل ذلك د. محمد التونجي في المعين في الإعراب...:١٣، ٧٠. ود. محمد الحلواني وصاحبه في المنجد في الإعراب: ١٣، ٣٣، ٩٤. وكمال مصلح في الوحيد في الإعراب ٢٨٥. وتوفيق بلطه جي في: كيف تتعلم الإعراب٣٦٧. وراجي الأسمر في قاموس الطلاب في الإعراب٨، ومحمد الفرخ في الواضح في القواعد والإعراب٥٨، ٧٤. وعلي رضا في المختار في القواعد والإعراب ٣٥، ٤٩، ٥٦، ٥٨، ١٠٨، وغيرهم.

بهنّ (ما)[1]، وقد حكم ابن هشام على اسم الشرط (حيثما) أنه مبني على السكون، لا على الضمّ[2] ولو فُصِّلَتْ في الإعراب صحّ.

٢- إذا كان اتصالهما يتسبّب في حكم جديد خاصّ، لا يكون لهما لو انفصلا، كما في (لولا) و(لوما)؛ فإنهما في الأصل كلمتان: (لو) وانضمّت إليها (لا) أو(ما)، ولكل واحدة معنى مستقل، غير أنهما بهذه الصورة حين اجتمعا صار لهما معنى جديد، يخالف معناهما مفردين، ومثلهما في ذلك: (ألا) و (كأنّ) و(لكنّ) عند من يرى التركيب فيها، وأرى أن إعرابها كلمةً واحدةً أظهر وأيسر.

ويقال مثلُ ذلك في (لات) العاملةِ عمل (ليس)؛ فإنها هي(لا) زيدتْ عليها تاءُ التأنيث، لكنّ تلازمهما نتج عنه حكم خاصّ يخالف حكم (لا) لو انفردت، حيث يلزم كونُ معموليها اسمي زمان، وحذفُ أحدهما، فيقوى إعرابهما منفصلتين أو على أنهما كلمة واحدة.

وفي حكم هذا ما لو تسبّب اجتماعهما في تغيّر لفظي يتعلق بالعمل وطبيعته، كما في (إنّما) فإن ورود (ما) الزائدةِ بعد (إنّ) كفّها عن العمل، وهيّأها للدخول على الجمل، ولم تكن كذلك من قبل، فلا بأس أن تعرب على أنهما كلمتان منفصلتان، وأن تعامل معاملة كلمة واحدة، فيقال فيها: حرف

---

(١) الكتاب:٣/٥٩،٥٧،٥٦، المقتضب:٢/٤٦-٤٧، ٢/٥٢-٥٣، الإيضاح لأبي علي: ٣٣٢، التبصرة والتذكرة:١/٤٠٨. وحكى أبو حيان الخلاف في (حيث) واختار أنها لا تكون جازمة إلا بـ (ما). (النكت الحسان،ونقل المرادي أن الفراء يجيز الجزم بـ (إذ) و(حيث) دون (ما). (توضيح المقاصد٤/٢٤٢)

(٢) شرح الشذور١٢٤.

حصر. ومثلها في ذلك (بينما) و(بينا) فهي ظرف المكان (بين) دخلت عليها (ما) أو الألف الكافّتان-كما سبق- فغيّرتا استعمالها، وهيّأتاها للدخول على الجمل فحسب دون المفردات، فلو أعربت منفصلة صحّ، ولو جُعلت كلمة واحدة صحّ أيضا، وسبق تقريره.

وممّا يشبه ما تقدّم في جواز إعراب الكلمتين منفصلتين وجوازِ إعرابهما على أنهما كلمة واحدة ضمائرُ الجمع المتصلة وما يلحقها من أحرف، مثل التاء والميم من(قمتم) أو الهاء والميم من(هم) أو الكاف والميم من(بكم)، وفي حكم ميم الجمع نونُ الإناث في نحو:(قمتنّ) و(ما) الدالة على التثنية في نحو:(قمتما) فإنّ من النحويين من يرى الضمير في الجميع حرفا واحدا هو تاء المتكلم أو هاء الغائب أو كاف الخطاب؛[1] فلذلك يُخَصُّ وحده بإعراب؛ لأنه اسمٌ، وما بعده حروف تعرب وحدها، فيقال مثلا في(قمتم): التاء: ضمير متصل، مبني على الضمّ، في محل رفع، فاعل[2]، والميم حرف دالّ على الجمع، مبني على السكون،

---

(١) الإشارة إلى ذلك في: الكتاب٤/٢٠١، المقتضب١/٤٠٤، سر الصناعة١/٤٣٢، شرح اللمع للعكبري٢/٤٦٤، شرح الألفية لابن الناظم٥٨-٥٩، وفي كلام سيبويه والمبرد ما يفيد أن الميم التي تلحق التاء والكاف علامة للإضمار (الكتاب٤/١٩١، المقتضب١/٤٠٣).

(٢) تتردّد نحو هذه الجملة في كلام المعربين، وفي هذا البحث، والمشكلُ فيها إعراب كلمة (فاعل) أو ما يكون في مكانها، وضبطُها. والذي أراه ووجدته في كتب النحويين أنها ترفع، وتُنصب، بأن تأخذ حكم ما قبلها، فإن كان ما قبلها خبرا فهذه خبر ثانٍ مثله مرفوع، وإن كان خبرا لـ (كان) فهذه خبر ثانٍ لـ (كان) منصوب. ويجوز أن تُنصب دائما على أنها حال.

لا محل له من الإعراب[1]، وفي:(قمتُما) : الميم حرف عماد[2]، مبني على الفتح، لا محلّ له من الإعراب، والألف:حرف دال على التثنية، مبني على السكون لا محلّ له من الإعراب[3]. وفي:(يبتهنَّ): النون علامة تأنيث.[4] ومن المعربين والنحويين مَن يتسامح فيعدّ الضمير بمجموع الكلمة،[5] وهذا أيسر وأولى، وكلا الإعرابين صحيح جيّد، لكنّ غير الجيد أن يُتّبع رأيُ بعض النحويين الذين يدّعون التركيب في بعض ضمائر الرفع المنفصلة فيقال في (أنت) مثلا: (أنْ)

---

(1) لحظت أن الشيخ عبد الحميد حين يجد الميم مضمومة فإنه يسميها حرف عماد، ويجعل الضمير ما قبلها حرفا واحدا (حاشيته على الأوضح:٢/٢٦٨، ٣٢٢) وأمّا إن سكنت الميم فإنه يتجاهلها، ويعدّها داخلة في الضمير ويحكم عليه أنه مبني على السكون. (٣/٢٢٤) أو يتجاهله ويقول: إن الضمير مبني على الضمّ إن كان مضموما (٣/٢١٠) أو لا يفصّل ويسمّي الجميع ضميرا(٢/ ٣٢٢(عنكم)، ٣٣٢) فالأمر واسع. وممّن التزم إعراب ميم الجمع أينما وردت الأهدلُ في (الإعراب عن فن الإعراب).

(2) سمّاه د. كمال أبومصلح علامة جمع العقلاء، مع أنه لمثنى.(الوحيد ٢٨٥)، وعدّه عمر توفيق حرف عماد وهو في الضمير المنفصل (إيّاكما). (المعجم في الإعراب٢٨-٢٩) وكلاهما غريب.

(3) نحو هذا في المنجد٣٥. المعجم في الإعراب لعمر توفيق١٠٧. والمفيد في اللغة والنحو والإعراب٦٦. وراجع كلاما للدكتور عبد الرؤوف اللبدي بيّن فيه ضعف ذلك، مجلة الجامعة الإسلامية، ص١١٠، العدد: ٥٧، محرم ١٤٠٣هـ ومنهم من يرى أن (ما) كلها علامة تثنية. (كيف نتعلم الإعراب٥٥٧).

(4) انظر: الوحيد في الإعراب٣٤١. والمعجم في الإعراب لعمر توفيق١٠٧.

(5) عبّر ابن هشام مرة أنّ (كُم) هو المفعول به.(المغني٢/٥٨٩، ٥٩٦) وهو ذائع عنده وعند غيره. وحكم الشيخ عبدالحميد على(هنَّ) من:(منهنَّ) أنه ضمير مبني على الفتح. (٣/١٣٥).وأعرب د.محمد التونجي(تما)من نحو:(كتتما)على أنها ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع، وانظر: المعجم المفصل (للخطيب) ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٨، ٤٦٢. المعجم الوسيط في الإعراب٣١٧، ٣١٨. المختار في القواعد والإعراب، لعلي رضا٢٧. واستحسن ذلك جميل علوش في كتابه: (الإعراب النموذجي٥٢).

ضمير منفصل مبني على السكون... والتاء حرف خطاب...[1] ولم أجد كثيرا من المعربين يفعله،[2] مع وروده في بحوث النحويين وتقريراتهم.

أمّا ضمائر النصب المنفصلة، وهي:(إيّاك) وأخواتها فالخلاف فيها مشهور قويّ، فلك أن تعدّها بمجموعها هي الضمير[3]، ولك أن تعدّه (إيّا) فقط، وما بعده حروف خطاب وغيبة وتكلّم[4]، والأول هو الأيسر على الطلاب.

---

(١) انظر مثلا: شرح المفصل لابن يعيش٣/٢٩٥، شرح الرضي للكافية٢/١٠، وعزاه فيه للبصريين، توضيح المقاصد١/١٣٦، الجنى الداني٥٨، وعزاه فيه للجمهور،..وانظر الهمع ١/٢٠٨. بل قال بعض الكوفيين في (هو) :إن الضمير هو الواو وحدها(مجالس العلماء للزجاجي١٢٧، الإنصاف٢/٦٧٧، التخمير٢/١٤٤، شرح المفصل لابن يعيش٣/٩٦-٩٧، شرح الجمل لابن عصفور٢/٢٢، الارتشاف١/٤٧٣،التصريح١/٩٦ الهمع١/٢٠٩-٢١٠ وعزي في بعضها إلى الزجاج وابن كيسان.وقال أبو حيان :وتأوله ابن كيسان على سيبويه. والحق أن سيبويه قد عدّها من الكلمات الثنائية(الكتاب٤/٢٢٨،وانظر الأصول٣/٣٧٤).

(٢) ممّن فعل ذلك صاحب فتح القريب المجيب١/١٠، وأورده الشيخ عبدالحميد في حاشيته على الأوضح مع الرأي الآخر ٣/٩٦. واختار التركيب، فلا أدري أهو اختياره في الإعراب، أم في البحث النحوي؛ لأني لم أره يفعله في باقي أعاريبه.

(٣) نقله ابن كيسان عن الكوفيين، وهو مذهب مشهور مذكور في: إعراب القرآن للنحاس: ١ /١٧٣، شرح السيرافي:٣/١٤١ب-١٤٢أ، إعراب ثلاثين سورة ٢٦، سر الصناعة ١ /٣١٣، مشكل إعراب القرآن ١/٧٠، شرح المقدمة المحسبة١/١٥٣، المحرر الوجيز١/٧٢، الإنصاف٢ /٦٩٥، أسرار العربية٣٤٢،إملاء ما منّ به الرحمن١/٦، التخمير٢/١٤٦، شرح المفصل لابن يعيش٣/١٠٠، وغيرها كثير.

(٤) وهو رأي سيبويه(الكتاب٢/٣٥٥، ٣٥٨-٣٥٩، ٣٦٢-٣٦٣)، وعزي إليه ذلك في كثير من المصادر،ويعزى للأخفش،وهو رأي ابن السراج (الأصول٢/١١٧)، والسيرافي (شرح الكتاب ٢/٧٠ أ)، وابن جني (سر الصناعة١/٣١٣) والزمخشري(الكشاف١/١٣) والأنباري(البيان في غريب إعراب القرآن١/٣٦) وهو أشهر الأقوال. وبقي أقوال أخرى، ذكرت أشهرها.

المهارة الثانية: معرفة ما يستحق الذكر في الإعراب وجوبا أو استحسانا من الأمور غير الملفوظ بها أو غير الظاهرة :

فقد قال ابن هشام: يُعاب على الناشئ في صناعة الإعراب أن يذكر فعلا، ولا يبحث عن فاعله، أو مبتدأ، ولا يتفحّص عن خبره، ومن العيب أن يذكر ظرفا أو جارا ومجرورا، ولا ينبّه على متعلّقه، أو جملةً، ولا يذكر ألها محل أم لا، أو يذكر موصولا، ولا يبين صلته، ولا يبين عائده[1].

فالمعرِب لا يكتفي بالظاهر الذي أمامه، أو يقتصر على الألفاظ التي بين يديه؛ فإن وراء ذلك أمورا مهمة يراعيها المعرب، وكل ذلك يدرّب على الفهم، ويعين على تكوين ملكة سليمة، ويحتاج إلى عناية وبديهة ، وهذا غاية ما نريده من طلابنا، وما نظنّه بهم.

وبيَّنَ ابنُ هشام ما يلزم المعربَ وما لا يلزمه، فقال: "الحذف الذي يلزم النحويَّ النظرُ فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ، أو بالعكس، أو شرطا بدون جزاء، أو بالعكس،أو معطوفا بدون معطوف عليه، أو معمولا بدون عامل.." . ثمّ ذكر أمورا قال: إنها فضول في فنّ النحو، وأنها تطفّل منهم على صناعة البيان.[2]

وسأحاول أن أحصر الأمورَ التي يبحث فيها المعرب ممّا ليس مذكورا بلفظه في النص المعرَب، أو ليس ظاهرا فيحتاج إلى تبيين، وأصنّفها لمَن يريد الالتزام بهذه الطريقة التعليمية المفصلة في: ١- واجبٍ متحتم، ٢-قريبٍ من الواجب. ٣- حَسَنٍ مرغّب فيه.

---

(١) قواعد الإعراب ١٠٧. وراجع شرحها للكافيجي٥٠٨-٥١٣ وللشيخ خالد الأزهري ١٣٧-١٣٩، وللقوجوي ١٧٧-١٧٩. ونحوه في المغني٦٧٢/٢.

(٢) المغني ٦٤٩/٢-٦٥٠.

١- فالواجب: ذكرُ الفاعل إذا كان مستترا، وتعيينه إن لم يكن صريحا، وسبب الوجوب أنّ الفاعل يُضمر، ولا يُحذف-على الصحيح-[1] بخلاف غيره، والفرق كبير بين المضمر والمحذوف في لغة الإعراب، فعلى الأستاذ أن يُعلِّم الطالب المبتدئ أن كل فعل تامٍّ لا بدّ أن يأتي بعده فاعل أو نائب عنه، ويُبيِّنَ له أنّ الفاعل قد يكون اسما ظاهرا مجاورا لفعله أو بعيدا عنه، وإن لم يكن كذلك فهو ضمير بارز متصل بالفعل، وإلاّ فهو حتمًا ضمير مستتر، يَنصّ على ذكره بعد الفعل مباشرة وقبل المفعول؛ لأن هذه مرتبتُه في الكلام، حتى ولو كان المفعول به ضميرا متصلا بالفعل، وهكذا وجدتُ المعربين يفعلون.

وقد يكون الفاعل اسما صريحا، وقد يكون مؤوّلا من الحرف المصدري والفعل[2].

٢- القريب من الواجب: وذلك في المحذوفات من اللفظ، وفيه ما يتعلّق بها ويبنى عليها، فهي منويّة، والمنويّ كالثابت، وذاك مثل حذف الموصول

---

(١) وهناك أفعال يرى بعض النحويين أنها لا تحتاج إلى فاعل، وهي التي تلحقها (ما) الكافة عن العمل، وهي : قلّما، طالما، كثُرما ونحوها، فيقال في (ما): حرف كافٌّ، مبني على السكون لا محلّ له من الإعراب. ولو قيل فيه: إنه حرف مصدري مبني على السكون لامحلّ له من الإعراب، والمصدر المؤوّل منه ومن الفعل في محل رفع، فاعلٌ — كان أحسن. (التطبيق النحوي١٨٥-١٨٦)

(٢) وقد يقدّر من الفعل دون حرف مصدري، وهو مذهب هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين ، وممّن أجازه ابن مالك (شرح التسهيل٢/١٠٥) مثل:"وتبيّن لكم كيف فعلنا بهم" قيل:وهو الراجح؛ لأنه الجاري على ألسنة المعربين (شرح الرضي١/٨٣، شرح الشذور ١٦٧،وانظر الارتشاف٢/١٧٩،المغني٢/٤٢٨، ٤٠١، التصريح١ /٢٦٨) قال ابن هشام: وعلى هذا فيزاد في الجمل التي لها محلّ الجملةُ الواقعة فاعلا.(المغني٢/٤١٢).

الاسمي -وهو قليل- والمتلازمات في كلام العرب التي يجوز أن يُحذف أحدها، كالمبتدأ والخبر، أو ما كان أصله المبتدأ والخبر، وهو معمولا (كان) وأخواتها، و(إنّ) وأخواتها، و(ظنّ) وأخواتها، وفعل الشرط وجوابه، فإذا ذُكر أحدهما، وأُعرِب، تأكّد على المعرب أن ينصّ على قرينه وأن يقدّره ويذكره، وإن لم يفعل فلا حرج كبيرا عليه، لكنه قصّر في إحسان الإعراب، وإنما لم يجب ويتحتم إعرابُ ما لم يُذكر من المبتدأ والخبر أو ما كانا أصله؛ لأن أحدهما قد يجوز حذفه اختصارا أو اقتصارا، بخلاف الفاعل.

ومثلهما المضاف والمضاف إليه، فإن الحكم على كلمة بأنها: (مضاف) ليس من ألفاظ الإعراب ولا أحكامه -كما سيأتي- ومع ذلك فإنّ من المؤكّد في حقّ المعرب إذا همّ بإعراب المضاف إليه أن يُمهِّد له بذكر المضاف. وكذلك التوابع فإذا أعرَب تابعا من التوابع فإن من المتأكّد عليه أن يصرح بالمتبوع، كأن يُعيّن المبدَل منه بعد أن يذكر البدل، وينصّ على المعطوف عليه بعد إعرابه المعطوف، وإنما تأكّد هذا وقرُب من الواجب؛ لأن من المهم في الإعراب أن يُعرف المتبوعُ الذي سيتبعه التابعُ في إعرابه.

ومنه أيضا أن ينصّ على الفعل العامل في الفاعل أو نائبه أو في المفعول به إذا كان هذا الفعل محذوفا جوازا أو وجوبا.

ومنه الوقوف عند ياء المتكلم المحذوفة بعد الأسماء والأفعال، إذا ظهر لها أثر في اللفظ، بأن لزمت الفعلَ نونُ الوقاية بسببها، أو لزم آخرَ الاسم الكسرُ مراعاة لها.

ومن القريب من الواجب أيضا التنصيص على إعراب الجمل، وذلك ببيان محلّها إن كان لها محل، أو بيان أنْ لا محلّ لها، ويدخل في ذاك تعيين صلة الموصول. وكذلك أشباه الجمل بتعيين متعلّقها. وسأخصّص لذلك بيانا آخر هذا البحث.

ومنه أيضا العناية بالحروف التي يحلّ المصدر محلّها، وهي: (أنْ، أنّ، ما، كي، لو، همزة التسوية وما في حكمها) فيقدّر معناها منها وممّا بعدها، ويُبيّن محل المصدر المؤوّل من الإعراب بحسب موقعه من العوامل[1]، مع التنبيه إلى أنّ (ما) في بعض المواضع يجوز فيها أن تكون حرفا مصدريا، وأن تكون اسما موصولا، وذلك إذا خلت جملة الصلة من ضمير عائد، نحو:(سرّني ما فعلتَ)، وأمّا إن اشتملت على هذا الضمير، نحو:(سرّني ما فعلته)[2] تعيّن كون (ما) اسما موصولا، وإعرابُهما مختلف جدًّا. كما أنها قد تكون مصدرية ظرفية، في نحو: (سأزورك ما دمت في الرياض) فيقال فيها: إنّ المصدر المؤوّل في محل نصب على الظرفية، وقد يقال فيه: إنه في محل جرّ بإضافة الظرف إليه.[3]

---

(١) وهي ظاهرة في الغالب إلاّ تعاملَ معها المعربُ تعاملَه مع المفردات، وقد يخفى منها محلُّ (أنْ) و(أنّ) وصلتهما بعد حذف الجارّ، فهو نصب عند الخليل والكسائي والفراء وأكثر النحويين، حملا على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب ممّا حُذف منه، وجوّز سيبويه أن يكون المحلّ جرّا. (الكتاب٣ /١٢٧، المقتضب٢/٣٤١، ٣٤٦، شرح التسهيل ٢/١٥٠، المغني٢/٥٢٦، المسائل السفرية٥٤)

(٢) ويجوز فيها وجه رابع، أن تكون (ما) نكرة موصوفة، والتقدير: سرّني شيءٌ صنعته، فالجملة صفة، لكنّ الإعرابين الأولين مُغنيان، وهم الأقربان لما درسه طلابنا. وأنكر أبو حيّان مجيء (ما) نكرة موصوفة.(المغني٢/٥٦٧).

(٣) المنجد في الإعراب١٤١.وينبّه الأنطاكي على خطأ مَن يحسب أن(ما) هي الظرف؛ لأنه يجدها تقابل كلمة (مدّة) في التأويل؛ ووجه الخطأ أنّ (ما) حرف؛ فلا تكون ظرفا. ويرى ألاّ تزاد كلمة (مدة) في التأويل؛ لأنها تكون حينئذٍ هي الظرفَ، ويكون المصدر (دوام) مضافا إليه، مع أنّ الواقع -فيما يرى- خلافُ ذلك؛ فالمصدر(دوام) هو الظرف. (المنهاج في القواعد والإعراب ٥١).

وتفصيلها الذي ينفي أوهامهم ويعالج مكامن الخلل في فهمها أن يُعلّموا أنّ **الإعراب اللفظي** يكون في المعربات من الأسماء والأفعال التي يكون محل الإعراب منها – وهو آخرها، أو ما في حكم آخرها- يكون قابلاً لعلامة الإعراب، من حيث ذاته التي لا يتعذّر أو يثقل معها النطق بعلامة الإعراب، أو من حيث إن المحل غير مشغول بشيء آخر غير علامة الإعراب. (وسأحصي لك كل الموانع من ظهور الإعراب في حينها).

وأمّا **الإعراب التقديري** فيكون في الكلمات المعربة التي ذكرتُها وأشرت إليها آنفا ، حين توجد الموانع من ظهور الإعراب في آخر الكلمة المراد إعرابها.

وأمّا **الإعـــراب المحلـــي** فيُلجأ إليه في حالتين: حين لا يكون اللفظ المراد إعرابه كلّه- وليس آخرَه فقط- حين لا يكون قابلا للإعراب؛ وذلك ما يُعرف بالمبنيات (وسأسرد عليك المبنيات بعدُ). والحالة الثانية: إعراب الجمل وأشباهها وكذا المصادر المؤوّلة من الحرف المصدري والفعل؛ فإنها وإن كانت بمنزلة المفرد في المعنى والإسناد والسياق، إلاّ أنها ليست مثله في كون لفظها كله لا يمثل وحدة واحدة يقع الإعراب منها على آخرها.

ويستطيع الطالب أن يفهم هذا كلّه أيضا بطريقة أخرى، إذا أُقنع أن العوامل في العربية لها تأثيرات مختلفة على بعض الألفاظ التي تكون قابلة للتأثر، وهي التي يكون لها محل من الإعراب (وهي الأسماء كلها، والجمل التي تكون بمنزلتها، وبعض الأفعال) فالعوامل تقتضي فيهنّ الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، ولا يوجد عامل إلاّ وهو يعمل أحد هذه الأعمال، فإن كان اللفظ الذي عمل هذا العاملُ فيه من المفردات المعربة المشار إليها آنفا – كان للعامل أثرٌ على آخره، الغالب أن يكون ظاهرا ملفوظًا به، وقد يكون مقدّرا ومُتخيَّلا

وإذا ما أراد المعرِب تقدير شيء فإنّ منهج التقدير في الإعراب أن يقدَّر في مكانه الأصلي، وأن يحرص على تقليله ، وأن يكون من لفظ المذكور ما أمكن.[1]

ونعود هنا مرة أخرى إلى اختبار الطالب في إحصاء عدد المواضع المرادِ إعرابها، ليضيف إليها هذه الأمور الثلاثة. ويحسن أن نقف معه كثيرا عند إحصائها، فلا يشرع إلا بعد التأكد من دقة ذلك، ولأنه في مقام التدريب والتعليم فإنّه سيُؤخذ بالعزائم لا بالرخص، فيحرص على الاستيفاء، واستقصاء كل ما يستحق الذكر في الإعراب ممّا هو واجب أو دونه، ويُلزم أيضا بتتبّع الإعراب وفق هذه الطريقة المنهجية المفصلة التي لا يخطئ مَن خالفها أو غيّرها، لكنّ مقام التدريب والتعليم يقتضي الالتزام بها؛ لما تشتمل عليه من مراجعة دائمة لأبواب النحو.

وقد يكون من المناسب ألاّ نطالب الطالب بما في هذه المهارة الثانية إلاّ إذا تقدّم في الإعراب، وتجاوز المرحلة الأولى إلى هذه المرحلة التي يمكن وصفُها بأنها للمتقدّمين، وقد رأيتَ أنها يسيرة.

المهارة الثالثة: التفريق بين الإعراب اللفظي والتقديري والمحلّي :

وهذه من أهمّ المسائل التي لا يحيط بها طلابنا على يسرها وسهولتها؛ لأن بعضهم يخلط المعرب أحيانا بالمبني، وكثير منهم يحسب الاسم المقصور والمنقوص في بعض صوره يحسبهما مبنيين، وبعضهم يعامل المبنيّات معاملة الكلمات المعربات التي يُقدَّر إعرابها.

---

(١) بيان ذلك كله وأمثلته في المغني٢/٦١٣، ٦١٥، ٦١٧.وهو بحث قيّم، لا يستغني عنه طالب.

وجوده على الآخر، والأصل أنه يقبل ذلك؛ لأنه اسم متمكّن أصيل في باب الأسماء، ولا يشبه الحروف في أيّ وجهٍ من أوجه الشبه، ولكن شيئا مّا منع ظهوره، ولذلك قدّرنا وجوده؛ لأنه في الأصل يستحق الظهور.

وأمّا إن كان هذا اللفظ الذي وقع عليه العامل جملة كاملة مكونة من مسند ومسند إليه، وتشبه الاسم المفرد في الاستعمال، أو كان لفظا يشبه الجملة في أنه مركب من شيئين فأكثر، وأعني به المصادر المؤوّلة – فلا يمكن أن يعامَل في الإعراب معاملةَ المفردات؛ لأنها لا تشبه المفردات في اللفظ، وكذا إن كان هذا اللفظ اسمًا مكوّنا من كلمة واحدة مفردة، لكنه يشبه الحروف في وضعه أو معناه أو استعماله، أو كان فعلا يشبه الأسماء (وهو المضارع)، ولكن اتصل به في آخره ما تسبّب في بنائه، وهو نون التوكيد المباشرة أو نون النسوة – فلن يستجيب للعوامل أيضا، ولذلك نحكم على كلّ ما سبق بأنه قد حلّ محلاًّ من محلاّت الرفع أو النصب أو الجرّ أو الجزم بحسب العامل فيه، ولو أن الذي حلّ في ذا المحل اسمٌ متمكن أو فعلٌ معربٌ لظهر عليه بوضوح أثرُ الإعراب كالضمة أو الفتحة...

وأمّا إن كان اللفظ جملة لا تشبه الأسماء في مواضع استعمالها، أو كان فعلا (يستثنى ما أشبه الأسماء وهو المضارع المعرب، وصورة من صور الماضي[1])، أو كان حرفا فكل هذه الثلاثة لا يتسلّط عليها العامل؛ ولذلك يقال عنها: إنها لا محلّ لها من الإعراب.

المهارة الرابعة: الاعتماد على المعنى في الإعراب:

وذلك أنهم يخوضون في ألفاظه دون البداية بما هو أقرب لهم من ذلك وأيسر عليهم، وهو التأمّل في المعنى، وهو متاح لكل طالب مهما بلغ من

---

(١) سيأتي التنبيه عليها مفصّلا في حينه.

الضعف، وقديما حذّر ابن هشام من ذلك، فجعل من الجهات التي يدخل الاعتراضُ على المعرب من جهتها أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة، ولا يراعي المعنى، قال: وكثيرا ما تزلّ الأقدام بسبب ذلك.[1] وأرى أنّ من المفيد جدًا لهم أنْ يُوقَفوا على أنّ غالب ما يعربون ظاهرٌ فيه أنه جملة اسمية، أو فعلية: فإن كان فعليةً فعمادها على فعل يدلّ على حدث لا يخفى على أحد، ويُدرّبوا تدريبا عقليا منطقيا في كل مثال أنّ لكل حدثٍ محدِثا قام به أو اتصف به، فهو الفاعل، وقد يكون في الجملة شيءٌ وقع عليه هذا الحدث وفُعِل به، فهو المفعول به، وكلّ ذلك قد يكون على سبيل الحقيقة أو على سبيل المجاز والتوسّع ، وقد يُذكر فيها زمانه، أو مكانه اللذان وقع فيهما الفعل، فهو المفعول فيه، وقد يذكر سببه وعلته، فهو المفعول لأجله، وقد تُبيّن هيئة الفاعل عند وقوع الحدث منه، أو المفعول به عند وقوع الفعل عليه، فذاك الحال، فإن بُيّن نوعه أو عدد مرات وقوعه أو أُعقب الفعل بمصدره تقويةً وتوكيدا فهو المفعول المطلق، وهكذا.

ويمكن أن يظهر ذلك بوضوح على مثال طويل متكلّف، وهو قولك:(قرأ الكتابَ أمسِ وطلوعَ الشمس زيدٌ عندي مستعجلا قراءة سريعة رغبة في إتمامه) فيُسأل عن الحدث الذي وقعَ وبُنيت عليه الجملة كلّها وهو القراءة، وعن القارئ، والمقروء، وزمان القراءة، ومكانها، والشيء الذي وقعت القراءة مصاحبةً له، وعن نوع القراءة، وعلة وقوعها، وحالة القارئ لحظة القراءة، وهكذا.

---

(١) المغني ١/٥٢٧-٥٣٩. وذكر ما يقارب اثنين وعشرين مثالا على أوهامٍ في الإعراب بسببه.

وإن كانت الجملة اسمية فيُسأل عن الشيء الذي أُنشئتْ من أجله الجملةُ وتحدّثتْ عنه، فهو المبتدأ أينما كان، ويُسأل عن الحكم الذي تضمّنته الجملة عنه، فذاك هو الخبر أيًا كان، ويُطبّق ذلك على مثل: (مِنّا زيدٌ)، ولا تختلف الأحكام بعد دخول النواسخ كثيرا عن هذا.

وسترى بعدُ أن التدقيق في المعنى له أثر في الإعراب، كما في (رأى) العلمية والبصرية، و(ترك) بمعنى: صيّر، أو بمعنى: خلّف.

المهارة الخامسة: تصوّر النحو كلّه تصوّرا إجماليا:

تقرّر أولَ البحث أن من أهم أسباب ضعف طلابنا أن تفاصيل مسائل هذا العلم تكاد تنسيهم أصوله، فمن المستحسن في تعليمهم الإعراب أن نعيد ترتيبه إليهم موجزا جدًا؛ ليروه كلّه في مشهد واحد، فيعرفوا أطرافه، والعلاقة بين أبوابه، وسِرَّ ترتيبه، ويعلموا موطن أقدامهم، فيتشجعوا على السير الآمن فيه، حين يدركون المدى الذي قطعوا والذي ينتظرهم.

كما يجب أن نصوّره لهم معتمدين على المعنى والوظيفة النحوية للكلمة، فإن غالب الطلاب قد نُقشتْ في أذهانهم صورةٌ للمعمولات لا يرونها فيها إلا أسماءً ظاهرة صريحة مجاورة لعواملها، ولذلك صعُب عليهم، ولو اعتنوا بالمعنى لأعربوا كل كلمة مهما خفي لفظها، أو بعُد مكانها، أو أشكلت صورتها.

وغالب التأليف النحوي -ومنه نظام الألفية وشروحها التي يدرسها طلابنا، وسأنظر في السّرد القادم إلى ابن هشام في أوضح المسالك، وسألخّصه تلخيصا يُظهر للطالب سهولةَ النحو وقصَره، وينبّهه على أهمّ ما يتعلق منه بفنّ الإعراب

خاصة، ويوقفه على أهم ما درسه[1] يقوم على ثلاث مقدمات: الأولى بينت انقسام الكلمة إلى:اسم، وفعل، وحرف.

والمقدمة الثانية بيّنتْ أن الكلمة إما مبنية ثابتة على صورة واحدة، فلا يتغيّر آخرها، وعلى ذلك الحروف كلُّها،والأفعال الماضية كلّها (يُستثنى منها الماضي الواقع بعد شرط جازم فعلا له أو جوابا، فالأشهر عند المعربين أنه في محلّ جزم[2])، وأفعال الأمر كلُّها مبنيّة، وصورتان من صور المضارع: إذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة أو نون النسوة، وكذا ما كان من الأسماء يشبه الحروف في صورتها ووضعها أو معناها أو طريقة استعمالها، وسأورد عند الحديث عن الخطوة الأولى من خطوات الإعراب،وهي ذكر النوع- سأورد جميع الأسماء المبنية لتضاف إلى ما سبق من الحروف والأفعال، ولا بدّ من استحضارها وإحصائها؛ لأن غالب ما سيأتي من أقسامٍ مبنيٌّ على معرفتها.

-وإمّا معربة ، وهي عدا ما تقدم الإشارة إليه، وهي المتغيرة التي يظهر في آخرها أثرُ العامل فيها، ظهورا محسوسا أو متخيّلا مقدّرا، وقد يكون رفعا أو نصبا أو جرّا أو جزما. ولكل واحد منها علامات تختلف حسب الأبواب.

والمقدّمة الثالثة بيّنتْ أن الأسماء إما نكرة، وإمّا معرفة، وعدَّدَتْ ستة أنواع للمعارف.

---

(١) ولا يغنيه ذلك عن تفصيلات نحوية كثيرة، يجالها النحو الذي يمكّنه من إقامة الكلام والحكم عليه، وإنّما عَمَلُ المعرب أن يتعامل مع نصّ صحيح، فيعربه ويبيّن وجهه. مع علمي ويقيني أنّ بعض ما أذكره يعدّ في غاية الظهور والبيان، لكني أراه مهمّا للطالب المبتدئ؛ لأهوّن عليه شأنَ النحو، وليرى ما درسه في سنوات معروضا عليه في أسطر فيعتقدَ سهولته، ويجرؤَ عليه.

(٢) المغني ١/٢٨-٢٩، ٢/ ٤٠٣، ٤٠٩، ٤٢٣، قواعد الإعراب ٣٩، شرح القواعد للكافيجي ١٢٢، وفيه بحث جيّد.

ثمّ يشرع في صلب النحو بذكر المرفوعاتِ، فالمنصوباتِ، فالمجروراتِ، فأوّلُ المرفوعات وثانيها: المبتدأ والخبر، ولا بدّ للطالبِ ليتميّز الأشياءَ أن يُبيَّنَ له أنّ المبتدأ هو الشيء الذي ابتدأتَ به في ذهنك؛ لتتحدّث عنه ولتحكُم عليه، ولا يلزم أن يكون هو المبدوءَ به في اللفظ، ولا تنتظرْ أنه لا يكون إلا في صورة الاسم الظاهر، فقد تجده كذلك، وقد تجده بصورة الضمير المنفصل، أو المصدر المؤوّل، وقد يكون متأخرا، وقد يكون محذوفا . والغاية أن تبحث في المعنى عن الذي يصلح للجواب عن: (مَن الذي أو ما الذي تتحدّث عنه؟) ومن مواضعه المشتهرة أن يقع بعد (حيث) و(لولا).

وربما أخطأ الطلاب في المبتدأ الذي لا يرفع خبرا، بل يرفع فاعلا أو نائبا عنه، يسدّ مسدّ الخبر، لأنهم ألفوا أنّ المبتدأ يلازمه الخبر، ولم يتنبّهوا أنّ هذه الصورة خالفت المألوف؛ لأنك لو تأملت المبتدأ في نحو:(هل قائمٌ الزيدان؟) لوجدته يخالف المبتدآت المعتادة؛ فهو نكرة لا بدّ أن يعتمد على شيء قبله، كما أنه في معنى الفعل تماما، إلا أنه في لفظ اسم، فالمعنى: هل يقوم الزيدان؟

والخبر هو الذي يكون جوابا عن: (بمَ أخبرت عن المبتدأ، وحكمتَ عليه؟) وانتظرْه في أيّ صورة، وفي أي مكان من الجملة، فقد يكون بعد المبتدأ مجاورًا له، وقد يكون بعيدا عنه، وقد يكون قبله، وقد يكون محذوفا. وقد يكون اسما مفردا، من لفظ واحد أو ما في حكمه، فيُحكم عليه أنه مرفوع، أو في محلّ رفع، كما سيأتي، وقد يكون جملة -وهو ما يُعرف بالجملة الكبرى[1]

---

(١) وهذا من المواضع الممتازة للتدريب، ففيه تعليق المتدرّب بالمعنى الكلي للجملة، وتحليل دقيق للجملة والنصوص، وتطبيق على الإعراب اللفظي والمحلّي. ومن مواضعه التي تخفى على طلابنا أن يأتي بعد المبتدأ اسم فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ فهذا مبتدأ ثانٍ، نحو:(زيد أبوه حضر)

والصغرى- أو شبهها، فتعرَبُ ألفاظه إعرابا جديدا مستقلة عمّا قبلها، ثمّ يُحكم على مجموعها بأنه في محل رفع، خبر[1]. وكذلك تعرب بعد النواسخ الآتية، إلاّ أن المحلّ قد يختلف رفعا ونصبا، حسب تفصيلها الآتي، ويُنبَّه الطالبُ إلى أنّه متى لقي شبه الجملة: الظرفَ، والجارَّ والمجرور فليجزمْ أنهما لن يكونا المبتدأ ولا ما أصلُه المبتدأ بعد النواسخ الآتية، بل هما قطعًا الخبرُ إن كان بهما تمام الفائدة والعلم، وإلاّ فإنهما متعلقان بالمبتدأ أو متعلّقان بالخبر أو ما كانا أصلَه.

ومن مهارات الإعراب المتعلقة بهذا الباب أنه حين يلتبس على الطالب المبتدأ بالخبر، فلا يعرف المحكومَ عليه، ولا الحكمَ، فلينظرْ: فإن كان أحدهما معرفة والآخر نكرة، فالمعرفة هو المبتدأ، تقدّم أو تأخر، وإن كان كلاهما نكرة بمسوّغ فالأول في اللفظ هو المبتدأ، وكذا إن كانا معرفتين متساويتين، وقيل: يجوز تقدير كل منهما مبتدأ أوخبرًا، وقيل: المشتقّ هو الخبر وإن تقدّم، واختار ابن هشام[2] أن يكون المبتدأ هو الأعرف منهما، أو هو المعلوم عند المخاطب، وهذا أعدل الأقوال[3].

---

(1) وبعضهم يعرب شبه الجملة: الجار والمجرور متعلقين بمحذوف هو الخبر، وكلاهما قويٌّ، كما سيأتي.

(2) في المغني٢/٤٥١. واستطرد في بيان ما يعرف به الاسم من الخبر بعد النواسخ، وفي الفاعل والمفعول، ولم أورده؛ لأنه لا يعني المعرِب الذي يُفترض أنه يتعامل مع نصّ صحيح مضبوط بالشكل، وخلاصته أن الأعرف هو الاسم، والآخر الخبر.

(3) ويستفاد من ذلك أيضا في تعيين أسماء النواسخ وأخبارها، ويستثنى من مختلفي الرتبة نحو:(هذا) فإنه يتعيّن كونه الاسمَ، لمكان التنبيه المتصل به. ويشار إلى أنّ المصدر المؤوّل من(أن) و(أنّ) وما بعدهما بمنزلة الضمير،فيغلب تقديمه في الإعراب فيكون هو اسمَ (كان) وأخواتها.(المغني٢/٤٥٣).

ثم يفرّع عن المبتدأ والخبر بذكر الأدوات التي تدخل عليهما فتغيرهما وتنسخهما، وتمنحهما أحكاما وأسماءً جديدة، وهي (كان) وأخواتها: ليس، صار، أصبح، أضحى، ظلّ، أمسى، بات، مازال، ما فتئ، مابرح، ما انفك. وكلها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها. واستطرد بعدها لذكر أربعة أحرف تعمل عملها لأنها أشبهت واحدة من أخواتها، وهي (ليس)، وهذه الأحرف: ما الحجازية، ولا، ولات، وإنْ النافيات. ثم ذكر أفعال المقاربة[1] بعد باب (كان) لأنها مثلُها في عمل الرفع والنصب، وإن خالفتها في شروطها، حيث لا يكون خبرها إلاّ جملة فعلية، فعلها مضارع، مقترنٌ بـ (أنْ) أو مجرّدٌ منها[2]، فتكون الجملة أو المصدر المؤوّل في محل نصب، وهي: كاد، أوشك، كرَب، عسى، اخلولق ، حرى، أنشأ، طفق، وما كان بمعناها. ثم ذكر الناسخ الثاني، وهو (إنّ) وأخواتها: أنّ، كأن، لكنّ، ليت، لعل، وكلّها حروف تنصب المبتدأ وترفع الخبر، ولكل واحد منها معنى ظاهر. ومما

---

(١) غلب عليها هذا الاسم، وإلاّ فهي ثلاثة أنواع: أفعال المقاربة، وأفعال الرجاء، وأفعال الشروع، وقد تسمّى في بعض المصادر المتأخرة: (كاد) وأخواتها.

(٢) من مسائل الإعراب في هذا الباب أنّ من النحويين من يرى أنّ (أنْ) الواقعة في الخبر لا تعرب مصدرية؛ لئلاّ تؤوّل مع الفعل بعدها بمصدر، فيكون في حكم المفرد، ويؤدّي إلى جعل الحدث خبرا عن الذات، وهو غير جائز ولا يستقيم في التأويل، ويرى أن تعرب حرفَ نصب فحسب، ومنهم من لا يفرّق بين (أنْ) في هذا الاستعمال وغيره، ويؤوّل. (تعليق الفرائد٣/٢٩٧، التصريح ١/١٦٧، التطبيق النحوي١٣٨-١٣٩). ويرى الشيخ علي رضا أنه لا يجوز تأويل الخبر بأنه مصدر مؤوّل؛ لأنّ خبر هذه الأفعال لا يكون مفردا، بل جملة فعلية، ولا حاجة لتكلف ما لا ضرورة له. (المختار في القواعد والإعراب ٧٦-٧٧).

يتعلق بالإعراب في بابها أنّه قد تتصل بهنّ (ما) الزائدة فتكفهنّ عن العمل[1]، فيصرَّح في الإعراب أنّ (ما) كافة، وأن الحروف التي قبلها مكفوفةٌ عن العمل، فإن كان الذي بعدهنّ اسمٌ أُعرب مبتدأ. ويُدرَّب الطالب على التمييز بين هذه الحرفية الكافّة في نحو: (إنّما أنت كريمٌ) و(ما) الاسميةِ الموصوليةِ التي تكون في محل نصب، اسمًا لتلك الحروف، في نحو: (إنّ ما فعلته صحيحٌ)، و(ما) الحرفية المصدرية التي يُؤوّل منها ومن الفعل بعدها مصدرٌ يكون في محل جرّ في مثل: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾[2]، وهو محتمل للاسمية وللحرفية في نحو: (إنّ ما فعلتَ صحيحٌ). وقد سبقت إشارةٌ إلى ذلك.

وأُلحق بـ (إنّ) وأخواتها (لا) النافيةُ للجنس؛ للاتفاق في أصل العمل، وإن اختلفت الشروطُ وطبيعة العمل، حيث يكثر حذف خبر (لا)، أو يلزم عند بعضهم. وحيث إن اسم(لا) قد يكون مبنيا، فيعامله المعرب معاملة المبنيات، وستأتي، وقد يكون معربًا، فيكون مثل اسم (إنّ) وأخواتها تماما. ومن مواضع الإعراب في هذا الباب قولهم:(لا شكَّ) و(لا بُدَّ) و(لا بأسَ) و(لا عليك) و(لاسيّما).

ثم الناسخ الثالث (ظنّ) وأخواتها، وتشمل أفعال القلوب: حسب، خال، زعم، رأى[3]، ألفى، درى، جعل،عدّ، علم، وجد، وأفعالَ التصيير: جعل، اتخذ، ترك[4]، ونحوها وهي تنصب المبتدأ والخبر كليهما، يُسمّى الأول في

---

(١) ماعدا (ليت) فقد يبقى عملها.

(٢) سورة ص، الآية (٢٦) .

(٣) المراد العلمية التي هي من أفعال القلوب، كما هو ظاهر السياق، أمّا إن كانت بصرية فهي من أفعال الجوارح لا تنصب إلاّ مفعولا به واحدا، وما بعده يعرب حالا.

(٤) فإن كانت بمعنى:خلّفَ،وغادَرَ،فلا تنصب إلا مفعولا به واحدا،وما بعده حال.المغني٢/٥٩٩.

الإعراب مفعولا به أول، والثاني مفعولا به ثانيا[1]، وقد تزاد همزة التعدية قبل (علم) و(رأى) فتصبح متعدية لثلاثة مفاعيل، ومثلها ما هو بمعناها، نحو: نبّأ، أنبأ، خبّر، أخبر، وقد يسدّ المصدر المؤوّل من (أنْ) والفعل، ومن (أنّ) ومعموليها مسدّ مفعولين.

ثم يكمل باقي المرفوعات، وهي الفاعل ونائبه، فالفاعل هو الذي يصلح جوابا عن: (ما الذي أو: مَن الذي قام بهذا العمل؟ أو اتصف بهذا الحدث المفهوم من الجملة؟) ولن تجده إلا بعد الفعل أو ما هو بمنزلته، ولا يكون قبله على الصحيح، بل يُعرب المتقدّم مبتدأ، في مثل: (محمد حضر) ، وقد يكون الفاعل اسما ظاهرا، مجاورا لعامله أو بعيدا عنه متأخّرا، وقد يكون مصدرا مؤوّلا، أو ضميرا بارزا متصلا أو منفصلا، وإلاّ فهو قطعا ضمير مستتر، يسهل عليك تقديره،ولا يصحّ منك نسيانه.

وقد يشكل على المعرِب تعيينُ نوع استتاره من حيث الجواز أو الوجوب، ولعلماء النحو فيه كلام مشكل[2]، ومن أوضح ما تُبيَّن به المسألة أن يقال: إن كان الفعل مسندًا إلى غائب- وهو الذي يُقدّر بـ (هو)- فهو مستتر جوازا، وإن كان مسندا إلى غير الغائب، ويشمل المتكلم والمخاطب فهو مستتر

---

(١) يحسن بالأستاذ هنا أن ينبّه طلابه على خطأين شهيرين في ألفاظ الإعراب يتردّدان هنا، وهما: أنّ كلمة (أوّل) ممنوعة من الصرف، فلا سبيل إلى تنوينها، وأنّ كلمة(ثانٍ) اسمٌ منقوص، يعامل معاملة (قاضٍ) فتحذف ياؤها في حال الرفع والجر، وتثبت في حال النصب، وهي بالتنوين في الجميع.

(٢) راجع شرح المفصل لابن يعيش٣/١٠٩، شرح التسهيل لابن مالك١/١٢٠، شرح الألفية لابن الناظم٦٠، شرح الكافية للرضي٢/١٣، الارتشاف١/٤٦٢، توضيح المقاصد ١/١٣٣-١٣٤، أوضح المسالك١/٨٧-٨٨.

وجوبا[1]، ويضاف إلى ذلك الاستتار في أساليب خاصة التزم فيها إضمار الفاعل، وتميّزت بذلك تفريقا بينها وبين الأساليب المعتادة، وذلك بعد(ليس) و(لايكون) في الاستثناء،و(عدا) و(خلا) و(حاشا) إذا اعتقدت أنهن أفعال للاستثناء، وفعل التعجّب، واسم الفعل، والمصدر النائب عن فعل الأمر.

وممّا يقع فيه الخطأ في هذا الباب أنهم لا ينتظرون الفاعل أو نائبه إلا بعد فعل صريح، ويغفلون عنهما بعد الأسماء المشتقة من الفعل التي تعمل عمله، وسيأتي لها ذكر.

ومن مشكلات الباب إعرابُ الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط والتحضيض في نحو:(إن زيدٌ قام...) فالأولى أن يُعرب فاعلا لفعل محذوف، ولا يُعرب مبتدأ؛ لأن هذه الأدوات خاصة بالدخول على الأفعال. ولو أنه أعربه مبتدأ فليس ذلك ببعيد، فهو رأي الكوفيين والأخفش.[2]

وأذكر في هذه المسألة أن النحويين يقرّرون أن كل الأفعال والمشتقات المحضة تتحمل ضميرا، لكنّي لا أرى أنّ على المعرِب أن ينصّ على فاعل المشتقات إذا كان مستترا إلاّ إن ظهر له عمل في غير الفاعل كأن ينصب المفعول به مثلاً، فلا يجب مثلا على معرب (محمدٌ أفضلُ من أخيه) أن يقول:

---

(١) تلقيت هذه الفائدة النافعة والمناسبة للتدريب عن كتاب (التطبيق النحوي) للدكتور:عبده الراجحي ٤٣-٤٤.وهي أيضا في المعين في الإعراب ٩. والمختار في القواعد والإعراب ٢١٧. ويحسن تنبيه الطالب أنّ نحو:(قمْ أنتَ) أنّ الضمير توكيدٌ، لا فاعل.

(٢) انظر:معاني القرآن له ١/٣٥٤، ٢٦٧، وشرح السيرافي٤/١١أ، الإنصاف٢/٦١٥-٦١٦،

وفاعل (أفضل) ضمير مستتر[1]. ولا على معرب (هو قائمٌ) أن يقول: وفاعل(قائم) ضمير مستتر جوازا. والسبب فيما أرى أن أقوى هذه المشتقات وهو اسم الفاعل إذا كان خبرا ورفَعَ الفاعل الظاهر ونصَبَ المفعول- فإنه معدود على أرجح الأقوال في حكم الخبر المفرد[2]، ولو راعَوا أعماله وفاعلَه ومفعولَه لكان الأليق به أن يكون في حكم الجملة. كما أن بعضهم نصّ على أن فاعل هذه المشتقات لا يظهر، وإن ظهر فهو من باب التقديم والتأخير[3]،وهذا يعني أن له طبيعة في الاستعمال تخالف طبيعة الأفعال، فلا يساوَى بينهما في الإعراب التفصيلي. كما أنه قد يكون الوصف دالاً على مثنى أو جمع في مثل: (الزيدان قائمان) و(الزيدون قائمون) فإن نُصَّ في الإعراب على فاعله صار أشبه بلغة (أكلوني البراغيث)، كما أنه يشكل تقديره في مثل: (أنت قائمٌ) فهل من قبيل المستتر جوازا أم وجوبا؟

وآخر المرفوعات بالأصالة نائبُ الفاعل، وهو الذي يحل محل الفاعل بعد حذفه، والغالب أنه هو الذي كان مفعولاً به في الجملة قبل تغيير فعلها من البناء للفاعل إلى البناء للمجهول. والذي يصعُب من أمره عند طلابنا نيابة الجارّ

---

(١) وعلى فرض إعرابه: فهل هو مستتر وجوبا أو جوازا؟ انظر بحث الأستاذ: عباس حسن في النحو الوافي١/٢٣٢.

(٢) صرّح ابن مالك أنه ليس بجملة عند المحققين؛ لأن الجملة ما تضمّن جزأين لعوامل الأسماء تسلّط على لفظهما أو لفظ أحدهما.(شرح التسهيل١/٣٠٤) وهو صريح كلام ابن هشام في المغني ٢/٥٥٦، وظاهر تمثيله في الأوضح١/١٩٤، فقد مثّل له من قبيل المفرد، وانظر الهمع٢/١٣.

(٣) وهو رأي الكوفيين والسهيلي والزمخشري وابن الحاجب،وحكى الإجماعَ عليه، وخالفهم ابن هشام واحتج عليهم ونازع في ثبوت الإجماع. (تخليص الشواهد١٨٣، شرح الشذور ١٨٢، المغني ٢/٥٥٧).

والمجرور في نحو قوله تعالى: ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ ﴾[1] فالأشهر عند النحويين أنّ النائب هو المجرور[2]، فهل يكون هذا المجرور مجرورا لفظا مرفوعا محلا[3]، فيعامل حرفُ الجرّ الأصلي معاملة الزائد. وقيل: إن النائب مجموع الجار والمجرور[4]، فيكون

---

(١) سورة فاطر، الآية (٣٦).

(٢) يعزى للبصريين، وهو الظاهر من كلام المبرد (المقتضب٤/٥٢)، وابن السراج (الأصول ١/٨٠)، والجزولي في المقدمة١٥٢، وانظر:شرح الجمل لابن عصفور١/٥٣٥-٥٣٦، والملخص لابن أبي الربيع ٢٩٣، والنكت الحسان لأبي حيان٥٤، والارتشاف٢/١٩٢، وشرح اللمحة لابن هشام ١/٣٥٥ وغيرها. وفي أحد أعاريب ابن هشام ما يدلّ على ذلك. (أوضح المسالك٢/١٧٤).

(٣) نصّ على ذلك أبوحيان، ونقله عن البديع والنهاية، قال: فهو كالمجرور بـ (من) الزائدة إلاّ أنه لا يُتبع على الموضع.(الارتشاف٢/١٩٢) و يميل إليه الأستاذ:عباس حسن (النحو الوافي٢/١١٧-١١٨، الحاشية) وهو في جامع الدروس العربية٢/٢٤٩، المعجم المفصل في الإعراب للخطيب ٤٤١. المعجم في الإعراب لعمر توفيق١٧٤. ولم أجده كثيرا في إعراب المتقدمين.

(٤) كلام أبي علي ينصّ على ذلك (الإيضاح ١١٤، المقتصد ١/٣٥٣، ٣٥٥) وهو ظاهر كلام ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٧٣، وكذلك العكبري في شرح اللمع ١/٢٥٢، وابن القبيصي في الهادي في الإعراب ٥٨، وابن يعيش في شرح المفصل ٧/٧٦ ، وابن القواس في شرح ألفية ابن معط ١/٦١٩، ونصّ عليه ابن معط في ألفيته (شرحها لابن القواس ١/٦٢٢) ونقله صدر الأفاضل عن النحويّين، وردّه، وقال: إنه سهوٌ منهم (التخمير ٣/٢٦٩)، واشتُهر هذا الرأي عن ابن مالك (شرح التسهيل ٧٧ شرحه ٢/١٢٦، شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٧، شرح العمدة ١/١٨٣، ١٨٦ وعزي إليه ذلك في توضيح المقاصد ٢/٣٠، شرح اللمحة البدرية ١/٣٥٦ .وهو من بعدُ في شرح الألفية لابن الناظم ٢٣٤ . قال أبو حيان: إنه لم يقل به غيره. (الارتشاف ٢/١٩٢، التذييل ٢/١٢٤/ب)، وفيه التصريح بأنه ينقل هذا القول عن غيره، ولعله ابن الناظم.

إعرابه أنّ مجموع الجار والمجرور في محل رفع، نائب عن الفاعل[1]، كما يقال ذلك في إعراب جائزٍ في الخبر، وهذا أحسن من الأول، وخيرٌ عندي منهما وأيسر رأيٌ يُعزى للكسائي وهشام وكثيرٍ من المتأخرين، وهو أن النائب ضمير مبهم مستتر، يحتمل أن يراد به ما يدلّ على الفعل من ضمير مصدر أو ظرف زمان أو مكان[2]، وعيّن ابن درستويه والسهيلي والرندي ضميرَ المصدر المفهوم من الفعل[3]، ووجه قوة هذا الرأي أنه الأقرب للمعنى، ، ويُبقي على تعلق الجار والمجرور تعلقا ظاهرا بالفعل، فالمعنى في الآية السابقة: وقع القضاء عليهم. كما أنهم قائلون به في نحو: (وُقِفَ لإجلالك) حيث يمنعون كون الجار والمجرور نائبا عن الفاعل؛ لكونه علةً.

ومّما يُفاد به المعرِب في باب النائب عن الفاعل إعرابُ ما بعد الأفعال الملازمة للبناء للمجهول، نحو: حُمَّ، وزُكِمَ، وهُرِع وشُغِف ودُهِشَ، وعُنِيَ ونحوها، حيث يجوز أن تعرب نائب فاعلٍ، وفاعلاً، وهو الأرجح[4].

ومن مشكلات إعراب هذا الباب أنه إذا كان للفعل مفعولان أو ثلاثة ثمّ بُني للمجهول، فإنّ أحدها - والغالب أنه أوّلها- يُسمّى نائبا عن الفاعل، ويظل

---

(١) ممّن عمل به د.عبده الراجحي في التطبيق النحوي ١٩٢. وصبري الأشتر في (دليل الإعراب ١٨) وأحمد قبش في الكامل في النحو والصرف والإعراب٩٥. ولم يصرّح به الشيخ محيي الدين عبد الحميد،فهو يقول في نحو هذا : والجار والمجرور نائب فاعل (حاشيته على ابن عقيل١/٥١٠، وعلى أوضح المسالك ٢/١٥١. وقد يزيد: أنه متعلق بفعله: ١ /١٧٧، ٢/١٤٣، ٣/٦٨). ونحوه في الوحيد في الإعراب١٦٥.

(٢) تجده في التذييل ٢/١٢٤ب-١٢٥أ، الارتشاف٢/١٩٢، ويؤيّده تأويل ابن هشام ٢/١٤٤.

(٣) التذييل٢/١٢٥أ، الارتشاف٢/١٩٢، أوضح المسالك ٢/١٣٨.

(٤) انظر: النحو الوافي٢/١٠١، التطبيق النحوي ١٩٢-١٩٣.المنجد٢٤. وأوجبه بعضهم.

الباقي على تسميته، فيقال مفعول ثانٍ، وثالث، مع أنه لم يذكر في الإعراب المفعولُ الأول، ولو نُصَّ على أن نائب الفاعل سدَّ مسدّ المفعول الأول لكان خيرا[1].

وقبل أن يغادر المرفوعات ذكرَ بابين يعالجان صورتين من صور عمل الفعل فيما بعده ،وهما الاشتغال والتنازع، فالأول يعالج حالة انشغال العامل عن معموله بمعمول أولى منه، وإنّما يعني المعرِبَ منه أنّه إذا وَجد الاسمَ المتقدّم مرفوعا فإنّه يعربه مبتدأ، والجملة بعده كلّها في محل رفع، خبر عنه، وإن وجده منصوبا فإنه يُعربه مفعولا به لفعل محذوف وجوبا، يفسره الفعل المتأخر المشغول، يُقدّر العامل من لفظه إن أمكن، وإلاّ فمن معناه، وخطأُ الطلاب فيه أن يحسبوه مفعولا به مقدّما للفعل المتأخر، كيف وقد اشتغل هذا الفعل المتأخر عنه بنصب ضميره أو ما يتصل به.

وأورد بينهما باب التعدي واللزوم، وأهمُّ ما يعالجه من قضايا الإعراب الحديثُ عن المفعول به، وهو أول المنصوبات، وأكثرها ورودا، وكان الأظهر في التأليف أن يؤخّر فيبدأ به عند سرد المنصوبات.

ثمّ ذكر الباب الثاني من البابين اللذين يعالجان صورا خاصة، وهو باب التنازع، الذي يعالج تعدّد العوامل وتسلُّطَها على معمول واحدٍ أو معمولات متعدّدة. والذي يعني المشتغل بالإعراب منه أن ينظر في العامل الذي لم يعمل في الضمير، فيُعمله في الاسم الظاهر، تقدّم أو تأخّر، وإن لم يظهر في اللفظ أنّ

---

(1) ولم يفعل ذلك الشيخ عبدالحميد في حاشيته على الأوضح في كل أعاريبه: ١/٣١١، ٢/١٣٠، ١٣٦، ١٣٧، ١٥٤،٣٥٦، ٣/١٣٠، ٣٢٣، ٤/١٠، ٢٠٣، ٢٢٠، ٢٣١، ٣٠٤، ٣١١، وكذا التونجي في المعين ٧٨، والحلواني في المنجد١٢٢.

أحدهما اتصل بضمير فعمل فيه، فليجْرِ على مذهب البصريين، ويعتقد إعمال الأخير الأقرب للفظ المعمول، ويعتقد أنّ ما سبقه عمل في ضمير محذوف، يحسن به أن يقدّره. وليس للمعرِب إلاّ أن يتعامل مع النصّ الصحيح الذي أمامه، ويدع المسائل الأخرى لمباحث النحو.

ثم ينتقل إلى الفرع الثاني من أحكام الأسماء، وهي المنصوبات، وبدأها بالمفاعيل الخمسة، وأوّلها المفعول به الذي سبَق ذكرُه ضمنًا في باب التعدّي واللزوم، ذاكرا من الأفعال ما ينصب مفعولا واحدا، وما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.

ومن السهل جدا على المعرِب أن يعرف المفعول به، فلا يبحث عن صورة معيّنة في مكانٍ معيّن، بل يبحث عن جواب هذا السؤال: (ما الذي أو:مَن الذي وقع عليه الحدث المفهوم من الجملة؟) فقد يكون ذلك اسما ظاهرا بعد الفاعل مباشرة، وقد يكون قبله، وقد يكون ضميرا متصلا، أو منفصلا، أو مصدرا مؤوّلا، أو محذوفا، وقد يكون قبل العامل نفسه، وقد يكون في مكان بعيد عن العامل، وقد لا يُذكر له في الجملة عامل، مثل: أهلا، سهلا، مرحبا[1].

وقد يكون الفعل متضمّنا معنى يقع على أكثر من شيء، فيكون له أكثر من مفعول، فإذا قلت: ظننته قائما، فضمير الغائب الهاءُ مفعول به؛ لأنه وقع عليه الظنّ؛ فهو مظنونٌ أن القيام صادر عنه. والقيام أيضا مفعول به ثانٍ؛ لأن الظن وقع عليه أيضا، فهو مظنونٌ صدورُه من الغائب.

---

(١) على أنّ المعنى: لقيت أهلا، وأصبت سهلا، وصادفت أو وجدت مرحبا، على أن (مرحبا) اسم مكان، ويجوز أن تكون مفعولا مطلقا.(شوارد الإعراب٥١، المعجم الوسيط في الإعراب٢٩١، قاموس الطلاب في الإعراب٧٤). وقال الفراء: (مرحبا) و(أهلا) منصوبة على المصدر، وفيه معنى الدعاء.(الزاهر ١/٣٣٥، الإعراب المكامل٧٦-٧٧).

ويُذكر هنا ما يُسمّى في الإعراب شبيها بالمفعول به، وهو المعمول المنصوب المعرفة الذي لا يصلح أن يكون تمييزا، بعد الصفة المشبهة ونحوها، في نحو: (زيدٌ حسَنٌ وجهَه) ولا يستحق أن يكون مفعولا به؛ لأن الصفة المشبهة في حكم الفعل اللازم الذي لا يتعدى للمفعول به[1].

ويُذكر أيضا المنصوب على نزع الخافض؛ فإنه قد يُسمّى مفعولا به توسّعا[2]، لأن علاقة الجار والمجرور بالفعل علاقةُ المفعولية[3]، فإذا حُذف الجارّ كان ذلك أظهر، ولذلك يقول البصريون: إن الناصب له الفعلُ.[4] والصحيح أنه باب غير قياسي إلاّ مع (أنْ) و(أنّ)،[5] وما ورد من آيات تحمل على هذا الباب مع غير المصادر المؤوّلة فإنه يمكن حملها على إعراب آخر، وبخاصة أن

---

(١) راجع المقتضب٤/١٦٢، الأصول١/١٣٤. وعدّه ابن هشام نوعا خاصا من أنواع المنصوبات، وهو سادسها. (الشذور وشرحه٣٤٤). وقد يقع الشبيه بالمفعول به في بعض الاستعمالات الخاصة عند بعض المعربين (أوضح المسالك٣/١٤٧، الهمع٢/٣٢).

(٢) راجع بحث الدكتور/إبراهيم البعيمي المنشور في مجلة الجامعة الإسلامية.

(٣) والجار والمجرور في محل نصب، على المفعول به. قال الرضي: والتحقيق أنه المجرور فقط، ولكنهم توسعوا.(شرح الكافية ٢/٢٧٣)

(٤) وأنه من باب الحذف والإيصال، والكوفيون يقولون: إسقاط الجار ونزع الخافض.(حاشية الصبان٢/٨٩).

(٥) البحر المحيط٤/٢٧٥. وزاد ابن هشام (كي) (المغني٢/٥٢٥).وزعم الأخفش الصغير أنه يجوز قياسا حذف حرف الجرّ إذا تعيّن موضع الحذف والمحذوف (شرح الجمل لابن عصفور١/٣٠٧، شرح التسهيل٢/١٥٠، شرح الكافية الشافية٢/٦٣٥، شرح الرضي ٢/٢٧٣، وراجع:.(النحو الوافي٢/١٦٠)

يُضمّن الفعل اللازم معنى فعل متعدٍّ،[1] وحينئذ يعرب مفعولا به. وتبقى بعض الألفاظ التي لا يتصوّر فيها ذلك، مثل إعراب: لغة، اصطلاحا، شرعا، ونحوها التي أعربها بعض المتقدمين على نزع الخافض، والجواب عنها أنها قد تدخل في أبواب وأعاريب أخرى[2]، كما سترى. فليس المعرب محتاجا إلى القول بنزع الخافض إلاّ في المواضع السماعية المحفوظة، وهي قليلة، ولو أنه قاله في المواضع المحتملة فقد وافق عملا للنحويين، ولم يخطئ.

ومن مسائل المفعول به: المنصوبُ على الاختصاص، فيجوز أن يقال فيه: إنه منصوب على الاختصاص، وأن يقال: إنه مفعول به لفعل محذوف وجوبا، تقديره: أعني، أو أخصّ، أو ما هو بمعناهما.

ومثله تماما المنصوب على القطع، فيقال: منصوب على القطع، أو مفعول به لفعل محذوف وجوبا، تقديره: أعني أو أمدح، أو أذمّ، أو نحوها. وكذا المنصوب على الاشتغال، فهو مفعول به، والأولى التصريح به، لكن شاع عند المعربين المتقدّمين الأمران.

---

(1) راجع دراسات لأسلوب القرآن ق٣ ٢/١٩١-١٩٦، وبحث د. العيمي المشار إليه قريبا.

(2) راجع: رسالة ابن هشام في إعراب هذه ونحوها (ضمن الأشباه والنظائر٦/١٤٥-١٤٧)، والفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة٣٥-٣٧، الإعراب الكامل٤٤، ٣٣٩. معجم الإعراب والإملاء ٧٦. وأعربها بعضهم حالا.(المعجم في الإعراب لعمر توفيق ١٢٥). وبعضهم مفعولا مطلقا، كما سيأتي.

ثــم ثنّـى بالمفعول المطلق، وهو المصدر[1] الذي يكون غالبا من لفظ عامله، أو مـن أشـياء تـنوب عـنه[2]، ويكون جوابا عن: (كم مرةً صدر هذا الحدث؟) في مـثل: (قرأته قراءتين)، أو يكون جوابا عن: (أيَّ نوع من الحدث كان؟) في مـثل: (قـرأته قراءةَ المتأمّل). وقد لا يكون فيه المعنيان السابقان، وإنما هو تأكيد لوقـوع الحـدث فحـسب، وتكرارٌ للفظه، ولا يدلّ على معنى أزيد من هذا، في مثل: (قرأته قراءةً) كأنه بمنزلة التوكيد اللفظي، كأنك قلت:قرأته قرأته.

وقـد يلتبس على الطلاب المفعول المطلق بالمفعول به، والفرق بينهما ظاهر، فـإنّ المراعـى في المفعـول المطلـق اسـمُ الحدث نفسه الذي دلّ عليه العامل، وفي المفعـول بـه شـيء جديـد منفصل، قد يكون محسوسا غالبا، وقد يكون معنويا، انـتقل الحـدث إلـيه، ووقـع علـيه، ففـي نحـو:(تزوّد زادا) إن كنتَ تتحدّث عن مطلق التزوّد والأخذ فهو مفعول مطلق، وإن كنتَ تتحدّث عن شيء محسوس،

---

(١) يشيع في كتب المتقدمين، وبخاصة كتب إعراب القرآن أن يُسمّوا المفعول المطلق مصدرا، ويرى بعض المحدَثين أنّ الأليق ألاّ يكون ذلك؛ لأنّ المصدر مصطلح يستعمل في التصريف لأمور غير المراد بهذا الباب. و انظر: (الإعراب النموذجي٦٧-٦٨).

(٢) وهـي أشياء تماثل المصدر في وظائفه النحوية الثلاث في هذا الباب، لكنها ليـست مصادر صـريحة، وإن كانـت كلّهـا لا تخلـو مـن علاقة وطيدة بالمصدر، لفظية أو معنوية، وهي: صـفة المـصدر، أو ضـميره، أو الإشارة إليه، أو اسم مرادف له، أو اسـم مصدر موافق له في حروفه، أو اسـم عين بمنزلة اسـم المصدر، أو مصـدر لفعل آخر مقارب له في اللفظ، أو مـا دلّ على نوع منه، أو عدده، أو آلته، أو لفظ(كلّ) و(بعض) مضافين للمصدر، وهي مـشهورة في كـتب الـنحو، وكلها تعرب مفعولا مطلقا، وقد وجدت كثيرا من الطلاب يـتردّد في إطـلاق لفـظ المفعول المطلق على هذه النائبة، وكثيرا من الأسـاتذة! كما سيأتي قريبا.

اتخذه وحازه لنفسه فهو مفعول به[1]. كما قد يقال: إنّ المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه، ثم أوقع الفاعلُ به فعلا، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده.[2] فوجودهما في وقت واحد؛ لأنهما شيء واحد.

ومن الأخطاء الشائعة في هذا الباب أن الأمور التي تنوب عن المصدر يسمّونها في الإعراب نائبةً عن المفعول المطلق، والصواب أن تسمّى مفعولا مطلقا، لأنها لم تنب عنه، وإنما نابت عن المصدر.[3]

---

(١) المغني٢/٤٦٤ ومثله: (أنبت نباتا). وكذا: (اغترف غرفة) فإن كان بفتح الغين فهو مفعول مطلق، لأنه أراد المصدر، وإن كان بالضمّ فهو مفعول به؛ لأنه أرد الشيء المغترَف. (المغني ٢/٥٩٩)

(٢) انظر: المغني٢/٦٦١. ولذلك وغيره يرى الجرجاني وابن الحاجب وابن هشام أن (السماوات) في:(خلق الله السماوات) مفعول مطلق، لا مفعول به. (أمالي ابن الحاجب ٢/٧٠٢).

(٣) بل إن بعض المتقدّمين يسمّيه حينئذٍ مصدرا (كما في كتب إعراب القرآن). وقد تسامح في هذا – فسمّى هذه النوائب نائبة عن المفعول المطلق– أكثر المعربين المعاصرين كالتونجي في المعين١٠٣، وعبد القادر أحمد في الإعراب الكامل١٥١، ١٦٦، ١٧٩، ٢٠٥، ٢١٤، ٢٢٨، ٢٣٧، ٢٤٨، ٣٠٤، ٣٠٨، ٤٦٠، وكمال أبو مصلح في الوحيد في الإعراب٣٧، ١٩٩، ٢٠٥، ٢١٤، ٢٩٨، ٣٠٠. وعمر توفيق في المعجم في الإعراب ١١١، ونايف معروف في المعجم الوسيط في الإعراب٩٥. وتوفيق بلطه جي في: كيف نتعلم الإعراب١٦٤، ١٦٦، ٥٥١، وحمدي عبد المطلب في الميسر في إعراب ما تعسّر ٢٣، ومحمد الفرخ في الواضح في القواعد والإعراب١٩٣، والشيخ علي رضا في المختار في القواعد والإعراب١١٤، ١١٦، والحلواني وصاحبه في المنجد ٤٨، ١٧٩، ١٨٠. وإن كان قد علّق في أحد الحواشي: إنه تساهل في التعبير مجاراة للكتب المدرسية.

ووجدت الطلاب في هذا الباب يستشكلون إعرابَ اسمٍ منصوب على أنه مفعول مطلق؛ حين لا يجدون له عاملا ظاهرا في اللفظ، فلا بدّ من تعليمهم أن عامل المفعول المطلق يُحذف كثيرا، وقد يجب ذلك في مواضع كثيرة قياسية دارجة، بل قد لا يكون له فعلٌ مستعمل، مثل:(ويحَه) و(ويلَه)، وكثير من الألفاظ المنصوبة المشتهرة المشكلةِ الإعرابُ تعرب مفعولا مطلقا، ولم يُذكر معها عاملُها، مثل:سبحانَ الله، معاذَ الله، أيضا، خصوصا، عموما، مثَلا، فضْلا، شكرا، عفْوا، مهْلا، سمعا، طاعة، رجاءً، سلاما، وداعا، عجَبا، حقّا، جدّا[1]، بتاتا، مطلقا، يقينا، حتْما، مرّة، مرّتين، تارةً(وقد تكون الثلاثُ ظرف زمان)، تحديدا، هلمّ جرًّا[2]، خاصّةً، قطعًا، فجأة، بغتة(وقد تكونان حالا)، بناءً[3]، دراسةً وتحقيقا، اتفاقا، إجماعا، لغة، اصطلاحا[4]، جوازا، وجوبا، لبّيك، سعديك، دواليك، ألبتة... وهكذا فكلّ كلمة منصوبة لُحظ فيها معنى الزمان

---

(١) وأجاز بعضهم فيها أن تعرب حالا أو على نزع الخافض. (موهبة ذوي الإحسان١٣) وكلاهما بعيد.

(٢) عزا ابن الأنباري إعراب (جرًّا) مفعولا مطلقا إلى الكوفيين، وعزا إلى البصريين أن تكون حالا (الزاهر ١/٤٧٦)، وأورد أيضا أن تكون تمييزا، ونحوه في (رسالة لابن هشام، ضمن الأشباه والنظائر ٦/١٥٩) وانظر:المعجم الوسيط في الإعراب٣١٧.

(٣) وذلك في نحو:(بناء على ما تقدّم أقول...) انظر:المعجم الوسيط في الإعراب٩٨) وقد تكون في غيره مفعولا لأجله، أو حالا(موهبة ذوي الإحسان١٠، المعجم في الإعراب لعمر توفيق٣٦، المعجم الوسيط في الإعراب٩٨).

(٤) كذا أعربهما – هي والتي قبلها- ابنُ الحاجب (الأمالي٢/٧٥٢). على تأويل: اصطُلح على ذلك اصطلاحا. ومنهم من يعربها حالا،(قاموس الطلاب في الإعراب٤٨) وغيره، وكذا كلمة (لغةً)، أو على نزع الخافض؛ لأن الأصل: في الاصطلاح واللغة. وقد سبق ذلك.واختار البنجري إعرابها حالا، وخطّأ أن تكون على نزع الخافض؛ لأنه غير مقيس، وردّ أن تكون مفعولا مطلقا، أو لأجله، أو تمييزا. (موهبة ذوي الإحسان٢٩). وأصل البحث عند ابن هشام في رسالته التي سبقت الإشارة إليها (وهي في: الأشباه والنظائر ٦/ ١٤٥-١٤٧).

أو المكان فهي مفعول فيه، أو لُمح فيها معنى الهيئة فهي حال، وما عدا ذلك فالغالب أنه مفعول مطلق، وقد تحتمل الكلمة غير إعراب، وقد أشرت إلى الأشهر في الاستعمال والإعراب.

ويُمكن التسامح مع الطالب في تعليمه، فيقال له: إنّ باب المفعول المطلق أوسعُ أبواب المنصوبات للمعرِب، فإن أعيتك الحيلةُ في اسم منصوب، فلم يظهر لك وجهُه فافزع إلى باب المفعول المطلق؛ فإنه الأوسع في التأويل، ويقبل من التقدير ما لا يقبله منصوب آخر، ويشارك كثيرا من الأبواب في احتمال إعرابه،[1] ولعلك تلمس هذا واضحا في كتب إعراب القرآن، وترى توسعهم في هذا الباب، فلا ينكر الطالب تعدّد الأعاريب لكلمة واحدة، وبخاصة إذا كان أحدها أن تعرب مفعولا مطلقا.

والثالث: المفعول له، أو المفعول لأجله، أو من أجله، وهو الذي يكون جوابا عن: (لماذا وقع الحدث والفعل؟) وهو مصدر، والغالب أنه من أعمال القلب لا الجوارح، كالطلب والرغبة والحبّ والخوف.[2]

ويُشار إلى أنه إذا جرّ المصدر باللام أو (من) فلا يقال عنه في لغة الإعراب: إنه مفعول لأجله، بل يُعرب اسما مجرورا بالحرف الذي قبله.

---

(١) راجع مثلا ما أورده ابن هشام في المغني٢/٥٦١-٥٦٢ والشيخ عضيمة في دراسات لأسلوب القرآن ق٣ ٢/١٢٦-١٤٦، ٦٤١-٦٤٥، ٦٥١-٦٥٤.

(٢) وبعض النحويين وهم الكوفيون لا يترجمون للمفعول لأجله، ويجعلونه داخلا في المفعول المطلق (أسرار العربية١٨٩، التخمير ١/٤١٨، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/٥٨٢، النكت الحسان ١٠٣). وقارب الجرجاني بينهما (المقتصد١/٦٦٩)ونحوه في شرح المفصل لابن يعيش٢ /٥٤. وهذا مؤيّد لما ذكرته آنفا من سعة باب المفعول المطلق وفسحته للمعرِب.

والرابع: المفعول فيه، ويسمى ظرفَ الزمان أو المكان[1]، ويظهر فيه بجلاء معنى (في) الظرفية. وهذا ضابط مهمّ، نافع لإخراج المفعول به إذا كان من أسماء الزمان أو المكان؛ فإن الفعل قد وقع عليه كلّه، ولم يقع فيه، فيُشرح لهم كون (اليوم) مفعولا به، لا فيه، في قوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾[2].

وينبّهون أيضا على شرط مهمّ يغفلون عنه، وهو أن يكون اسم المكان مما يصحّ أن تتعدّى الأفعال كلها إليه على معنى (في)، وليس الفعل الواقع في الجملة فقط، وهذا السبب في إعراب: (دخلت الدار) على أنها مفعول به، أو شبيه به، أو على نزع الخافض، وليس مفعولا فيه؛ لأنه لا يقال مثلاً: (صلّيت الدار)، كما أن اسم المكان هذا ليس مبهما، يصلح لكل بقعة[3]. وقد يصلح للتفريق بين المفعول به والمفعول فيه أن يُعتمد قولٌ كوفي، وهو أن المفعول فيه هو ما يكون المعنى سالبا لبعضه (أي: واقعا في جزء منه)، أما ما يكون سالبا لجميعه فإنما ينصب على التشبيه بالمفعول به، نحو:(صمتُ يوم الخميس)[4]، أو هو المفعول به.

---

(١) وهذان المصطلحان الصحيحان في الإعراب، لأنهما يدلاّن على وظيفة نحوية تتضمّن وجها من أوجه الإعراب، وهو النصب، وهي الدلالة على الحيّز الذي وقع فيه الحدث، ولا أرى في الإعراب صوابَ من يستعمل (اسم زمان، أو اسم مكان) لأنه لا يلزم منه أن يكون منصوبا ، بل قد يدل على الزمان أو المكان ويُرفع على أنه فاعل أو مبتدأ أو مفعول به ... وهو ما يعبّر عنه النحويون بأنه خرج عن الظرفية. ويصحّ استعماله في غير الإعراب.

(٢) سورة النور، الآية (٣٧) .

(٣) انظر: أوضح المسالك٢/ ٢٣٥-٢٣٦، المغني ٢/٥٧٦.

(٤) رأيهم في الارتشاف ٢/٢٣١، وتعليق الفرائد ٥/١٤٦، والهمع٣/١٤٨، ويرى ابن الطراوة أنه حينئذ مفعول به.(البسيط لابن أبي الربيع١/٤٨٨) وأمّا البصريون فيرون أن المفعول فيه قد يكون سالبا للظرف كله أو بعضه.(الكتاب١/٢١٦، وعزاه للبصريين ابنُ أبي الربيع في البسيط١/٤٨٨، وأبو حيان في الارتشاف٢/٢٣١. وهو في التسهيل ٩٢، وشرحه لابن مالك٢/٢٠٥).

والضابط الظاهر للمفعول فيه أنه هو الذي يصلح أن يكون جوابا عن: (أين وقع الحدث؟) و(متى وقع الحدث؟) والغالب في الجواب أن يكون من الأسماء الدالة على زمان أو اسم مكان مبهم، وهي ظاهرة، وقد ينوب عنها أسماءٌ أخرى لها صلة بالزمان أو المكان، وتجد فيها معناهما واضحا[1]، فالخطأ فيه قليل، إلاّ أن يغفل طالبٌ عن معنى الظرفية في الأسماء النائبة عن ظرفي الزمان أو المكان، ويسهوَ عن (حيث) و(إذ) و(إذا)[2] و(معَ) و(قطُّ) و(لدى)

---

(١) وهي أسماء العدد التي يكون تمييزها اسما من أسماء الزمان أو المكان، أو ما أُفيد به كلّية أحدهما أو جزئيّته، أو ما اشتق من لفظ الفعل وهو اسم الزمان أو المكان اللذان وقع فيهما الفعل، وما كان صفة لأحدهما، أو المصدر الذي كان مضافا إليه بعد مضافٍ منهما ثمّ حُذف المضاف وأقيم المضاف إليه وهو المصدر مقامه، فكلّ ذلك يقال فيه مفعول فيه، منصوب... ولقيت الطلاب يتهيّبون هذا كما فعلوا من قبلُ في المفعول المطلق. بل إنّ من كبار المعربين من لا يدقّق، فهو يقول عن أحد هذه الأمور: إنه نائب مفعول فيه.(المنجد للحلواني وصاحبه، الإعراب الكامل ١٥١، ١٨٣، ١٦٦) والوحيد في الإعراب ١٩٩، ٢٠٥، ٢١٤، ٢٩٨، ٣٠٠.و التطبيق في الإعراب والصرف ٢١. وهذا شبيه بقولهم: نائب مفعول مطلق، وسبق ذكره.

(٢) قد تتجرد للدلالة على الزمان، فتكون بمعنى (حين)، مثل: (والليل إذا يغشى) فتعرب ظرف زمان، مبنيا على السكون، في محل نصب. وقد تتضمّن معه الدلالة على الشرط، في نحو:(إذا جاء زيد فأكرمْه)فهي: ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه،منصوب بجوابه، مبنيّ على السكون في محل نصب. ويعيب ابنُ هشام قولَنا:(لما يستقبل) ويستبدل بها:(مستقبل). المغني ٦٥١/٢ ، وانظر: قواعد الإعراب٦٧، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب٩٥.. وكون العامل في (إذا) الجوابَ هو قول الأكثرين، وعزا ابن هشام إلى المحققين أنه فعل الشرط.(المغني٩٦/١. وانظر:١٢٩/١. وسيأتي التنبيه أنّ (إذن) إذا أهملت، فلم تنصب المضارع فإنها لا تكون حرفا، بل هي اسم، منصوب على أنه مفعول فيه، تُنوَّن وتكتب بالألف. وبعضهم يسميها حينئذ حرف جواب، لا محل له من الإعراب (الوحيد في الإعراب٩٠، الإعراب، لراجي الأسمر ٢١).

و(لدن) ، و(لمّا) عند بعضهم[1]، و(مذ) و(منذ) إذا كانا اسمين[2] ؛ لأنه لا يبحث واهمًا إلاّ عن اسم صريح من أسماء الزمان أو المكان معرَبٍ ظاهرٍ نصبُه.

وقد يُشكل عليه اختلاطُ معنى الإشارة بالظرفية في: (هنا) و(ثَمَّ) ولا خلْطَ بينهما، فالإشارة وظيفة ثانية بعد الدلالة على الظرفية، لا تحمل وجها من أوجه الإعراب، فاسم الإشارة قد يُنصب، وقد يُرفع، وقد يُجر، بخلاف الظرف أو المفعول فيه فهو حتما منصوب أو في محلّ نصب، فيصحّ أن يقال في الإعراب: اسم إشارة، مبنيّ على السكون أو الفتح، في محل نصب؛ لأنه مفعول فيه (أو: ظرف زمان، أو مكان)، وأن يقال أيضا: ظرف زمان أو مكان، أو مفعول فيه، مبني على السكون أو الفتح، في محلّ نصب، وهو اسم إشارة.

وقد لحظت أن كثيرا من الطلاب لا يرى المفعول فيه إلا في الأسماء المشهورة في الباب كأسماء الجهات ونحوها، ولا يفطن لكل ما دلّ على زمان أو مكان، مثل:دونَ، طرفةَ عين، ساعة، خارج، داخل، بينَ[3]، بدل[4]، حوار،

---

(١) اختُلِف في (لمّا) الحينية: أهي اسم، أم حرف، والأظهر أنها اسمٌ، فهي ظرف زمان، مبني على السكون في محل نصب. وهو رأي الفارسي (قواعد الإعراب٧٠، شرح القواعد للكافيجي١٠٩ – ١١٠).

(٢) إذا دخلا على الجملة الفعلية، وإذا رُفع الاسم بعدهما، وحينئذٍ يعربان ظرفي زمان، مبنيين على السكون أو الضمّ، في محل نصب، يضافان لما بعدهما إن كان جملة فعلية، وإن كان جملة اسمية فهما متعلقان بمحذوف، هو الخبر المقدّم، ويجوز أن يعربا مبتدأين، فيخرجان عن الظرفية.

(٣) وقد تتصل بها ألف زائدة (بينا)، أو (ما) الزائدة، وقد سبق الإشارة إليها.

(٤) عدّها من ظروف المكان د. عبده الراجحي. (التطبيق النحوي٢٤٨). وكذا في المعجم المفصل للخطيب ١١٥. والمعجم الوسيط في الإعراب٩٢.

حول، حوالي، قُرْبَ، ذاتَ(إذا أضيفت إلى زمان أو مكان)، رَيْثَ، أبدا، أمدا، دهرا، غدا، أحيانا، وسط، لحظة، مدّة، برهة، ردحا، تجاهَ، جهة، قبالة، مقابل، جانب، شطر، حذاء، إزاء، تلقاء، إبّانَ، حيال، خلال، قديما، حديثا، زهاء (إن أضيفت إلى زمان)، مليّا، آنفا، غالبا[1]، وتارة[2]، ونادرا، وإثر، وأصلا[3] إذا لُحظ فيهنّ جميعا معنى الزمان أو المكان، ولا يخفى ذلك على أحد.

ولا بدّ أن يعلم أنه بعد إعراب المفعول فيه يلزمه أن يبيّن متعلَّقه، على نحو ما سيأتي في إعراب شبه الجملة.

والخامس: المفعول معه، وهو متميّز بوجود الواو قبله الدالةِ على معنى المصاحبة، ويصح أن يكون جوابا عن: (مَن الذي وقع الحدث معه وبمصاحبته؟)

---

(١) وقد أعربها بعضهم منصوبة بنزع الخافض. (إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهري ٢٨، الإعراب الكامل٢٦٣، شوارد الإعراب ٢٠٧، المعجم في . عراب لعصر توفيق٩٥).

(٢) وعلى هذا أكثر كتب الإعراب، وقد تكون مفعولا مطلقا،حسب السياق.(شوارد الإعراب ٧٨).

(٣) على أنّ المعنى: في الأصل، فتكون مثل (أحقًّا أن جيرتنا استقلّوا...) ومثل:(جَهدَ رأيي) وانظر إعراب (أصلاً) ظرفًا في: المعجم المفصّل لمحمد داود ٤٦، والإعراب الميسّر ٩٩، المعجم في الإعراب١٠. المعجم الوسيط في الإعراب٤٧. الطريق إلى الإعراب٨. قاموس الطلاب في الإعراب لراجي الأسمر٤٨، والإعرب له أيضا٤٢، وبعضهم أعربها مفعولا مطلقا، لأنه بمعنى: أقطع بذلك قطعا، (شوارد الإعراب٣٨) وقيل: حال، أي: ذا أصل. راجع: الإعراب الكامل للأدوات النحوية ٤٤، ومعجم لغة النحو العربي٣٦ وفيه الرأي الأول أيضا. وقيل: منصوب بنزع الخافض.(معجم الإعراب والإملاء٧٧، قاموس الطلاب في الإعراب لراجي الأسمر ٤٨ والإعراب له أيضا ٤٢، المعجم المفصل في الإعراب للخطيب ٣٦، وفيه جميع الأعاريب السابقة إلاّ أنه حال) وقيل: تمييز نسبة، حوّل عن المفعول به.(المعجم الوسيط في الإعراب ٤٧). والأول عندي أقربها.

ومن واجب المعرِب في هذا الباب أن يتحرّى واوَ العطف، فإن أمكنَ الحمل عليها فهي الأولى، ولا يلجأ إلى المفعول معه إلاّ إذا لم يجد للعطف وجها؛ لسببٍ صناعي أو معنوي، وذلك قليل في الكلام غير كثير، وقيل: إنه سماعي لا ينقاس[1].

ثم أكمل باقي المنصوبات: المستثنى (في بعض صوره)، وهو متميّز لا يختلط بغيره لتميّزه بوجود الأداة قبله، فلا إشكال فيه، وإنما الإشكال في تعيين نوعه: فإن كان منقطعا أو تاما موجبا أو تقدّم المستثنى على المستثنى منه فـ(إلاّ) عاملة في ذلك كله، وما بعدها معمولٌ لها، ويُعرب: مستثنى منصوبا بها. وإن كان الاستثناء تاما منفيا، والمستثنى منصوب، جاز وجهان: مثلُ الإعراب الأول، وأن تعرب بدلا ممّا قبلها، من لفظه أو من محلّه، وإن كان غير منصوب فليس فيه إلاّ هذا الإعراب الأخير. وأمّا إن كان الاستثناء مفرّغا فقد خرج الإعراب عن باب الاستثناء ولم يُنظر إلى (إلاّ)، وأُعرب ما بعدها حسب موقعه من الجملة، وسُمّيت (إلاّ) حرفَ حصر، أو حرفَ استثناء ملغى. والتفريغ يقع في جميع الأبواب ما عدا المفعول معه والمفعول المطلق المؤكّد لعامله. وإن كان الاستثناء بغير (إلاّ) فشأنه واضح، وقد خرج في الإعراب أيضا عن باب الاستثناء، فهو مفعول به بعد (ما عدا، وماخلا)، والفاعل ضمير مستتر وجوبا،

---

(1) وهو رأي الأخفش، عزاه إليه الفارسي في الإيضاح٢١٧، وذكره الزمخشري معزوا لبعض العلماء (المفصل٥٩)وكذا في الهادي في الإعراب٩٠، واللباب للعكبري١/٢٨٣، وشرح المفصل٢/٥٢، وشرح التسهيل٢/٢٦٣، والإرشاد إلى علم الإعراب٢٣٥. ولهم فيه تأويلات، وعزاه السيوطي للأكثرين (الهمع٣/٢٣٥). والحق أن رأي الأكثرين عكس ذلك. (أسرار العربية ١٨٥).

تقديره: هو ، وهو بعد (ليس) و (لايكون) خبرٌ لهما، واسمهما ضمير مستتر وجوبا، تقديره (هو)، والمنصوب بعد (عدا) و(خلا) و(حاشا) مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: هو. وقد اختُلف في مرجع الضمير في كل ما سبق. وإن كان الذي بعد هذه الثلاثة الأخيرة مجرورا فهنّ حروف جرّ، وما بعدهنّ اسم مجرور بهنّ.

كما يُعرب مضافًا إليه بعد (سوى) و(غير).

والمشكل هنا الذي رأيت المعربين يضطربون فيه: إعرابُ (غير) نفسِها إذا نُصبت في غير التفريغ، فأكثر الطلاب والمعربين يقولون: إنها مستثنى منصوب،[1] وهذا مع شيوعه غير دقيق؛ فإن المستثنى في الحقيقة هو ما بعدها، أمّا هي فلم تدل على شيء يُفهم منه أنها المستثنى. وقيل: كونها فضلة بعد تمام الكلام[2]، وقيل: على التشبيه بظرف المكان، والجامع بينهما الإبهام[3]. والصواب الذي أرتضيه أن يقال: إنّ (غيرا) في هذا الأسلوب تعرب حالا، وفيها معنى الاستثناء، وهو قول الفارسي[4]، قال ابن مالك: وهو ظاهر قول سيبويه[5].

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن خروف:٧٥أ، وشرح الجمل لابن الفخار: ٩٦٣/٣، شرح التسهيل لابن مالك: ٢٧٨/٢، شرح اللمحة البدرية لابن هشام:١٧٧/٢) و لم أكد أجد أحدا من المعربين المتأخرين إلاّ وهو يفعل ذلك.

(٢) الارتشاف: ٣٢٢/٢، المغني: ١٥٩/١،

(٣) وهو رأي ابن الباذش، (الارتشاف: ٣٢٢/٢، التذييل: ١٨/٣أ، المغني: ١٥٩/١)

(٤) نقله عنه وعن كتابه التذكرة ابنُ مالك في شرح التسهيل:٢٧٨/٢، ونحوه في الارتشاف: ٣٢٢/٢، وتوضيح المقاصد: ١٣/٢، والمغني: ١٥٩/١)

(٥) شرح التسهيل٢٧٨/٢.

والأظهر في(سوى) أن تعرب ظرفا دائما[1].

ومن المشكل أيضا إعراب (بيد)، فيقال فيها : اسم منصوب على الاستثناء المنقطع[2]، والمصدر المؤوّل بعدها في محلّ جرّ بالإضافة.

والحال، وهو كل شيء صحّ أن يكون جوابا عن: (كيف؟) أو: (ما هيئة الذي تتحدّث عنه عند وقوع الحدث؟) وهو الذي يصحّ دائما أن تقدّر قبله:(حالةكونه كذا). وقد يكون الحال في صورة جملة كاملة ، أو شبه جملة، أو كلمةٍ مفردة متقدمة أو متأخرة. وتعلُّق الطالب يجب أن يكون بالمعنى لا بالألفاظ.

ومن أكثر ما يشكل على طلابنا من شأن الحال التباسُه بالصفة المنصوبة، في نحو: (رأيت رجلا مسرعا)، ويرفع هذا الإشكالَ أن يعلموا أنّ الحال لا يكون في الغالب إلاّ نكرة بعد معرفة، والصفة لا تكون إلاّ مطابقة لما قبلها في التعريف أو التنكير، فالمعرّف بـ (أل) صفةٌ ، والنكرة حال إن كان الذي قبلها معرفة، أوكان نكرةً خُصّصت، فاقتربت من المعرفة، وإن كان الذي قبلها نكرة غير مخصّصة فهي صفة. ذاك من جهة اللفظ، وهو ظاهر جدّا ، ومن جهة المعنى: فإنّ الحال تقييد لهيئة شيء تعرف ذاته، ولكنك تريد معرفة هيئته في

---

(1) اللمع: ١٢٥، أسرار العربية: ٢٠٧، الهادي في الإعراب ٩٨، القواعد والفوائد ٩٧، شرح المفصل: ٨٣/٢، المقرب١٧٢/١، شرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٩/٢، وعزاه الأنباري للبصريين في الإنصاف: ٢٩٤/١ . وبعضهم يسوّي بين (غير) و(سوى) (كشف المشكل: ٥٠٢/١، وشرح الكافية الشافية ٧١٦/٢، الجامع الصغير: ١٣٣، والقطر وشرحه: ٢٤٧.)

(2) وأورد أحدهم أنها قد تكون حالا.(المعجم الوسيط في الإعراب٩٩) وهو غريب.

وقت وقوع الحدث فحسب، أمّا الصفة فالمراد بها تقريب شيء إليك، لم تكن تعرفه من قبل، فهو تقييد عامّ له، ليس المراد به بيان هيئته لحظة وقوع الحدث.

وثَمّ ألفاظ يصحّ أن تعرب حالا أينما وجدت؛ لأنها لا تنفك عن معناه، مثل: جميعا، معًا، كافة، قاطبة[1]، طرّا، وحده، شتّى، وجها لوجه، فصاعدا، أوّلاً[2].

ويجب التنبيه أنّ أوصاف الحال الأربعة التي ذكرها النحويون للحال تتخلّف كثيرا عند الإعراب، فلا يُعمل بها فيه، وإنّما وُضعت للتقريب، ولوصف الغالب، وللاحتكام إليها وللترجيح حين يشتبه الحال بغيره.

والتمييز ، ويمكن تقريبه بأنه اسمٌ جامدٌ لا يأتي إلا بعد كلام فيه إبهام، ويكون هو المبيّن والمفسّر والمميِّز. وهذه أمارة له بيّنة.

ومن مواضعه المشتهرة أن يقع بعد الأعداد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين، وبعد (كم) الاستفهامية و(كذا)، وبعد ألفاظ الكيل والوزن والمساحة، وهذه ظاهرة للطلاب لأنها مواضع معدودة، لكنّ الذي يعسر عليهم أن يدركوه تمييزُ النسبة أو الجملة، فيقال لهم: حين تأتي جملة مكتملة بوجود المسند والمسند إليه، وهما الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر، ومفرداتها واضحة

---

(١) وأعربهما الفراء مفعولا مطلقا، لأنهما مصدران على لفظ اسم الفاعل. (معاني القرآن ١/٣٧٥، ٣٧٦).

(٢) كذا أعربها شرف الراجحي في مبادئ الإعراب٨٨، وحمدي عبد المطلب في الميسّر في إعراب ما تيسّر٩٨، وذلك في تعداد الأشياء، ومنهم من يعربها مفعولا فيه(الفوائد العجيبة٥١، نقلا عن الفنري) ويرى شيخنا الجليل د. محمد المفدّى أنّ الأسلم استعمال: الأول؛ ليكون لها وجهٌ من الإعراب ظاهر، فتكون مبتدأ. وأمّا في نحو:(الحمد لله أولا وآخرا) فظاهر أنها مفعول فيه.

بذاتها، لكنّ فيها غموضا في نسبة المسند إلى المسند إليه؛ لأنه غير ظاهر، أو يحتمل احتمالات كثيرة، لا يُدرى أيها المقصود، ثمّ تأتي كلمة لتنصّ على الوجه المراد، فهي التمييز. فإذا قلت:(زيدٌ أكثر..) فالمفردات واضحة، لكنّ السامع لا يعرف الشيء الذي فاق به زيدٌ الناسَ وكثَرهم فيه، ونُسبت له فيه الكثرةُ على غيره، وذلك يحتمل أمورا كثيرة، منها المال، والعلم، والولد، والنتاج العلمي، وغير ذلك، حتى إذا قلت:(..وَرَعًا) تبيّن المراد، وتميّز.

وأكثر ما يقع ذلك بعد (أفعل) التفضيل المضاف أو المعرّف بـ (أل)، أو المذكور بعده المفضّل عليه، وبعد اكتمال أركان أسلوب التعجّب بصيغتيه، وفي أسلوب (نعم) و(بئس)، وبعد (امتلأ) وما بمعناها، وبعد: (حسبك بكذا...) و(كفى بكذا...) إن كان ما بعدهما جامدا، وإلاّ فيجوز أن يكون حالا. واختُلف في المنصوب بعد (حبّذا) فقال الأخفش والفارسي والربعي: حال مطلقا، وأبو عمرو بن العلاء: تمييز مطلقا، وقيل: الجامد تمييز، والمشتق حال، وقيل:الجامد تمييز، والمشتق إن أريد تقييد المدح به فحال، وإلاّ فتمييز.[1]

وقد يُيسّر الأمرُ على الطالب فيقال له: إن التبس عليك التمييز بالحال فاجعل المشتق حالا، و الجامدَ تمييزا، فهذا بابهما، والأصل فيهما.

وشأن المعرب في هذا الباب يختلف عن النحوي، فليس للمعرب أن يطلق على اسمٍ أنه تمييزٌ إلاّ إذا كان منصوبا، أمّا الذي يسمّيه النحوي تمييزا وهو مجرور، كما في باب العدد وكناياته، فهذه تسمية لغوية لا إعرابية، بل يعرب مضافا إليه، أو مجرورا بحرف الجرّ (من).

---

(١) المغني٢/٤٦٣.

ثم يشرع في النوع الأخير، وهو المجرورات بالأصالة، وهي بابان: فأمّا المجرور بحروف الجر فلا يكاد يخطئ فيه طالب؛ لتميّزه بوجود حروف الجر قبلَه، إلا أن يسهوَ فيظنَّ أنّ (مع) حرفُ جرّ كما يفعل كثير منهم. والحق أنها اسمٌ، والمجرور بعدها مضاف إليه[1]، أو يذهل عن (مُذ) و(منذ) الحرفيتين أو (حتى)[2] والكاف والواو والتاء في القسَم، أو (رُبَّ)[3] ظاهرةً وغير ظاهرة، فهذه التي وجدت بعضهم يغفل عنها.

ويُنبَّه الطالب هنا كما نُبِّه في باب المفعول فيه أنه يلزمه بعد إعراب الجار والمجرور أن يبيِّن متعلَّقهما، على ما سيأتي بيانه في إعراب شبه الجملة.

---

(١) ذهب أبو جعفر النحاس إلى أنها إذا سكنت عينها كانت حرف جر إجماعا، وغلّطه في ذلك بعض العلماء. (شرح الجمل لابن الفخار: ٩٥٠/٣، شرح التسهيل لابن مالك: ٢٤٢/٢-٢٤٢، الارتشاف: ٢٦٧/٢، الجنى الداني: ٣٠٦، المغني ٣٣٣/١، تعليق الفرائد: ٢٤٥/٥.

(٢) وهي الغائية، ومن مشكلات إعرابها أنها إذا وقع بعدها فعل ماض فإنه يُقدَّر قبله (أن) المصدرية، ويكون المصدر المؤوّل في محلّ جرّ بها. (حاشية أوضح المسالك ٦٤/٢، ٦٥)، (والمختار في القواعد والإعراب ٧٧-٧٨).

(٣) ومن أحكامها المهمة في الإعراب أنها قد تحذف ويبقى عملها بعد الفاء قليلا، وبعد الواو أكثر، وتسمّى واو (رُبَّ)، وما بعدها يجرّ لفظا بـ (ربّ) ويرفع محلا على أنه مبتدأ، أو يقال فيه: مرفوع بضمة مقدّرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الشبيه بالزائد (كما سيأتي) لأنها حرف جرّ شبيه بالزائد، وبعض المعربين لا يلتزمون بذكر الخبر، فقد ينصون عليه وقد يهملونه. (انظر حاشية الشيخ عبدالحميد على الأوضح: ٥٩/١، ١٦٣/٢، ٢٦١، ٥٣/٣، ٢٠، ٦٦، ٧٣، ٧٥، ٧٧، ٩١، ٧٨). والأصل أنه يُنصّ عليه، بل هو متأكّد هنا؛ لكثرة ما يلتبس الخبر بصفة المجرور بـ (ربّ).

وأمّا الثاني، وهو المجرور بالإضافة[1]، فإنّه – على ظهوره– قد وجدته يُشكل كثيرا على الطلاب، ويمكن تقريبه لهم معنويا بأنه قد يوجد اسمٌ لا يكتفي السامع به، فهو يعلم أنه يحتمل أن يُنسب أو يضاف إلى أشياء كثيرة، فهو يبحث عنها لتكملة المعنى، وليعرف صاحب هذا الشيء ومالكَه والمختصَّ به أو ما يتّصل به بأيّ نوع من أنواع الاتصال، سواء أكان ذلك حقيقة أم مجازا، كما إذا قلت: (كتاب)، فإن نوّنتها علِم السامع أنك تريد أيَّ كتابٍ من الكتب، نكرة مطلقة، فلا يتشوّف لمعرفة هذا الكتاب أو ما يقرّبه في الفهم إليه، وأمّا إذا قلت: (كتابُ) دون تنوين، علِم السامع أنك تريد كتابا معيّنا، والسامع ينتظر أن تضيفه وتنسبه إلى اسمٍ مّا، ليعرف صاحبه أو فنه أو أيّ شيء يجعله عنده معروفا، أو متخصّصا بأمرٍ مّا، فتقول: (كتاب زيدٍ) أو: (كتاب نحوٍ).

ويمكن تقريبه لفظيّا بأن يقال: إذا تجاورَ اسمان، والثاني منهما ليس خبرًا عن الأول، ولا تابعا له، من التوابع الآتية (وهذان واضحان في المعنى واللفظ) فالثاني حتمًا مضاف إليه.

أو يقال–وهذا مناسبٌ للمعرِب–: إذا رأيت اسمًا مجرورًا بأيّ علامة من علامات الجرّ، وليس قبله حرف من حروف الجر (وهي مشهورة)، وليس تابعًا فهذا المجرور مضافٌ إليه حتما؛ لأن المجرورات في العربية ثلاثة فقط.

ومن القواعد المنضبطة اليسيرة أنّ كل ضمير اتصل باسم فإنه في محلّ جرّ بالإضافة.[2] وإذا كان المضاف إلى الضمير من الأسماء العاملة عمل الفعل،

---

(١) للمعرب أن يقول في (زيد) من نحو: (أمامَ زيدٍ): إنه مجرور بالإضافة، أو مجرور بالمضاف، كلاهما صحيح، ولكن ليس له أن يقول: مجرور بالظرف. (قواعد الإعراب١٠٦).

(٢) وقد يستثنى من ذلك ما وافق رأي سيبويه في نحو: (الضاربك) فإنه يرى الكاف في محل نصب؛ لأنه لا يجيز إضافة ما فيه (أل) إلى المجرّد منها، وغيرُه يجعله في محلّ جرّ فالقاعدة منضبطة. وينبَّه الطلابُ إلى أنّ الكاف في (ذلك) ونحوها ليست مما نحن فيه؛ فلا يُتوهّم صدقُ القاعدة عليها؛ لأن الكاف هنا ليست ضميرا أصلا، بل هي حرف خطاب، كما أنها متصلة باسم مبني، والأسماء المبنية لا تضاف.

كالمصدر واسم الفاعل، وأثرتْ في محلّه الرفعَ على الفاعلية، أو النصبَ على المفعولية فهل يكون له محلّان من الإعراب؟

من المعربين مَن يحكم بذلك، ويقدّم محلّ الجرّ؛ لأنه بسبب العلاقة اللفظية، وهي أصرح، ومنهم مَن يقول: إنه في محلّ جرّ بالإضافة، ثمّ يُردف: وهو فاعل في المعنى، أو مفعول، أو نائب فاعل[1].

ثم أورد المقرَّرُ أن هناك عوامل من الأسماء تعمل عمل الأفعال، فترفع وقد تنصب، وهي المصدر، واسمه، واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة[2]. والمراد من الطالب أن يعاملها كما يعامل الفعل، فينتظرَ منها رفعًا ونصبًا أحيانا، فالمرفوع بعد اسم الفاعل وأمثلة المبالغة والصفة المشبّهة يعرب فاعلا، وبعد اسم المفعول يعرب نائبا عن الفاعل، وقد يرد فيهما تقديم وتأخير إن كانا مرفوعين فيكون المشتق خبرا مقدما، وما بعده مبتدأ مؤخّر.

ثمّ يورد الأشياء التي تتبع هذه الأمور في إعرابها، - وإن كان قد أخّرها عن مكانها- وهي خمسة: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل. وهي ظاهرة، يقلّ فيها الخطأ: فالنعت هو الذي يأتي لتقييد ما قبله وتخصيصه بذكر صفة من صفاته للمدح أو الذم أوالترحم أو للتوكيد المجرّد، والأصل فيه أنه مشتقّ لا جامد. وقد مضى فرقٌ ما بين المنصوب منه والحال.

ومن مظانّ التنبيه في موضوع النعت أنّ المفعول المطلق والمفعول فيه قد يوصفان، نحو:(سِرتُ سَيرا طويلا) و(سرتُ ليلا طويلا) ثمّ يُحذف المصدر،

---

(1) صنع ذلك الشيخ عبدالحميد في حاشيته على الأوضح١/٢٣٩، ٢/٣١٧، ٣/١٩٢، ٢١٠، ٣٠٢، ٤/١٩٥. وهكذا يقال في الفاعل إذا أضيف إليه المصدر العامل فيه.

(2) أورد ابن هشام تبعا للناظم هذه الأبواب بعد المجرورات وقبل التوابع ،وحقّها أن تؤخّر.

وهو السير، والمفعول فيه، وهو الليل، فيقال:(سرتُ طويلا) وحينئذٍ فالأحسن ألاّ يقال: إنّ (طويلا) نعتٌ، بل يُعرب بما يستحقّه المحذوف الذي قبله، فيجوز فيه أن يكون مفعولا مطلقا، أو مفعولا فيه.[1] وهكذا ما عداه من حذفٍ أقيم فيه المذكور مقام المحذوف فليس على المعرب أن يراعي المحذوف، بل يراعي المذكور أمامه؛ لأنها الصورة النهائية للجملة، ويترك بحث المحذوف للنحويين والبلاغيين، كحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ونحو ذلك، وإن أشار إليه عابرا فلا بأس، إلاّ أن يخشى التطويل.

ومن مهارات هذا الباب أن الصفة إن تقدّمت على الموصوف النكرة أعربتْ حالا، مفردة كانت أم شبه جملة.

ومن مشكلاته على الطلاب إعراب (ما) في نحو: (قرأته في كتابٍ مّا)، فيقال فيها: إنها اسم، نكرة مبهمة، مبني على السكون في محلّ جرّ، صفة لـ (كتاب) المجرورة.

---

(١) انظر: المغني ٢/٥٦١. ولو قيل: إنه صفة لموصوف محذوف صحّ. انظر: المسائل السفرية ٥٣. إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهري٣١، ودراسات لأسلوب القرآن ق٣ ٢/١٠٦-١١٣. وقال القوجوي: اعلم أن النحاة تارة قالوا: صفة لمصدر محذوف، وتارة: منصوب على المصدرية، فهما في معنى واحد، وإن كان لفظهما متغايرين ... .(شرح قواعد الإعراب١٠٨). والشيخ عبد الحميد فعل الأمرين(حاشيته على الأوضح٢/ ٦٥-٦٦، ١٣٧/٢، ٢٨٢، ٣٧٣ ، ٤/١٠٥) وانظر الإعراب الكامل٣٠٤.

والتوكيد ظاهرٌ جدًا، فاللفظي منه لا يخفى، لأنه تكرار للفظ مرتين أو ثلاثا، والمعنويُ متميّز بألفاظه السبعة: النفس والعين، وكلا وكلتا، وكل، وجميع، وعامة.

وقد يقع الالتباس بينه منصوبا وبين الحال، فيقال: إنّ هذه الألفاظ في التوكيد إلاّ (أجمع) وفروعها لا بدّ أن تشتمل على ضمير يربطها بالمؤكّد[1]، وإن تكرّرت اكتُفي بأولها، أما الحال فالأصل فيه أنه نكرة لا يُضاف إلى شيء، ولذلك فإن كلمة(جميعا) حيث وُجدت فهي حال، كما سبق.

ومّما لقيت الطلاب يستشكلونه إعرابُ النفس والعين إن جُرّتا بالباء، وإعرابُها: أن الجار والمجرور في محل نصب، حالٌ، أو أنّ الباء زائدة، وما بعدها مجرور لفظا، ومحلّه بحسب ما أكّده.[2]

وأما عطف النسق فهو كالمجرور بالحرف، لا يكاد يخطئ فيه أحد؛ لأنه متميّز بوجود حروف العطف قبله، إلا مَن سها عن بعضها، كـ(أم) و(لا) و(بل) و(لكن) و(حتى) بشروطهنّ، فهذه التي يقع فيها السهو، وقد يستشكل الطالب إعراب (إمّا) في نحو: (صاحِبْ إمّا زيدًا وإمّا أخاه) والأحسن أن تكون (إمّا) في الموضعين حرفَ تفصيل لا عمل له، والعاطف الواو[3].

---

(١) المغني٢/٥١٠.

(٢) كذا أعربهما الشيخ عبدالحميد في حاشية أوضح المسالك٢/١٧. وانظر البحر المحيط٢/١٨٥، والوحيد في الإعراب٢٤٣.

(٣) وهو رأي يونس وأبي علي الفارسي وابن كيسان وبرهان، وأيده الجرجاني وابنا مالك وهشام، خلافا لأكثر النحويين. قال الجرجاني: "وقد استمر النحويون على جعل (إمّا) من حروف العطف، ولم يعرف تحقيقه غير الشيخ أبي علي". (المقتصد٢/٩٤٥)وراجع: شرح المفصل٨/٩٨،شرح الكافية الشافية٣/١٢٢٦، شرح الرضي٢/٣٧٢، المغني١/٥٩، أوضح المسالك٣/٣٨٠-٣٨٢.

وقد يشكل منه ما إذا توالت المعطوفات بالواو: أفيكون المعطوف الثاني أو الثالث ... معطوفا على ما قبله مباشرة، أم على أول اسم عُطف عليه في الجملة؟ وجوابه: أن كليهما جائز، وكلاًّ قد قال العلماء [1]، والأمر واسع. والأكثر -فيما رأيت- من فعل المعربين أنهم يجعلونه عطفا على الأول[2]. أمّا إن كان العطف بالفاء أو (ثمّ) فالأظهر أنه معطوف على ما قبله مباشرة، لأنّ هذا هو الملحوظ في المعنى، فالترتيب والتوالي مرادان.

وأما عطف البيان والبدل فإني ممّن ينادي بجعلهما بابًا واحدا،[3] ولاسيّما في الإعراب، فيكون عطف البيان مثل بدل الكلّ، ويمكن التنازل عن فروق يسيرة ذكرها بعض العلماء في أمثلة يقلّ أن تواجه المعرب[4].

ويمكن تمييزهما وتقريبهما بأنهما التابع الذي يصح أن يحلّ محلّ ما قبله لو حذفته، ولا يُشْكل أصلُ الجملة ومعناها. ولذلك قيل: إن المبدل منه في حكم الطرح.[5] أو يقال: إنه في العموم هو ما قبله بعينه، لكنك جئت بالثاني تقوية

---

(١) انظر: شرح قواعد الإعراب للقوجوي١٣٢، ودراسات لأسلوب القرآن ق٣ ج٤ ٣٦. والمنجد ١١٣. وأسس الإعراب ومشكلاته ٢٦٣.

(٢) خذ مثلا إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهري، في مواضع عديدة، منها: ٢٠. وأكثر كتب إعراب القرآن.

(٣) قال الرضي: وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا بدل الكل. (شرح الكافية بتصرف يسير: ٣٣٧/١). وأجاب عمّا قالوه من الفرق. وقال الأنباري: إن عطف البيان باب يترجم البصريون ولا يترجمه الكوفيون (أسرار العربية٢٩٧). وذكر ابن مالك أن الفرق بينهما لفظي فحسب. (التحفة على الحاجبية ٢٢٢). وذكر ابن هشام عن بعض العلماء المتقدمين أنه ربما عبّر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما. (المغني٢/٥٧٥). وكثير من النحويين المعاصرين لا يذكرون عطف البيان، واستغنوا عنه بالبدل المطابق، وحسنًا فعلوا.

(٤) يوردها النحويون في البابين، وقد جمعها ابن هشام وبلغ بها الثمانية في المغني ٢/٤٥٥.

(٥) عزي ذلك لكثير من النحويين وللمبرد،ويدل عليه كلامه في المقتضب: ٢٥٩/٤، وانظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ: ٤٢٣/٢، شرح عيون الإعراب: ٢٣٩، البسيط لابن أبي الربيع: ٣٨٧/١، شرح الرضي: ٣٤٢/١، والارتشاف: ٦٢٦/٢. ولكن كلامه في موضع آخر صريح في أن المبدل منه ليس في نية الطرح إلا في بدل الغلط٤/٤٠٠. ونُقل عن سيبويه أن المبدل منه لا ينوى به الطرح (شرح المقدمة المحسبة ٤٢٣/٢، كشف المشكل:٢/١٦).

أو توضيحا وبالأول تشويقا وتمهيدا؛ ولذلك يسمي بعضهم البدلَ: الترجمة، والتبيين، والتفسير، والتكرير.[1] ولا ينطبق هذا على بدل الاشتمال وبدل بعض وبدل الغلط، لكنّ هذه ظاهرٌ إعرابها بدلا؛ فلا إشكال فيها، فالأولان واضح اتصالهما بالمبدل منه، فالأول جزء منه محسوس كاليد والرجْل من الإنسان، والثاني معنوي كالخلُق والعلْم منه. وأما بدل الغلط فلفظ أخطأ في إيراده المتكلمُ، ثم بادر، واستبدل به لفظا صحيحا.

ومن الألفاظ التي يحسن فيها أن تعرب بدلا أينما وجدت ما يقع بعد (أيّ) في النداء، جامدا، أم مشتقا، والمحلى بـ (أل) بعد أسماء الإشارة[2]، ما لم يكن هو الخبرَ الذي يتوقف عنده الكلام ويتمّ به.

ولربما اختلط على طالبِ البدلُ وعطف البيان بالنعت فيقرَّب له الأمر بأنّ عطف البيان لا يكون إلا معرفة[3]، وبأنه إن كان جامدا فهو بدل أو عطف بيان، وإن كان مشتقا فهو نعت[4]. وبهذا تعلم بُعدَ قول من يُعرب (الرجل) نعتا في قولك:(مررت بهذا الرجلِ).[5] كما يشترط في عطف البيان أن يكون أعرف من المبيَّن، ويشترط في النعت ألاّ يكون أعرف من المنعوت.[6]

---

(١) وهي تسمية كوفية،كما في : معاني القرآن للفراء:١/٧، ٥٦، ٢٠٧، ٢/٣٨٢، ٣/ ٢٧٩ (استعمل التبيين، واستعمل التفسير:٢/٢٧٣). وانظر: التذييل والتكميل: ٤/١٣٧ب، توضيح المقاصد:٣/٢٤٦، المساعد:٢/٤٢٧.

(٢) أعربه ابن مالك عطف بيان –وقد حدّثتك أن الأحسن ألاّ يُفرق بينه وبين البدل، ولا سيما عند المبتدئين، أمّا المتقدّمون فيحسن بهم التفريق، وسيأتي– وأعربه ابن الحاجب نعتا. (القولان في إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهري ٩) .

(٣) وبعض العلماء لا يشترطه. راجع المغني٢/٥٧١، ٥٥٨،٥٠٧.

(٤) المغني٢/٥٧٠، ٥٧٥.

(٥) حكم عليه ابن هشام بالخطأ، ونقل قول ابن مالك: أكثر المتأخرين يقلّد بعضهم بعضا في ذلك. المغني٢/٥٧٠ وفيه بحث نفيس. وانظر٢/٥٧٥.

(٦) المغني ١/٥١.

وبذلك أكملَ صلبَ النحو، ثم خَصّ بعض الأساليب العربية بحديث مفصل،وهي أسلوب التعجب و (نعم) و(بئس) وأسلوب (حبّذا)، و(أفعل) في التفضيل. وهي أساليب ذات صور محدودة، وقوالب محفوظة، إذا أحسن الطالب منها جملة قاس نظائرها عليها.

وفيما بعدُ ذكرَ النداء، وبابُه النصب، ومنه ما ينصب لفظه، وهو المضاف وشبهه، ومنه ما يبنى على ما يُرفع به، وهو في محل نصب، وهو المفرد العلم والنكرة المقصودة، على ما هو مفصّل في كتب النحو.

ومن مشكل هذا الباب إعرابٌ أتردّد كثيرا في قبوله، وهو قولهم في نحو: (يا أيّها الرجل): إنّ (أيّا) منادى مبنيّ على الضم في محل نصب، وأنّ (الرجل) صفة له. ووجه التردّد أن معنى النداء وطلبَ الإقبال لم يقع على (أيّ)، بل إنه ليس لها معنى ملحوظ في الذهن يمكن أن يقع عليه شيء، بل هو-كما يقولون- وصلة للمنادى المعرف بـ (أل)[1]، كما لا يُتصوّر أن يوصَفَ؛ للسبب السابق نفسه، ولأنّ ما بعده جامد، لا يكون صفة. والذي أراه أقربَ إلى فهوم الطلاب أن يُقال: إنّ (أيّا) حرفٌ يتوصّل به للمنادى، مبنيّ على الضمّ، وأن (الرجل) منادى مبنيّ على الضمّ، في محل نصب، وهذا-رغم غرابته- هو الموافق للمعنى، والمطابق لقواعد النحو.

---

(١) قال المبرد عن نحو: (الرجل) فيما سبق:" إنه المنادى في الحقيقة، و(أيّ) مبهم متوصل به إليه". المقتضب٤/٢٠٦. وقال الرضي:" ولمّا قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا اسما مبهما غير دالّ على ماهية معيّنة..." وقال عن الذي بعد (أيّ) : "نبّهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء، فكأنه باشره حرف النداء" شرح الكافية١/١٤٢، ١٤٣.

ثـمّ أعقبه بما يتبعه من الاستغاثة والترخيم والندبة والاختصاص، ثم أسلوب التحذيـر والإغراء، واسم الفعل، وهذه الأبواب ليست محلَّ إشكال في الإعراب أيـضا؛ لأنهـا أساليب محصورة، ونماذج مشهورة متميزة بأركان وأدوات، يمكن تدريب الطلاب عليها بسهولة.

ثـم ذكر الأسماء التي تُمنع من الصرف، ولن يجد المعرِب فيها حرجا إن هو حفـظ عللَها المحصورة، وتفنّن في أمثلتها، وإن هـو وجـد الـنصّ الـذي أمامه مـضبوطا ضـبطا صـحيحا فلـيس أمامـه في الإعـراب إلاّ أن يستحـضر أنّـه يجرّ بالفتحة نيابة عن الكسرة.

ثـم أورد إعـرابَ الفعـل المـضارع، وعـدّدَ النواصـب، وهـي أربعـة : (أن) المـصدرية، و(لن) و(كي) المصدرية، و(إذن[1])، مع التنبيه إلى أمر مهم ومشكلٍ كثيرا، وهـو أن (أن) المصدريةَ قد تنصب المضارع وهي مضمرة إمّا جوازا، أو وجـوباً، علـى أنّ مـن الـنحويين مَن لا يتكلّف ذلك، ويعبّر بالعامـل الظاهر الملفـوظ، فـيقول: إن الفعـل منـصوب بـاللام أو (حتى) أو فـاء الـسببية ...، فالنواصب عشرة،[2] وهذا عندي صحيح، ولا سيما عند المبتدئين، والأوّل أدقّ وأصحّ، وهو الأليق بالمتقدّمين.

---

(١) سبق أنهـا إن أُهملـت، فلـم تنـصب فإنهـا حينئذ اسمٌ؛ يعرب مفعولا فيه، وعلامة نصبه الفتحة الظاهـرة. (الوحـيد في الإعـراب٩٠، الإعـراب لراجي الأسمر٢١). وتكتب بالألف لا بالنون على الأحسن. وبعضهم يقول عنها حينئذ: إنها حرف جواب، لا محل له من الإعراب.

(٢) وهـو رأي يُعـزى إجمـالا إلى الكوفـيين علـى خـلاف بيـنهم في بعـضها، انظـر: الإنصاف: ٢/٥٥٥-٥٥٩، ٢/٥٩٧-٦٠٢، شرح المفصل:٧/١٩-٢١، شرح الجمل لابن عصفور: ٢/١٤١-١٤٤، شرح التسهيل:٤/٢٣-٢٧، شرح ألفية ابن معط لابن القواس:١/٣٤١-٣٤٥. واعـتمده الزجاجـي في كـتابه التعليمـي: الجمـل: ١٨٢، مـع أنـه يعلن كثيرا اتباعه البـصريين، وكـذا الآجرومـي في مقدمـته المـشهورة، وعلى هذا كثيرٌ من المؤلفين للطلاب المبتدئين قديما وحديثا.

وعدَّدَ الجوازم التي تجزم فعلا واحدا، وهي مشهورة ،قد يخفى منها على بعضهم اللام الطلبية، و(لَمّا)، يخلطون الأولى بلام الجر التي يُنصب الفعل بعدها، والثانية بالحينية، لكنّ معنى الطلب الظاهر في اللام ومعنى النفي الظاهر في (لما) يقطعان ذلك.

وقد لا يتنبّهون لأحد الجوازم وهو الطلب، في مثل: (اجتهدوا تفلحوا) حيث لم يذكره ابن هشام في الأوضح وكثيرٌ من المؤلفين في موضعه، وإنما ذكروه استطرادا مع النواصب، والأيسر فيما أرى أن يقال في الإعراب: فعل مضارع مجزوم بالطلب[1].

---

(١) و يشيع عند كثير من المعربين: أنه مجزوم لوقوعه في جواب الطلب، والمعنى واحد ، وقد عدّه بعض المؤلفين أولَ الجوازم الخمسة التي تجزم فعلا واحدا، كما فعل ابن هشام في شرح القطر ٧٩-٨٠، وهو مذهب الخليل وسيبويه: (الكتاب٣/٩٤)، والمبرد(المقتضب ٢/٨٠، ١٣٣)، وابن السراج (الأصول٢ /١٦٢) والزجاجي(الجمل ٢١٠)، وابن جني (اللمع١٩٦) وعزاه ابن مالك للخليل وسيبويه، واختاره(شرح الكافية الشافية٣/١٥٥١) وهو مشهور، وقيدوه بأنه جَزَم لتضمنه معنى حرف الشرط. وقيده الفارسي والسيرافي أنه جَزَم لنيابته عن الشرط نيابة (ضربًا زيدا) عن (اضرب) (نقله عنهما أبوحيان (الارتشاف٢/٤١٩ والتذييل ٨/١٤٤أ ب) ونحوه في توضيح المقاصد ٤/٢١٢،والمغني١/٢٢٦، ونصره ابن عصفور(شرح الجمل٢/١٢٢) ويعزى للجمهور أن الجازم للفعل بعد الطلب أداةُ شرطٍ مقدرة(المقتصد٢/١١٢٤، المفصل٢٥٢، شرح الألفية لابن الناظم٦٨٣) وغيرها، واختاره أبو حيان وعزاه لأكثر المتأخرين (الارتشاف٢/٤١٩، ونحوه في الأشموني٣/٣١٠) ويظهر من كلامِ لسيبويه (الكتاب٣/٦٣،٩٣) لكن رأيه الأول أصرح. ويظهر أيضا من كلام الفارسي في الإيضاح ٣٢٣،وهو صريح قوله في العسكرية١٢٧، وصريح قول السيرافي (شرح الكتاب٣/٢٤٨أ) ومع أنّ ابن هشام ممّن يراه جوابا لشرط مقدّر، إلا أنه التمس لمن يقول في الإعراب: إنه مجزوم في جواب الطلب- أنه أراد تقريب المسافة على المتعلمين. (المغني ٢/٦٥٣).

وأحصى التي تجزم فعلين اثنين، أولهما يُسمّى فعلَ الشرط، والثاني جوابَه، وهي شهيرة أيضا، قد لا يتنبّه الطلاب منها لـ (متى) و(أيّ) و(أين) وهي كثيرة الدوران[1].

ومّما يُذكر في هذا الموضع أن هناك جملا تقع في موقع جواب الشرط وليست هي الجواب، بل الجواب محذوف، وهذه لا يعرفها إلاّ المتقدّمون من الطلاب، وطالما تجادل فيها العلماء، ولا أرى بأسا بالتسامح مع الطلاب إذا جعلوا ما أغنى عن الجواب هو الجوابَ؛ لخفاء ذلك، ولتقارب ما بينهما في المعنى، حتى إن ابن هشام سمّاه جوابًا تجوّزا[2].

وعرّجَ بعدًا على غير الجوازم كـ (لو) و(أمّا) و (لولا) و(لوما)، وزاد بعضهم: (لمّا) و (كلّما)[3]، وليس للمعرِب منه إلا تسمياتها وإعرابُ ما بعدها، فالأول -وهو(لو)- قد يكون مصدريا فلا أثر له فيما بعده، وقد يكون للتعليق في المستقبل فهو حرف شرط غير جازم ولا مؤثّر، وقد يكون للتعليق في الماضي، وهو الغالب في استعماله فهو أيضا حرف شرط غير جازم، ويسمّى: حرفَ امتناع لامتناع، وهو المشهور على ألسنة المعربين، و لم يعجب ابنَ هشام[4]؛ لأنه لا يصدق في أمثلة قليلة، ولا أرى حرجا في اتباع المشهور حملا على الغالب. وإن كان بعده في الظاهر اسمٌ قُدِّر قبله فعلٌ يعمل فيه إما رفعا،

---

(١) سيخصَّص حديثٌ آخرَ البحث عن طريقة إعرابها وإعراب أسماء الاستفهام.

(٢) المغني ٢/٦٤٦.

(٣) انظر: الواضح في القواعد والإعراب٢٧٩، ومعجم الإعراب في النحو العربي٧. الكافي في الصرف والنحو والإعراب٤٧٦.

(٤) كما في أوضح المسالك٤/٢٢٨، والمغني١/٢٥٧. وقواعد الإعراب٨٤-٨٥.

فيعرب فاعلا أو نائبا عنه، وإمّا نصبا، فيعرب مفعولا به، وإن كان بعده (أنّ) ومعمولاها فالأظهر طردًا للقاعدة أنه فاعل لفعل تقديره:(ثَبتَ).

والحرف الثاني (أمّا) يُسمّى في الإعراب حرفَ تفصيل وتوكيد وشرطٍ غيرِ جازم، والاسم بعده إن كان مرفوعا فهو مبتدأ، وإن كان منصوبا فهو مفعول به مقدّم. وأما الحرفان الثالث والرابع فلهما استعمالان، يُسمّيان في أحدهما حرفي امتناع لوجود، ويعرَب ما بعدهما فيه مبتدأ، وخبره محذوف وجوبا، تقديره (موجود)، كما في:(لولا عليٌّ هلك عمر)، ويسمّيان في الثاني حرفي تحضيض، في مثل:(لولا تزورني) فهما فيه مثل:(ألاّ) و(ألا) (هلاّ)، ولا تعمل في الفعل بعدها، وإن كان اسما فلا بدّ من تقدير فعل قبله، هو العامل فيه.

ثم ختم النحو بالعدد وكناياته، وغالب ما يعني المعرِب منه قد مرّ من قبل في الأبواب، ولا سيما في باب التميز والإضافة.

فهذه قصة النحو في أغلب الكتب المدرسية، أوردت منها الملامح الكبرى التي يُبنى عليها الإعراب، لأبيّن للطالب يُسرَ النحو، ولأجعله يحيط بصورة كاملة بما درسه، فلا يتيه في بعض مسالكه، فكلّ ما درسه ثلاث مقدمات، ثم المرفوعات وما يتصل بها، ثم المنصوبات، ثم المجرورات، والتوابع، ثم دراسة لأساليب خاصة، ولا يستغني الطالب أبدا عن بعض تفصيلاتها من مظانّها في كتب النحو، وساورد بعدُ بعضَها في مواطنها.

خطوات الإعـراب

وهو الجانب العمليّ الصِّرف الذي ما زلتُ أمهّد له بتلك المقدمات، وحين يحسنها الطالب سيسهل عليه أن يخوض في الإعراب، وبخاصة إذا عرف المعربات والمبنيات؛ فالتعويل على التفريق بينهما كبير في غالب مراحل الإعراب وخطواته الآتية، فليستحضرْه الطالبُ في كل كلمة، ولا يغفل عنه.

وعليه أن يُلزم نفسه تتبّع الخطوات الآتية خطوة خطوة، وهي أربعٌ في عموم الكلمات ،ثالثتها تلزم في بابين من النحو فقط،(هما المضارع المعرب، والاسم المجرور بالحرف) وليست بلازمة في غيرهما. والأربعُ إجمالا: ذكر النوع، ثم الحكم، ثم العامل، ثم العلامة، وتفصيلا:

الخطوة الأولى:ذكر النوع:

يبدأ المعرب أولَ ما يبدأ بذكر نوع الكلمة، وهو يختلف باختلافها من حيث كونها معربة أو مبنية، فالمعربة لها طريقة، والمبنية لها طريقة (ويلحق بالمعربة في طريقتها بعض المبنيات القريبة منها)، وهذا التفصيل:

أ- **فإن كانت الكلمة مبنيّةً متأصّلة في البناء** (والمراد: الحروف كلّها، والأفعال بجميع أنواعها[1]، وأغلبُ الأسماء المبنيّة وأشهرُها، وهي ما كان منها يشبه الحروف شبّها ظاهرا في الوضع أو الاستعمال ، فهي الموغلة في البناء، البعيدةُ عن الإعراب؛ وهي تفصيلا وعَدًّا: الضمائر كلها، المتصلة

---

(١) مع التذكير أنّ الأغلب في الفعل المضارع الإعراب، إلاّ أنه دخل هنا مع باب الأفعال التي أصلها في عمومها البناء.

والمنفصلة، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة- ما عدا المثنى فيهما[1]- والشرط، والاستفهام - ما عدا (أيّ) في هذه الثلاثة الأخيرة[2] - وأسماء الأفعال- فإن كانت من كل ما سبق **فإنّ ذكر النوع يكون ببيان حقيقتها**

---

(١) وأجاز بعضهم في (اللتان) و(اللذان) و(تان) و(ذان) أن تكون مبنية أيضا، على الألف رفعا، وعلى الياء نصبا وجرّا.(المعجم المفصل للخطيب ٦٥، ٦٦، ١٩٦، المعجم الوسيط في الإعراب ٥٤، الواضح في القواعد والإعراب٥٧، الطريق إلى الإعراب٩). ولعله في ذلك ناظرٌ إلى رأي ابن الحاجب في اسم الإشارة المثنى أنه مبني، وليس مثنى حقيقة. (شرح المفصل له ٤٧٩/١-٤٨٠) وهو مذكور في البصريات ٨٥٢/٢-٨٥٣، إيضاح الشعر ١٤٠، الخصائص ٢٧٩/٢، سر الصناعة٤٦٥/٢-٤٦٩، واختاره ابن يعيش(شرح المفصل ١٢٧/٣) وعزاه المرادي للمحققين (توضيح المقاصد١٩٠/١) وظاهر كلام سيبويه أنه مثنى حقيقة(الكتاب ٤١١/٣ وكذا في المقتضب ٢٧٨/٤).

(٢) وهذه المستثنيات قد يصح في طريقة إعرابها أن تعامل ما أخذت حكمه من المعربات فيُذكر بابها النحوي الذي استحقتْ به وجها من أوجه الإعراب-كما سيأتي- ويجوز أن تعامَل معاملة أصلها من المبنيات، فتُبدأ في طريقة الإعراب بذكر وظيفتها النحوية، فلك في نحو(اللذان) من نحو:(جاء اللذان نجحا) أن تقول: (اللذان): فاعل مرفوع،وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى. أو أن تقول: اسم موصول يعرب فاعلا، مرفوع،وعلامة رفعه.... والأول أحسن. وسيأتي تسامح في ذلك في الجميع.

والسبب في تميز المثنى عن بقية نظائره من الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة أنه بالزيادة التي في آخره الخاصةِ بالأسماء ابتعد عن الحروف، وقوِيَ فيه جانب الأسماء. والسبب في تميّز (أيّ) عن باقي نظائرها من الأسماء الموصولة وأسماء الاستفهام وأسماء الشرط أنها بملازمتها للإضافة التي هي خاصة بالأسماء وعلامةٌ من علاماتها ابتعدت عن الحروف وقوِي فيها جانب الاسمية.

على أنّ (أيّا) الموصولةَ قد تبنى في إحدى صورها، إذا أضيفت وحُذف صدر صلتها.

اللغوية ومعناها[1]، وأظهرِ وصف لها يرِد على ذهن الطالب، من أوصافها المعنوية، فالحروف تُذكَر معانيها، والأفعال تُورَد أزمانها، والأسماء المبنية يُنصُّ على وظائفها النحوية، فنقول مثلاً:

(إلا)[2]: حرفُ استثناء.

(سوف): حرفُ تنفيس، أو: حرفُ استقبال.[3].

(إنَّ): حرفُ توكيد.

(ألا): حرف استفتاح وتنبيه، وقد عاب ابن هشام المعربين الذين يكتفون بأنها حرف استفتاح، وقال: إنهم يبيِّنون مكانها، ويُهملون معناها.[4]

(يا): حرفُ نداء.

التاء: حرف تأنيث.

---

(١) للأستاذ جميل علوش رأي في طريقة ذكر النوع، وهو أنه إن كانت الكلمة عاملة مثل (لن) و(لم) اكتُفي فيهما بذكر عملهما، وهو النصب، أو الجزم، ولا يُذكر معناهما، فلا يقال: حرف نفي، وإنما يقال ذلك في المهملة؛ وسبب ذلك عنده أنّ المعنى متروك للبلاغيين. (الإعراب النموذجي ٧٠-٧١، ٨٣)، ولست أؤيّد هذا، فالمعروف عند المتقدمين النص على المعنى، بل ربما أطالوا فيه، كما سترى في صنيع ابن هشام، وليس هذا من المعاني التي يتركها المعربُ للبلاغيين.

(٢) تنبيه: جميع الألفاظ التي تُورد هنا؛ لتُعرب قد أصبحت أسماء مرفوعة إنْ عُبّر عنها باسمها، أو مبنية على الحركة التي تُحكى بها، إنْ عُبّر عنها بلفظها، وهي في محلّ رفع، وما بعدها خبر عنها مرفوع.

(٣) استحسن ابن هشام هذا المصطلح الأعم وفضّله على الأول؛ لأنه يراه أوضح.(المغني ٦٦٣/٢) وفضّله أيضا وعزاه للزمخشري. ١٣٨/١.

(٤) المغني١/٦٨.

الميم: حرف دالٌّ على الجمع.

الفاء واقعة في جواب الشرط، أو: رابطة لجواب الشرط، أو فاء الجزاء[1]، وهي حرف ...

إذا: حرف دال على المفاجأة، ...، وقيل: هي اسم...

الهاء: للسكت، أو: هاء السكت، وهي حرف...

اللام: لام الابتداء[2]، أو: للابتداء، وهي حرف...

اللام: موطئة للقسَم[3]، أو: الموطئة للقسَم، وهي حرف...

---

(١) كذا سمّاها كمال أبو مصلح في الوحيد في الإعراب٩٨. وقديما نبّه ابن هشام على خطأ من يقول: الفاء: جواب الشرط. قال: والصواب أن يقال: رابطة لجواب الشرط، وإنما جواب الشرط الجملةُ. المغني٢/٦٥٢.وفهم منه القوجوي أن الفاء داخلة في الجواب، قال: وهو مذهب أكثر النحاة، وقال بعضهم: إن الفاء خارج عن الجواب، لأنها رابطة، والرابط غير المربوط.(شرح قواعد الإعراب١٧٣).

(٢) ومنه اللام المزحلقة (تضبط بفتح اللام وبكسرها) التي يكون محلّها قبل المبتدأ، لكنها بعد دخول (إنّ) زُحلقت ونقلت إلى غير اسمها الذي كان أصله المبتدأ؛ لئلا يتوالى حرفا تأكيد، ولو سمّيت لامَ الابتداء صَحَّ ذلك، لكنه خلاف الأولى والأدقّ. (المغني١/٢٢٨، ٢٣٠).

(٣) وتسمّى المؤذنة، وهي التي ترد قبل (إنْ) الشرطية، ويُعلم بها اجتماعُ القسم والشرط وتقدّمُ القسم؛ فيكون الجواب له، ويحذف جواب الشرط وجوبا. ذلك المشهور عنها والمقرّر في كتب المتقدّمين، ورأيت الشيخ عبدالحميد يسمّي المتصلة بـ (إنّ) واقعة في جواب قسم مقدّر (٤/١٦٥) و يعدّ المتصلة بـ (نعمَ) موطئة(حاشيته على الأوضح٤/٦٩) وهذا غريب. ووجدته يعدّها المتصلة بـ (قد) (حاشيته على الأوضح:٢/٦١، ١١٢، ٣/١٦٥، ٣٠٧، ٤/٢٤٧) ومثله في ذلك محمد الفرخ في (الواضح في القواعد والإعراب٢٩٦-٢٧٩) وربما سمّى الشيخ عبدالحميد هذه لامَ التوكيد١/١٨٠(موضعان) ٢/٧١، أو سمّاها اللام الواقعة في جواب قسم مقدّر: ٣/٩٤، ٤/١٣٢. وذلك من حيث النظر إلى أنّ جميع ما ذكر بعدها جواب له بحسب الظاهر، وسبقه إلى ذلك الكافيجي في شرح القواعد ٣٥٤ وهذا الاختلاف والاضطراب يؤيّد ما أرجحه بعدُ، وهو أنّ كل هذه اللامات يصحّ للمعرب أن يسمّيها لام التوكيد، كما سيأتي. ولا سيّما المبتدئين، والتدقيق خيرٌ منه. أو يقال في اللام الواقعة في أسلوب القسم: إن اتصلت بالمقسم به فهي لام الابتداء، وبـ (إنْ) الشرطية فهي الموطئة، وما عدا ذلك فهي الواقعة في جواب القسم.

ومن باب التسهيل على المبتدئين من الطلاب الذي لا يبعد عن الصواب أن يقال: إن كثيرا من اللامات المفتوحات غيرِ العاملات يصدق عليهن أنهنّ لام التوكيد، فإن لم يستطع الطالب تسمية شيء منهن فباب التوكيد يشمله.[١]

قال الزجاجي[٢]:"وأمّا لام التوكيد فإنها تجمع لام القسم، ولام (إنّ)، ولامَ الابتداء، واللامَ اللازمة للفعل المستقبل في الموجب في القسم". وذكر الهروي لـلام التوكيد تسعة مواضع، تشمل كثيرا ممّا يشكل[٣]. وأدخل المالقي كلَّ ما أشرنا إليه من اللامات في المؤكدة.[٤]

الواو: للابتداء، أو: واو الابتداء.

ولعل من التيسير على الطلاب أن يُعفَوا من إعرابها هي وأختها الفاء، إن كانتا في أول جملة ولا يعرفون ما قبلهما، وقد رأيت كثيرا من المعربين يهملهما حينئذٍ[٥]، ولو قيل فيهما: حرف بحسب ما قبله[٦] – صحّ ذلك، وأمّا في أثناء

---

(١) فهو معنى لا يكاد ينفكّ عنها، ويشمل لام الابتداء (المغني١/٢٢٨) وهي كثيرة لا تستعصي على التأويل في كثير من الاستعمالات، ومنه المزحلقة كما مرّ، وكذا لام القسم، موطئة له، أو واقعة في جوابه، فلا تخلو من هذا المعنى؛ لتقارب ما بين الغرض من القسم والتوكيد(راجع المناقشات في معناها في المغني١/٢٢٩ تجد التقارب بينهما، وانظر ما سبق قريبا في شأن الموطئة)، ويشمل لام الجواب بأقسامها: جواب (لو)، وجواب (لولا)، وجواب القسم، كما أنه يشمل كل لام زائدة (المغني ١/٢١٥، ٢٣٣، ٢٣٠)، لأن الزوائد في العربية في الغالب لا تخلو من هذا المعنى.

(٢) اللامات ١٤٨.وانظر: ١٤٩.

(٣) اللامات٦٧ .

(٤) رصف المباني٣٠٦-٣١٧.

(٥) أحصيت للشيخ عبد الحميد في حاشيته على الأوضح ثلاثة وثمانين موضعا أهمل فيها إعراب الواو والفاء في أول الأبيات التي لم يذكر ما قبلها، بل أهمل الواو مرة في أثناء بيت (٣/١٨٦) وأحيانا يعربهما إذا أورد بيتا قبلهما (١/٣٠٣، ٣٠٧، ٤/١٨٣، ١٩٠، ٣٧٥) وقد يهملهما حينئذٍ (٣/٣٧٦) ولربما أعربهما في أول جملة ولم يورد ما قبلها (٣/٧٣،٣٩، ٨٩، ١٢٦، ١٨٤، ٣١٧، ٣٤٣، ٣٤٥، ٤/١٥٢، ١٩٣، ٣٨٠، ٣٩٠) وقد يكون في بعضها إشارة إلى المعنى في المتن أوفي شرح البيت. والغرضُ من هذا كلّه أنّ الأمر واسع .

(٦) كما فعل التوبجي في المعين: ١٦،٢١، ٢٢، ٢٦، ٢٧، ٥٣، ٦١، ٧٨، ٨٢، ٨٩،٨٤، ١١٥. وقد يسكت عنها:٨١، ٩٦، ٩٨، ١٠١، ١٠٣. وكثيرا ما أعربها الحلواني بحسب

الجملة فباب العاطفة واسع[١]، وشأن الفاءِ الرابطة لجواب الشرط وواوِ المعية في الأسماء والقسَمِيّة ظاهرٌ لا يخفى، وإن وُجِد بعدهما مضارع منصوب فالواو للمعيّة، والفاء للسببية،[٢] وإلاّ فإنهما حرف ابتداء واستئناف[٣] ، ويصحّ تسمية واوِ الحال واوَ الابتداء[٤]، لكنّ تخصيصها بالمعنى الدقيق أولى.

(نِعْمَ):فعلٌ ماضٍ[٥]، ولو زاد: (لإنشاء المدح) فلا بأس.

= ما قبلها في المنجد: ٢٠، ٢٩، ٣٨، ٤٢، ٥٦، وغيرها كثير، وقد يعربها إذا ذكر شيئا قبلها:٧٩، ١١٠. وعدّ بعضهم التي بحسب ما قبلها نوعا من أنواع الواو، وضابطُها عنده: أنها التي في أول الجملة، وليست عاطفة، ولا للقسم، ولا واو (ربّ). (المعجم المفصل للخطيب٤٧١). ويرى جميل علوش أنّ قولهم في الواو والفاء في أول الأبيات: إنهما بحسب ما قبلهما – يرى أنه كلامٌ مضلّل، لأنها لا تحتمل إلاّ معنى واحدا، وأنها لا تكون في أول الأبيات إلا استئنافية، لأنّ بيت الشعر لا يكون إلاّ مستقلا ولا علاقة له بما قبله. (الإعراب النموذجي٥٧،٥٨).

(١) وجدت الشيخ عبدالحميد في حاشيته على الأوضح يتسامح كثيرا في شأن العاطفة، في مواضع لا يظهر فيها العطف بجلاء، كما قوله:(...لستة أعوام وذا العام سابع) ٢٦٢/٤ وكما في: ١/ ٢،١٩٢/٣،٣٧١،٣٥٥/٤،٣٤٣،٣٢٣،٣٠٧،٢٩٦،١٥٨/٣١١،٣٠٤، ٣٤١، ٣٩٢، ٤١١. ويرى جميل علوش أن تعرب الواو والفاء عاطفتين في غير أوائل الأبيات، مع استثناءات يسيرة، وأحال إلى بعض العلماء. (الإعراب النموذجي٥٦،٥٥، وانظر: النكت للأعلم١/٧٠٩، والمغني ١/١٦٨).

(٢) على أن الأصل فيهما عند البصريين أنهما عاطفتان، وهو الظاهر من تأويلهم لهما، إذا نُصب المضارع بعدهما..

(٣) وهو الأيسر في التأويل، ومن الاستئناف التفريعُ الواقع في التقسيم والتفصيل بعد الإجمال.

(٤) المغني٢/٣٥٩-٣٦٠. قواعد الإعراب ٩٢.

(٥) ومن الشائع عند الطلاب في لفظ الإعراب أن يثبتوا الياء في كلمة (ماضي) في حالة الرفع وحالة الجرّ. نطقا وكتابة، ولا يقوى إثباتها إلاّ عند الوقف، في بعض اللغات.

(عسى): فعلٌ ماضٍ، ولو زاد: (من أفعال الرجاء) كان خيرا، إلاّ أن يخاف التطويل، والإعراب بابُه الاختصار .

(تلظّى): فعلٌ مضارع، أصله: (تتلظّى)[1]، وإنّما نُصَّ على هذه الزيادة في هذا الفعل خاصة؛ لأن ظاهر لفظه يلتبس بالماضي، والبيانُ في الإعراب واجب.

(هات): فعلُ أمرٍ.

(تعال): فعلُ أمر.

(قِ): فعلُ أمر.[2]

(تقدّم):فعل مضارع.

(الذي): اسم موصول.

(ذا) اسم إشارة.

الكاف: حرف جرّ. ويجوز أن تكون اسما بمعنى (مثل).

(نا):ضمير متصل. ولو قيل: والضمير (نا): ضمير متصل لكان أحسن؛ لئلاّ يُنطق بالمتصل مستقلا[3].

(ها) ضمير متصل، ويقال فيه كما قيل في الذي قبله.

(هيهات): اسم فعل ماضٍ.

(صه):اسم فعل أمر.

وما كان مشهورا من حروف الجرّ ولا يشترك في المعنى مع لفظ آخر اُكتُفي فيه بالقول: حرف جر مثل: (مِنْ) و(على) ونحوهما، وإن كان يحتمل عدة معانٍ أو مشترَكا لفظُه بين الأبواب نُصَّ عليه، كأن يقال: (رُبَّ): حرف تقليل، أو حرف تكثير، أو: الواو: حرف قسم، ونحو ذلك.

---

(١) انظر: المغني٢/٦٦٧. وقال: إن ذلك للمبتدئين.

(٢) من قولك: (قِ نفسَك) وإنما ذُكِرتْ بلفظها مع أنها على صورة حرف واحد-خلافا للقاعدة في ذلكَ، وستأتي؛ لأن الحذف فيها عارض، فاعتبر فيها الأصل.(المغني٢/٦٦٥).

(٣) نبّه على ذلك ابن هشام في المغني٢/٦٦٥.

وإن كانت تحتمل غير وجه وجَبَ تخصيصُها بالوجه الذي وردت عليه في النص، فيقال: في: (بل): حرف عطف، أو:حرف إضراب. وفي: (لا) حرف نفي. أو: حرف نهي. أو: حرف عطف. أو: حرف زائد[1]، بحسب السياق.

وإن اشتهرت بأكثر من وصف فيحسن ذكر أوصافها المشهورة، مثل: (كان)فعل ماضٍ، ناقصٌ، ناسخٌ. (ليس) فعل ماضٍ، جامد، ناسخ . وفي (لم) : حرف نفي وقلب.

---

(١) يسمّي بعضهم الزائد صلة، ولا سيّما إذا كان في القرآن، تأدّبا، قال ابن هشام: "ويجب على المعرب أن يجتنب أن يقول في حرف من كتاب الله: إنه زائد؛ لأنه يسبق إلى الأذهان أنّ الزائد هو الذي لا معنى له، وكلام الله تعالى منزّه عن ذلك".(قواعد الإعراب ١٠٨) وقال: "وكثير من المتقدمين يسمون الزائد صلة، وبعضهم يسمّيه مؤكّدا، وبعضهم يسمّيه لغوا، لكن اجتناب هذه العبارة في التنزيل واجب". (قواعد الإعراب١٠٩). وقال شعبان الآثاري في منظومته: (كفاية الغلام٣١/أ):

....	ولا تقل: ذا الحرف منه زائدُ
بل هو توكيد لمعنى أو صلة	للّفظ في آياته المفصلة
وغالب النحاة عن ذا الباب	في غفلة قانع إلى الصواب

ولا أرى بأسا في استعمال كلمة مصطلح الزيادة؛ لأنه لا يراد به الكلام الذي لا حاجة له، وإنما يُقصد به أمور لا تعيب، كأن يكون زائدا عن التركيب الأساس في الجملة، حتى إنه لو سقط من الكلمة فلن يُنكرها السامع، بل يراها صحيحة من دونه، لكنه زاد الكلام توكيدا وقوة، قال سيبويه عن حرف زائد:"وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما، ولكنها توكيد" ٢٢٥/٤. وقد تفسَّر الزيادةُ في غير المعاني، وإنما بأنها في العمل لم تُحدث شيئا جديدا فيما دخلت عليه، قال سيبويه:" وهي لغوٌ، في أنها لم تُحدث إذ جاءت شيئا لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيد للكلام" ٢٢١/٤. وقيل: إنه زيادةٌ وصلة؛ لأنه يُتوصّل به إلى زيادة فصاحة، أو استقامة وزن، أو حسن سجع، أو تأكيد أو غير ذلك. (شرح القواعد للكافيجي٢٢٧،٥٢١) وشرحها للقوجوي١٨٠-١٨١، ١٨٤.

وقد رأيت ابن هشام يوصي كثيرا في الإعراب بالإيجاز[1]، ومع ذلك فقد بالغ كثيرا في ذكر معاني الحروف، فهو يقول: ينبغي للمعرب أن يقول في (قد): حرف لتقليل زمن الماضي وحدث الآتي ولتحقيق حدثهما، وفي(لَمّا): حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا، متصلا نفيه، متوقعا ثبوته، وفي الواو: حرف عطف لمجرد الجمع، ثمّ قال: وإذا اختصرت فيهنّ فقل: عاطف ومعطوف، وجازم ومجزوم.[2] والذي أراه لطلابنا اليوم التوسط بين خياري ابنِ هشام السابقين.

ومن المبالغة غير المقبولة أن ينصَّ المعرِب على أمور بعيدة لا علاقة لها بالإعراب، كأن يقول أحدهم في إعراب (الوطن): ...مفعول به منصوب، وهو يدلّ على شيء! وفي (الأمّ): اسم معطوف على منصوب، فهو منصوب، وهو يدلّ على إنسان، وكذلك قال في آخر إعرابه: (أنتَ).[3]

ومن الأكمل أن تزيد بيانَ عملها إن كانت عاملةً، أو يؤثر ذكرُ نوعها في عملها فيما بعدها، ويتأكّد إتمام ذلك في حقّ المبتدئين؛ لترسخ الأحكام عندهم، فتقول في (كان): فعل ماض ناقص ناسخ، يرفع المبتدأ وينصب الخبر. وتقول في (لم): حرف نفي وقلب وجزم . و(إنّ): حرف توكيد ونصب[4]، ينصب

---

(١) كما في المغني٢/٦٦٤، قال: ينبغي للمعرِب أن يتخيّر من العبارات أوجزها، وأجمعها للمعنى المراد. وقال: العبارة التي تلقى للمتدربين يطلب فيها الإيجاز لتخفّ على الألسنة؛ إذ الحاجة داعية إلى تكرارها. ٢/٦٥١، وانظر٢/٦٦٥،٦٦٤. وقواعد الإعراب ١٠٥.

(٢) المغني٢/٦٦٤. وبعضها في قواعد الإعراب ٧٠-٧١، ١٠٦.

(٣) انظر: الإعراب الميسط لعبد القادر مايو ٧، ٨.

(٤) يشيع عند كثير من المعربين الاقتصار على هذا، (كما في حاشية الشيخ عبدالحميد على الأوضح ٢/٢٢٧، ٢٣٣، ٣٣٠،٢٧٨. وهكذا يعربها أينما وردت) وعندي أنه صحيح اعتمادا على عملها الأوّل والأبرز، وليس في ذلك اختيار لمذهب بعض الكوفيين أنّها لم تعمل إلاّ نصبَ الاسم.

الاسم ويرفع الخبر. و(ليت): حرف تمنٍّ، ينصب الاسم ويرفع الخبر، ولو قيل فيه: حرف ناسخ من أخوات (إنّ) كفى. و(مهما) اسم شرط يجزم فعلين. و(عُرِف):فعل ماضٍ مبنيٌّ للمجهول. و(مِنْ) في نحو: (ما جاءني مِنْ أحدٍ) : حرف جرّ زائد يجرّ اللفظَ دون المحلّ. وإن كانت الكلمة ملغى عملُها نُبِّه عليه، مثل: (إلا) في نحو:(ما جاءني إلاّ زيدٌ) : حرف استثناء ملغى لا عمل له.

ويجدر التنبيه هنا على أمور تليق بهذا المقام، ويحتاج إليها الطالب في هذه الخطوة الأولى:

فأوّلها في طريقة النطق بالكلمة المراد إعرابها من هذه المبنيات:

فإن كانت الكلمة على ثلاثة أحرف أو حرفين نُطِق بها على صورتها التي هي عليها، مع مراعاة التفريق بين الكلمة وأختها المتصلة بها، ويستثنى الفعلُ الذي اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، أمرًا، أو مضارعًا- فينطق به كاملا مع فاعله المتصل به، لصعوبة فصله عنه، ولأنه لا تظهر صورته المتميزة التي بها علامة إعرابه أو بنائه إلاّ إذا نُطق به كذلك، ثمّ يُخصّ الفاعل بعد ذلك بالذكر وحده منفصلا.

ويُنبّه هنا على الفعل الماضي المتصل بضمير الرفع المتحرك، حين يصبح على صورة حرفين فإنه إن خُشي التباسه بغيره فيجب النطق به حينئذ على صورته الأصلية الثلاثية كما لو لم يتصل به شيء، مثل:(قُلْتُ) فيقال فيها: قال: فعل ماضٍ... حتى لا يلتبس بالأمر، ويحسن فيما عدا ذلك؛ ليتعلم الطالب الكلمات على حقيقتها الأصلية، قبل التغيّرات الصرفية، كما في نحو: (إلاّ يكنْه...): (إن): حرف شرط وجزم... و(لا) حرف نفي... و(يكون) فعل مضارع... والهاء: ضمير متصل...

وفي حالة معمولات الأفعال الناسخة فله أن يعبّر بأصلها وهو الماضي فيقول: اسم (كان)...، مفعول به ثانٍ لـ (حسِب)...، وإن عبّر بصورة الفعل المستعمل في الجملة فهو حسن، كأن يقول: خبر (كُنْ) أو (كونوا)، أو مفعول (يحسب) وهكذا.[1]

وإن كانت الكلمة على صورة حرف واحد جيء باسمه وليس بمسمّاه، فيقال في: (لَكَ): اللام حرف جرّ...،والكاف ضمير متصل...[2]

وثانيها: أنْ يجتنب المعرِب في الإعراب التعبيرَ بكلمة (أداة)؛ فإنها فيه غيرُ دقيقة؛[3] لانطلاقها على الحروف والأفعال والأسماء، والمرادُ فيه التعين والنصُّ على النوع؛ لأنه يُبنى عليه في الإعراب أمورٌ مهمّة، كما سيأتي.

وثالثها: أن صيغة الطلب إذا كانت مسندة إلى الرب سبحانه فلا يقال فيها: فعل أمر، بل: دعاء، وذلك من باب التأدّب مع الله، نبّه على ذلك ابنُ هشام[4]، والنهيُ كذلك، فيقال فيه مع الربّ: دعاءٌ أيضا، فيقال: (لا) الدعائية[5].

---

(١) وعلى ذلك جرى الشيخ عبدالحميد في حاشيته على الأوضح: ١/٢٩٤، ٢٩٥، ٢/٢٠٤، ٢٤٤، ٢٦٩، ٣/١٩٢، ٣٩١. والشيخ علي رضا في المختار في القواعد والإعراب ٨٠.

(٢) قال ابن هشام: ولا يقال: ت : فاعل، كما بلغني عن بعض المعلمين؛ إذ لا يكون اسم ظاهر هكذا. المغني ٢/٦٦٥. ويستثنى من ذلك ما كان فيه حذف عارض، وقد مرّ مثاله. وأجاز الدماميني أن يقال: ت: فاعل.(حاشية الدسوقي على المغني٢٨٩).

(٣) أريد بذلك لغة المعرب، حيث يُطلب الإيجاز والدقّة في المصطلحات، أمّا في الدراسة النحوية فلا أجد حرجاً من ذلك، فهو استعمال متقدّم مشهور، ويُخطّئ الأستاذ الدكتور: عبده الراجحي من يستعملها ولو في الدراسة النحوية عموما (التطبيق النحوي١٣)، وخالفه في ذلك جميل علوش في كتابه: (الإعراب النموذجي٤٤).

(٤) شرح الشذور ٤٦ . أو يُسمّى: فعل طلب، يقول شعبان الآثاري في منظومته: (كفاية الغلام) ٣٠/ب:

فالربّ مسؤول بأفعال الطلب   كاغفر لنا والعبد بالأمر انتدب

(٥) وكذلك يسميها ابن هشام وغيره، كما في أوضح المسالك٤/١٩٨، وشرح القطر٨٤. وانظر: المختار في القواعد والإعراب١٥٦.

ورابعها: كثرة ما يُخطئون حين يخلطون بين (لا) النافية والناهية، مع شدة الفرق بينهما معنى وعملا، (ولولا كثرة الخطأ ما وقفت عند هذا الظاهر) فلا بدّ من توقيفهم على الفرق المعنوي بينهما، فالمتكلم بالنافية إنما يخبرك بخبرٍ مّا، كأن يقول: زيد لا يقومُ، وبالناهية يُصدر أمرا بعدم فعل القيام، والفرق بيِّنٌ بين المخبِر بخبرٍ والناهي عن شيءٍ. ويتبع ذلك فرقٌ في العمل، فالناهية جازمة، وأمّا النافية فإن وقعت قبل المضارع لم تغيِّر فيه شيئا، و لم تحلْ بينه وبين ما قبله، فإن كان جازما لم تمنعه من الجزم، في نحو: (إلاّ تفعلوه) التي أصلها في الرسم: إنْ لا، وإن كان ناصبا لم تمنعه أيضا (يجب ألاّ تهملَ) التي أصلها في الرسم: أنْ لا، وإن لم تُسبق (لا) بشيء من النواصب أو الجوازم فالفعل بعدها مرفوع؛ لتجرّده من النواصب والجوازم.

ب- **وأمـا إن كانت الكلمة غير ما سبق**، وتشمل الأسماء المعربة كلّها،مثل: (زيد، أحمد، الفتى، القاضي) وبعضَ المبنيات غير المتأصّلة في البناء، وهي التي لا يظهر شبهها الواضح بالحروف، ويكون الأصل في ذاتها الإعرابَ، ولكن بُنيت لسبب آخر يتعلّق بغيرها، وهي[1]: المنادى المفرد العلم، والنكرةُ المقصودة، واسمُ(لا) النافيةِ للجنس إن لم يكن مضافا ولا شبيها به، و(قبل) و(بعد) و(غير) و(علُ) ونحوُها إن قُطعت عن الإضافة لفظا ونُوي معناها فقط، وبعضُ الأعلام المركبة، مثل: سيبويه ونحوه من المختومات بـ (ويه)، والمركبُ المزجي في لغة بعض العرب، والأعدادُ

(١) راجع حصر المبنيات عموما وتقسيمها عند ابن هشام في شرح الشذور٦٨-١٣٠ ووصف تقسيمه بأنه غريب لم يُسبق إليه، ولخّصه وأحسن عرضه الأستاذ عباس حسن في النحو الوافي ١/٨٧-٨٨.

المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر، ما عدا (أثني) و(اثنتي)، وبعض ظروف الزمان، مثل: (إذ) (إذا) (حيث)[1] ،و(أمس) عند بعض العرب،و(الآنَ) في رأي بعض العلماء، والظروف والأحوال المركبة، مثل: (صباحَ مساءَ، وبيتَ بيتَ، وبينَ بينَ)، وبعض صور الزمان المبهم وما ألحق بها إذا بُنيت لإضافتها إلى مبني أصيل، وما كان من الأعلام المؤنثة على وزن (فَعالِ) عند بعض العرب، - إن كانت مّما سبق **فإن نوعها يكون بذكر بابها النحوي الذي استحقت به وجة الإعراب والحكمَ على لفظها أو محلها بأحد الأحكام: الرفع والنصب والجر، وهي الأبواب المشهورة في النحو، التي تستحق بها الكلمة نوعا من أنواع الإعراب،** فتقول مباشرة: فاعل، مبتدأ، اسم (كان)، خبر (إن أُطلق فهو خبر المبتدأ، وإن كان غيرَه عُيِّن، كأن يقال: خبر (كان) أو (إنّ) ونحوهما) ، حال (وإن كان الحال والخبر غيرَ مقصودين لذاتهما، بل المراد ما بعدهما قَيْدا، فقيل: خبر موطِّئ، وحال موطئة أو موطئ، ويُعرب ما بعدهما -وهو المقصود في المعنى- صفةً)، تمييز، اسم مجرور بالحرف، مفعول فيه (ولو عُيِّن نوعه، فقيل: ظرف زمان، أو مكان، فهو

---

(١) وقد يقال في هذه الثلاثة الأخيرة: إن شبهها بالحروف قوي؛ فالأولى بها أن تكون من النوع المذكور سابقا الذي يُكتفَى فيه بذكر حقيقته اللغوية. ولعلّ الذي ميّزها فنقلَها إلى النوع الثاني هو تلبّسها بمعنى الظرفية الذي لا حَظَّ فيه كبيرا للمبنيات؛ فقَلّ شبهها بالحروف، على أنه قد يقال أيضا: إن الحكم في هذه الثلاثة مثلُ حكم النوع الأول؛ فيجوز أن يقال فيها أيضا عند الإعراب: اسم زمان (وهذه حقيقتها اللغوية) ، فلم تنخرم القاعدة. على أن يكمل الإعراب بأنّ محلها النصب؛ لأنها ظروف زمان وقع فيها الفعل.

حسن[1]) وليتذكّر الطالب أنه يلزمه بعدُ فيه وفي المجرور بالحرف أن يُبيِّن متعلَّقهما، كما سيأتي)، نائب فاعل، مفعول به[2]، مفعولٌ به أوّلٌ، أو ثانٍ أو ثالثٌ، مضاف إليه[3]، معطوف، بدل، منادى ..... ولا يُذكر غيرُ ذلك من الأوصاف[4]، فلا يقال:مذكر أو مؤنث أو جمع أو مثنى أو مفرد، أو مشغول عنه، أو مقصور أو منقوص أو ممدود، أو نكرة، أو معرفة، أو عدد، أو علَم ، أو لقب، أو كنية، أو مضاف[5]، أو اسم زمان أو مكان (إلاّ إذا كان هذا الاسم مفعولا فيه؛ فيقال: مفعول فيه،

---

(١) المغني ٦٦٧/٢.

(٢) يستحسن بعض المعربين أن يُنصَّ على كلمة (به)؛ فرقا بينه وبين المفعول المطلق، فهذا الأخير هو الذي يستحق أن يطلق دون تقييد؛ لأنه هو المفعول الحقيقي. وبعضهم يرى أن الأولى بالإطلاق هو المفعول به؛ لأنه أشهر المفاعيل وأكثرها ورودا، فلا مانع عنده من أن يقال: مفعول، للمفعول به. قال ابن هشام: وقد جرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل: مفعول، وأُطلق لم يُرَد به إلاّ المفعولُ به؛ لَمّا كان أكثرَ المفاعيل دورا في الكلام خفّفوا اسمه. المغني٦٦٦/٢.

(٣) المشهور على ألسنة المعربين أن المضاف هو الكلمة الأولى ، وأنّ المضاف إليه هو الثانية، وهو مصطلح عامة النحويين(كما في:الكتاب١/١٩٩–٢٠٠، ٤١٩/١، ٢٩٥/٣، الجمل للزجاجي ١٤٤وغيرهما) وقيل: العكس، وقيل:يجوز في كل واحد منهما أن يقال له: مضاف ومضاف إليه. (انظر:التذييل٤/٦٨ب، المساعد٣٢٩/٢، الهمع٢٦٥/٤).

(٤) مع التذكير بأنه قد سبق أنّه يُستحبّ في الإعراب ذكر بعض المتلازمات وإن كانت ليست من ألفاظ الإعراب اللازمة التي استحقت بها الكلمة حكما نحويا، كأن يقال: وهو مضاف، تمهيدا لإعراب المضاف إليه، أو ينص على المتبوع بجميع أنواعه بعد ذكر التابع.

(٥) قال ابن هشام:"وأمّا قول كثير من المعربين: مضاف أو موصول أو إسم إشارة فليس بشيء؛ لأن هذه الأشياء لا تستحق إعرابا مخصوصا، فالاقتصار عليها على هذا القدر لا يُعلم به موقعها من الإعراب" المغني٦٦٦/٢. ونحوه في قواعد الإعراب١٠٧.

أوظرف زمان أو مكان؛ لأن هذا الحكم يستلزم وجها من وجوه الإعراب، وهو النصب للفظ أو المحل، فالمفعول فيه أحدُ المنصوبات، بخلاف ما قبله فلا تقتضي رفعا أو نصبا أو جرّا).

وإن كان شيء ممّا سبق واقعا في غير موقعه نُبّه عليه، فيقال: خبر مقدّم، مبتدأ مؤخّر، مفعول به مقدّم، خبر (كان) مقدم عليها، أو على اسمها.

وهذا التفريق بين المعرب والمبني والمتأصل في البناء وغيره اجتهادٌ يوافق غالب صنيع المحدّثين في الإعراب، ولو أن معرِبا عكَس ذلك، فقدّم في أسماء الإشارة والأسماءِ الموصولة الوجهَ الإعرابيَّ على الوصف اللغوي للكلمة ما كان مخطئا، كأن يقول في اسم إشارةٍ: فاعل، وهو اسم إشارة...، أو مفعول به، وهو اسم موصول....[1]

الخطوة الثانية: ذكر الحكم:

وسيفترق الحكم كما افترق من قبل، ومردُّ ذلك أيضا إلى النظر إلى المعرب والمبني:

أ- **فإن كانت الكلمة مبنية (وقد عرفتَ المبنيات) حُكم على لفظها** – تجوّزا في لغة المعرب وألفاظه- **أنه مبنيّ**، وهذه كلمة واحدة كافية في كل المبنيات، لا نفرّق بين شيء من أنواعها، فكلها يُكتفَى فيها بالقول: إنها مبنية.

وقد علمتَ قبلُ أن الحروف كلّها والأفعالَ الماضية كلّها، وأفعال الأمر كلّها مبنية، وكذا المضارع الذي اتصلت به نون التوكيد المباشرة أو نون النسوة، والأسماء التي فيها شبهٌ بالحروف، وقد مرّت بك كلّها.

---

(١) كما في قواعد الإعراب لابن هشام١٠٧.

تقول: في (إلا): حرف استثناء، مبني... وفي (دخل): فعل ماضٍ، مبنيٌّ... وفي (لتقومنّ): اللام: لام القسم، حرف مبني...، و(تقوم): فعل مضارع، مبني... (ولو زدت: (لاتصاله بنون التوكيد المباشرة) لكان أحسن؛ لأنّ الأغلب في المضارع الإعرابُ؛ فيحسن بيان سبب بناء ما خالف ذلك). والنون: نون التوكيد، حرف مبني... وتقول في (مَن): اسم استفهام، أو شرط، أو موصول (حسب السياق)، مبنيٌّ...

مع التنبيه إلى أمر مهم جداً وهو أنه يلزمك في هذه الكلمة المبنية إذا حكمتَ عليها بالبناء هنا أن تتهيّأ لأمر لا بدَّ منه في آخر الإعراب، ملازمٍ للمبنيات كلها، وهو أن تبيّن في آخر الإعراب بعد اكتماله وذكرِ العلامة: ألهذه الكلمة المبنية محلٌّ من الإعراب أم لا؟ وإن كان لها محلّ فما محلها؟ ولنا عودة إلى ذلك في حينه عند الفراغ من جميع أركان الإعراب وخطواته.

ب- **وإن كانت الكلمة معربة** (وذلك في أكثر الأسماء والأفعال المضارعة) **فإن الحكم عليها لا يخرج عن كلمة واحدة أيضا، تختارها من بين أربع كلمات، لأربعة أحكام، لا يُتصوّر غيرُها، وهي:**

١-مرفوع. ٢- منصوب. ٣- مجرور. ٤- مجزوم. (ولا يكون الجزم في الأسماء، كما لا يكون الجرّ في الأفعال).

ويحسن التنبيه هنا على أنه من باب التأدّب مع الله ألاّ يقال: (الله) مرفوعٌ أو منصوبٌ أو مجرورٌ، بل يقال: لفظ الجلالة مرفوع ...، كما استحسن بعضُهم أن يقال: في إعراب لفظ الجلالة المجرور: إن علامة جره كسر الهاء؛ وذلك تأدبا معه، فلا ينسب الكسر إليه[1]. كما أن بعض المعربين لايستحسن

---

(١) الإعراب عن فنّ الإعراب ٨، ٩.

أن يقال مع لفظ الجلالة: إنه مفعول به، بل يقول: إنه منصوب على التعظيم أو العظمة.[1]

الخطوة الثالثة: ذكر العامل:

وهو الذي لا يلزم دائما، وإنما يتأكّد ويكاد يجب في بابين من أبواب النحو فحسب: في الاسم المجرور بالحرف، حيث يُعيّن جارُّه، فيقال: اسم مجرور بـ (حتى) أو بالكاف، أو بـ (رُبَّ) أو غيرها من الحروف التي مضى سردها.

وإنما يُنصُّ على ذكر العامل هنا؛ لأنّ الاسم المجرور ليس من الأبواب التي تميّز بمعنى نحوي يقتضي إعرابا، كالفاعلية والمفعولية والابتداء والتبعية والإضافة ونحوها، وإنما هو معمول لفظي صريح لحروف الجر، فالتسلّط اللفظي للحروف أظهر فيه من تميّزه بمعنى من المعاني المقتضية فيه إعرابا. كما أنه لا يحسن الاكتفاء بكونه اسما مجرورا، لأنه يشاركه في هذا الحكم المجروران الآخران: المجرور بالإضافة، والمجرور بالتبعية.

والباب الثاني الذي يتأكّد فيه ذكرُ العامل هو الفعل المضارع المعرَب، فيقال: منصوب بـ (أن)، أو بـ (لن)، أوبـ (أن) المضمرة جوازا، أو وجوبا[2]، أو

---

(١) ممّن وجدته يعمل ذلك عينًا موفّقا العلامةُ الكافيجي في شرح القواعد٤٠٣، والشيخ العلاّمة محمد محيي الدين عبدالحميد: ١٤٩/٢، ٢٨٩، ٣٦٢. ١١٤/٤. قال شعبان الآثاري في منظومته: (كفاية الغلام ٣٠/ب):

وفي (سألت الله) في التعليمِ تقول: منصوب على التعظيمِ.

(٢) مع التذكير بما سبق أن من الجائز في الإعراب للمبتدئين أن تعدّ أدوات النصب عشرا على طريقة الكوفيين وعلى ما عمل به الزجاجي في الجمل والآجرومي في مقدمته، فيقال: منصوب بلام الجحود أو لام التعليل أو (حتى) أو فاء السببية ... والأليق بالمتقدّمين من الطلاب والمتخصصين اعتمادُ الرأي البصري أنها أربع فقط، وأنّ النصب بعد ما عداها إنما هو بـ (أن) المضمرة وجوبا أو جوازا.

مجزوم بـ (لم)، أو بالطلب، أو بـ (مَن) أو (إن)، أو مرفوع لأنه لم يسبق بناصب أو جازم[1].

والسبب في هذا يقارب السبب في الذي قبله، فليس للفظ الفعل وحده معنى من المعاني المقتضية إعرابا، فتلك لا تكون إلا للأسماء أو ما في حكمها؛ لأنها تُسند إليها الأشياء وتصدر عنها، ويُحكم بها وعليها. ولو نظرت إلى الفعل مع ما بعده فإن مجموع الجملة قد يقع موقع ما يقتضي إعرابا، فتكون خبرا أو حالا أو نحو ذلك؛ ومن أجله فإن مجموع الجملة يكون له محل من الإعراب، لتلبّسه بهذه المعاني، أما الفعل المضارع وحده فإعرابه لفظي يستجيب للعوامل اللفظية المحصورة التي تكون قبله، ولذلك يُنصّ عليها[2].

وأمّا غيرهما من المعربات فيُستغنى فيها عن ذكر عاملها، وقد يُذكر عند المتقدمين جدّا من الطلاب ،فيقال: فاعل مرفوع بالفعل(جاء) مثلا، أو بالفاعلية، أو: مبتدأ مرفوع بالابتداء...

---

(1) وهذا التعليل لرفع المضارع يُعزى للكوفيين، ويحتمله كلام الفراء في معاني القرآن١/٥٣، وانظر: شرح السيرافي٣/ ١٨٨أ وشرح المقدمة المحسبة٢/٢٤٧، الإنصاف٢/٥٥٠-٥٥١ وغيرها، قال ابن هشام: وهو أصحّ الأقوال، وهو الذي يجري على ألسنة المعربين. (شرح القطر ٥٧، أوضح المسالك٤/١٤١، الجامع الصغير١٦٩)، وهو ظاهر في أكثر كتب النحو وإعراب القرآن.

(2) ومن أجل ذلك لا أميل إلى قول من يرى أن سبب إعراب المضارع وقوعُه موقع الأسماء (وهو قول جلّة البصريين: الكتاب٣/٩، معاني القرآن للأخفش١/١٣٣-١٣٤، المقتضب٢ /٥، الموجز في النحو لابن السراج٧٨، الأصول٢/١٤٦، الإيضاح لأبي علي ٣١٨،٦٩،٥٩ وغيرها) لأن الفعل وحده ليس له وجود مستقل ، بل للجملة كلها، وهي التي يمكن أن يقال: إنها وقعت موقع الأسماء، وهو وجه كونها ذات محلّ من الإعراب.

الخطوة الرابعة: ذكر العلامة[1]:

ولا يزال البحث يذهب في شطرين أيضا، ومردُّ ذلك إلى العلة السابقة نفسها، وهي التفريق بين المعرب والمبني، فهي المعوّل عليه في كل المباحث:

أ- **فإن كانت الكلمة مبنية** (وقد عرفتَ المبنيات) **فأمرها سهل جداً، فحركة بنائها في الغالب هي ما يُنطق بها في آخرِها** (ولا تتكلّفْ أكثرَ من هذا!)

ويُستثنى فعلُ الأمر إذا كان مضارعُه من الأفعال الخمسة[2]، فإنه يبنى على حذف النون، ولا يقال فيه غيرُ ذلك، وقد وجدت كثيرا من الطلاب يتهيّب ذلك؛ لأنه لم يسمع في كلام مستعمَلٍ هذه النونَ التي بُني الفعل على حذفها،

---

(١) عنونت بها للمعرَب والمبنيّ تسهيلا؛ حتى لا أفرّق بين الكلمات، وتختلف الأركان والأقسام والخطوات، وإلاّ فالأصل أنّ العلامة تستعمل مع الكلمات المعربات، ولا يقال في المبنيّ: علامة بنائه السكون، أو الفتح ...، بل يقال: مبنيٌّ على السكون، أو مبنيٌّ على حذف النون، أو مبنيٌّ على حذف حرف العلّة...، ولو قيل فيه: وعلامة بنائه ... فلا أراه بعيدا من الصواب، فقد كثر استعمال المؤلفين مصطلح: (علامات البناء) كما في المعجم المفصل للخطيب٢٨٧، الوحيد في الإعراب٢٨٥. وكيف تتعلم الإعراب٣٥٢، ٥٢٩. الكافي في الصرف والنحو والإعراب١٣.

(٢) وذلك إذا اتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة. وهكذا وجدت بعض المعربين يقول، ولا يحكم على فعل الأمر أنه حينئذٍ من الأفعال الخمسة(المعين في الإعراب: ١٣، ٣٠، ٥٤، ٦٧، ١١٣، ١٢٠، والمنجد في الإعراب ٢١٦، والمختار في القواعد والإعراب٣٥، الوحيد في الإعراب٧٨-٧٩) وبعض الطلاب يسمّي الأفعال الخمسة مع الماضي والأمر، ويقول: مبني على حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة. ولم أكد أجد أحدا سمّاها كذلك، إلاّ أنّ أحد المؤلفين المحدَثين يقول عن فعل الأمر المتصلِ به ألفُ الاثنين: إنه ملحق بالأفعال الخمسة! (قاموس الطلاب في الإعراب٧). ولم أجده لغيره.

فعذرتهم في خطئهم حين وجدت ابن هشام يقول[1]: "ومن غريب ما يُحكى أنّ بعض من يتعاطى إقراءَ النحو ببلدنا هذه سمع قولَ بعض المعربين في قوله عزّ وجل: ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا ﴾[2] :إنّ (قُولا) مبني على حذف النون، فأنكر ذلك عليه، وهو قول مشهور بين الطلبة؛ فخفاؤه على مَن يتصدّى للإقراء غريب".

وكذلك المبنيّ من المنادى واسمِ (لا) النافية للجنس إن كان مثنى أو جمع مذكر سالما، فإنه سيُبنى على الألف، أو الواو، كما في: (يا مسلمان)، و (يا مسلمون)، أو على الياء، كما في: (لا مسلمَيْن) و (لا مسلِمِينَ).

وأما ما عدا ذلك فيتحسّس الطالب الكلمةَ، وينظر أي حركة نُطق بها الحرف الأخير منها فتلك هي حركة البناء،[3] **لكن عليه أن يكون دقيقا في تعيين آخر الكلمة**، ففي نحو: (لا) يقال: مبنية على السكون؛ لأنّ الحرف الأخير هو الألف، ولا تكون إلا ساكنة، وهنا يقع الخطأ كثيرا فيذهل الطالب عن الألف، فيقول: مبني على الفتح. وتقول: (لكنّ): مبنية على الفتح. و(الذين): مبنية على الفتح،[4] وفي:(هو كالقمر): الكاف: اسم مبنيّ على الفتح.[5]

---

(١) شرح الشذور ٧٠.

(٢) سورة طه، الآية (٤٤) .

(٣) وانتبه على أمر قد يخفى، وهو أنّ لام البعد في (ذلك) ليست مبنية على الكسر الذي تُنطق به، بل على السكون الذي حُرِّك لالتقاء الساكنين (المغني١/٢٣٧) يؤيد هذا أنه ساكن في(تلك). ولو قيل: إنها مبنية على الكسر صحّ، كما في إعراب القرآن لمحمود ياقوت٢/٩. والمعجم المفصل للخطيب ٩٣-٩٤، ١٩٧، ٤٦٤، ٤٦٣، ٤٩٤. وغيرها كثير.

(٤) والشيخ عبدالحميد قال في أحد المواضع: إنها مبنية على الياء .(حاشيته على الأوضح ٣/٣١٥). ولم أجده لغيره.

(٥) عند من يجيز كون كاف التشبيه اسما، ومن العلماء من يرى أنها لا تخرج عن الحرفية.

وفي الضمير من (صديقي): إنه مبنيّ على السكون إنْ نُطق به ساكناء أو على الفتح إنْ نُطق به مفتوحا، فالوجهان جائزان فيه. وفي (ضربْتُ): (ضرب): فعل ماضٍ مبنيٌّ على السكون[1]. والتاء: ضمير متصل مبنيٌّ على الضم. وفي: (دونَكَ): اسمُ فعل أمر بمعنى (خُذْ)، مبنيّ على الفتح[2]... وتقول في: إعراب: قوموا[3] : فعل أمر مبني على حذف النون، (ولا يقال: مبني على الضم، وكثيرًا ما يقال[4])، وبعدُ تقول: والواو ضمير متصل مبني على السكون.... وتقول في (خرجوا): (خرج):فعل ماضٍ مبنيٌّ على الضم. (ولا يقال: مبني على حذف النون، وقد يقال ذلك خطأ!) وعلى الطالب أن يتحرى، فهناك فرق بين الماضي والأمر، فليس في الماضي بناءٌ على حذف النون، كما أنه ليس في الأمر بناءٌ على الضم. والواو: ضمير متصل مبنيٌّ على السكون. وقد يقال في الفعل الماضي دائما: إنه مبني على الفتح، وقد يكون ظاهراً أو مقدرا.

---

(١) وبناؤه على السكون وبناء الماضي المسند إلى واو الجماعة على الضمّ أضبط للقاعدة وأيسر من قول آخر قويّ مشهور أنهما مبنيان على الفتح المقدّر، وقد ذكر ابن هشام القولين في كتبه، والأول أكثر، كما في القطر وشرحه ٢٦-٢٧، وشرح الشذور ٦٩.

(٢) على أنه كله انتقل فأصبح كلمة واحدة، تعرب اسمَ فعل أمر، ومنهم من يفصل فيعرب (دون) وحدها على أنها اسم فعل أمر، والكاف حرف خطاب، مبني على الفتح (بحسب المخاطب)، كما في (الواضح في القواعد والإعراب١١٢)، والأول أحسن.

(٣) سبق التنبيه أن المتصل بألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة أمرا أو مضارعا- أنه يُنطَق به كاملا مع ضميره، ثم يُخصّ الضميرُ بالذكر والإعراب وحده.

(٤) وقع في ذلك بعض المؤلفين المحدثين، كما في إعراب (سيروا) في (المفيد في اللغة والنحو والإعراب٣٢) وأحسبه زلة ووهما؛ لأنه ذكر في تقرير القاعدة أنّ مثل هذا يبنى على حذف النون.

وقد تكون حركة البناء مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وذلك في الماضي المختوم بالألف، مثل:(دعا) فتقول: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذّر. أو منع من ظهورها الثقل، كما لو ناديت العلَم: (سامي) فإنه مبني على الضمّ، منع من ظهوره الثقل، أو منع منه اشتغال المحل بحركة بناء أولى منه، وهو البناء الأصلي، كما لو ناديت: (هؤلاء) و(سيبويه)، فإنهما بعد النداء مبنيان على ضمّ مقدر منع منه اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي، وقد يمنع منه اشتغالُ المحل بحركة مناسبة كالفتحة المناسبة لألف الندبة وللألف التي تكون عوضا عن لام الاستغاثة، فإن المنادى أو المستغاث به إن كان مفردا فهو مبني على الضم منع منه اشتغال المحل بحركة مناسبة الألف، أوبحركة الإتباع كما في المنادى إذا فتح آخره إتباعا لحركة صفته، مثل : (يا حكمَ بنَ المنذر...)[1].. وقد تكون مقدرة على الحرف المحذوف ،مثل: (أتتْ) و(دَعَوْا) و(اشترَوا) فتقول: اشترى: فعل ماضٍ، مبنيٌّ على ضمة مقدرة على الياء (أو على الألف) المحذوفة. وواو الجماعة: ضمير متصل، مبنيٌّ على السكون.... ومثل المنادى المرخم إذا كان على لغة من ينتظر، ومثل (ما) الاستفهامية إذا سبقت بحرف جرّ فحذفت ألفها، مثل:(عمَّ تسأل؟).

والأصل في فعل الأمر أنه مبني على السكون، وقد يبنى على ثلاث علامات أخر: إحداها: الفتح، وذلك إذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة، وكان مخاطَبا به المفردُ، والثانية: حذف حرف العلة، إذا كان معتلَّ الآخر، مثل:

---

(١) في لغة جائزة فيه. وقد أكثرت في ذكر الموانع؛ لأوسّع مدارك الطالب، ولأدرّبه على ملكة تقبّل ظواهر كثيرة غير مألوفة، وهذا مهمّ في دروس الإعراب. وسأذكر مثل هذا أو أكثر منه في الموانع من ظهور علامات الإعراب.

(اُدْعُ): مبني على حذف حرف العلة، لأن أصله: (يدعو). (ولا يقال:مبني على الضم!) والثالثة:حذف النون إذا اتصل به ألف الاثنين (اذهبا)، أو واو الجماعة (قوموا)، أو ياء المخاطبة (اعملي)، (ولا يقال:مبني على السكون أو الضمّ أو الكسر!)، وقد سبق الإشارة إلى ذلك...

وقد يُغيَّر السكون-وهو حركة البناء في بعض الكلمات- بسبب التقاء الساكنين، فيُعبَّر عنه بالأصل، فيقال في نحو:(اطلبِ العلم): إنّ فعل الأمر مبنيّ على السكون الذي حُرّك لالتقاء الساكنين، ويقال في الواو من: (اشتروُا المتاعَ): إن الواو ضمير متصل مبنيٌّ على السكون الذي حُرّك لالتقاء الساكنين... وهكذا فإن المعرب يراعي أصول الكلمات، ويعود إليها إن حدث فيها تغيير، فيقول في إعراب: (يا جارتا) : وياء المتكلم المنقلبة ألفا ضمير مبني على السكون، في محل جرّ بالإضافة[1].

وهنا يحين حين التنبيه المهم الذي كنت قد بادرت به في الحكم على المبنيات، وهو آخر الأعمال في الكلمات المبنيات، وذلك أن تبيّن: ألها محلّ من الإعراب أم لا ؟ وإن كان لها محل فما هو؟

وذلك أيضا يسير، على المعرِب غيرُ يسير، فالحروف كلّها لا محل لها من الإعراب[2]، وأفعال الأمر كلّها، وكذلك الأفعال الماضية،ويستثنى منها ما كان فعلا لشرط جازم أو جوابا له؛ فإنهما في محل جزم، كما سبق، وقد يُحكم على الجملة بمجموعها- وليس على الفعل وحده- أنها في محل أو لا محلّ لها، كما سيأتي في إعراب الجمل.

---

(١) الكامل في النحو والصرف والإعراب١٣.

(٢) والالتزام بذلك نافع في التعليم، ولا سيّما للمبتدئين؛ حتى لا تضطرب عليه الأنواع، ويرى جميل علوش أن قول المعرِب في حرف: إنه لا محلّ له من الإعراب- إنه (تحصيل حاصل)؛ فمن المعروف أن الحروف لا محلّ لها من الإعراب. (الإعراب النموذجي٤١).

وأما الأسماء المبنية كلّها، والأفعال المضارعة المبنية فلا بدَّ لها من محل، فقد تكون في محل رفع، أو نصب، أوجرّ، أوجزم، حسب موقعها من الإعراب، وتأثرها بالعوامل على النحو الذي مضى قريبا في المعربات، فكلّها- أعني المعربات والمبنيات- سواء في التأثر، والفرق-كما علمت - أن تأثير العوامل يكون في المعربات في لفظها، وفي المبنيات في محلّها . ويستثنى من الأسماء نوعان، فقد قيل: إنهما لا محلّ لهما من الإعراب، وهما: ضمير الفصل عند البصريين وأكثر النحويين[1]، وأسماءُ الأفعال[2].

ب- وإن كانت الكلمة **معربة** (وكذلك أكثر الأسماء والأفعال المضارعة): فإن كانت مرفوعة فعلامة الرفع الأصلية الضمة،وقد ينوب عنها الواو، والألف، وثبوت النون.

وإن كانت منصوبة فعلامة النصب الأصلية الفتحة، وقد ينوب عنها الألف، والياء، والكسرة، وحذف النون.

---

(١) والخلاف بين الفريقين فيه مشهور. انظرالإنصاف٢/٧٠٦-٧٠٧.المغني٢/٣٥٤، ٤٩٦-٤٩٧.

(٢) مذهب جمهور النحويين أنّها لا محلّ لها من الإعراب، وعزي للأخفش ، ونُقل أيضا عن سيبويه والفارسي، ونقل عنهما أنهما يريانها في محل نصب، لعله على المصدرية، وهو مذهب المازني. ومنهم من أعربها مبتدأ كابن الحاجب في أماليه١/٣٦٦، وعزا ذلك الرضي وأبو حيان إلى بعض النحويين، ولم يسمّوهم (شرح الكافية٢/٦٧، الارتشاف ٣/٢١٤)، ونحوه في توضيح المقاصد٤ /٧٥، والأشموني٣/١٩٦. وأنكر ابن مالك إعرابها مبتدأ (شرح التسهيل١/٢٦٨).

وقد ينضمّ إليهما ثالث، وهو (أل) الموصولة (المغني٢/٤٩٧)، وأرى أنّ ذلك غير وارد في درس الإعراب، لأنها لا تستقلّ بإعراب ، بل تدخل في الاسم بعدها جزءا منه، وأما تفسيرهم لها بـ (الذي) وهو الذي جعلهم يعدّونها اسما، فأراه تفسيرَ معنى، لا تفسير إعراب.

وإن كانت الكلمة مجرورة فعلامة الجر الأصلية الكسرة، وقد ينوب عنها الياء، والفتحة.

وإن كانت الكلمة مضارعا مجزوما فعلامة الجزم الأصلية السكون، (وقد يُحرّك لالتقاء الساكنين، كما في نحو:(لم يطلب المال)فيقال: علامة جزمه السكون المحرّك لالتقاء الساكنين)، وقد ينوب عنه حذف النون، وحذف حرف العلة.

وهذه الأحكام المهمة هي التي تُقرَّر عادة فيما يسمى أبوابَ العلامات الفرعية أو النائبة، وهي السبعة المشهورة، وقد سبق الإشارة إليها.

ويجدر التنبيه أنّ في لغة الإعراب فرقا بين اللفظ المستعمل مع الكلمات المبنية والمعربة، فيقال في المبنية: مبنية على السكون، أو الضم، أو الفتح، أو الكسر. ولا يقال: مبنية على الجزم، أو الرفع أو النصب أو الجر، ولا: مبنية على الضمة أو الفتحة أو الكسرة. كما أن الكلمات المعربة لا يقال فيها: مضموم أو مفتوح أو مكسور، أو ساكن. وإنما يقال: مرفوع، منصوب، مجرور، مجزوم.

وقد يقع من بعض المعربين تسامحٌ في العبارة، فيقول: مرفوع بالضمة. منصوب بالفتحة... والأصحّ أن يقال: وعلامة رفعه الضمة.. وعلامة نصبه الفتحة..؛ لأن الباء تستعمل مع السبب والعامل، وذلك ظاهر في مثل: منصوب بـ (أن)، وعلامة نصبه الفتحة، أو: مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة.

وقد تجد عند بعض المؤلفين – وهوقليل– قولهم: وعلامة رفعه تنوين الضمّ[1]... ، وعندي أنّ هذا غير مستقيم؛ لأن التنوين صوتٌ لا علاقة له بوجه الإعراب ونوع الحكم، ولا علاقة له بالعلامة، بل يأتي بعدها[2].

---

(١) كما في (الإعراب المبسط) ٧٥.

(٢) وانظر: الإعراب النموذجي، لجميل علوش٥٣، ٨٤.

ثمّ بعد هذا إن كانت العلامة في المعرب **أصلية** بقي عليك شيء واحد فحسب، وهو أن تبيّن: أظاهرة هي أم مقدرة؟

فإن كانت ظاهرة انتهى الإعراب – بحمد الله-[1] وإن كانت مقدَّرةً بقي عليك أمرٌ أخيرٌ يسيرٌ- سيعينك الله عليه- أن تبيّن المانع من ظهورها.

والموانع من ظهور علامة الإعراب[2]:

١- التعذر، وذلك في المختوم بالألف المقصورة في الأسماء والأفعال.

٢- الثقل في المختوم بالواو اللازمة المضموم ما قبلها،وذلك في الأفعال، مثل: يدعو، والمختوم بالياء اللازمة المكسور ما قبلها، في الأفعال، مثل: يمشي، والأسماء مثل: الداعي.

ويقع خلطُ الطلاب كثيرا بينهما مع ظهور الفرق الشديد بينهما، وإذا أُوقفوا عليه لم يخلِطوا، فالتعذر مستحيل لا يستطيعه أحد، ولم يفعله أحد من قبل؛ لأن اللسان لا يطاوع في ذلك لأسباب عضوية، ويمكن امتحان الطالب بتعجيزه عن النطق بذلك. وأمّا الثقل فإنه يكون في غير المستحيل، حيث يستطيع اللسان النطق بذلك، ويمكن تجريبه واستعماله لكل أحد، وبعض المضطرين في الشعر يلجأ إليه، لكن فيه ثقلا على اللسان لا يخفى.

٣- اشتغال المحل بحركة مناسبة الياء، وهي الكسرة، في الاسم المتصل بياء المتكلم[3]، وبحركة مناسبة الألف، وهي الفتحة، وذلك في الذي اتصلت

---

(١) وقد لا يلزم النص على كونها ظاهرة؛ لأنه الأصل، وإنما يُنصّ على المقدّرة.

(٢) وبعضها أيضا قد يمنع بعض حركات البناء من الظهور، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك، كما في: (دعا) و(دعَوا) و(اشترَوا).

(٣) ما لم يكن مثنى أو جمعا أو منقوصا. والمشهور أنّ الحركات الثلاث كلهنّ مقدرات حينئذ، ويرى بعض المتقدمين أن الكسرة تظهر ولا تقدّر، وهو رأي ابن مالك(شرح التسهيل٣/٢٧٩، الارتشاف٢/٥٣٦، المساعد٢/٣٧٤) وجرى على هذا بعض المعربين المتأخرين (المعين في الإعراب١١٧) وردّه ابن هشام في شرح الشذور٦٤. وقيل: إنه في كل أحواله مبني، وهو رأي ابن الشجري(الأمالي١/٤) والجرجاني والزمخشري وابن الخشاب والمطرزي (الارتشاف٢/٥٣٦) وقيل: إنه لا معرب ولا مبني، وهو رأي ابن جني (الخصائص٢/٣٥٦).

به ألف الندبة، أو الألفُ التي تكون عوضا عن لام الاستغاثة[1]، أو الاشتغال بحركة الحكاية في اللفظ المحكي، أو بسكون الإدغام، كالفتحة المقدّرة في المنادى المضاف في نحو:(يا بُنَيَّ)، أو بحركة الإتباع ، أو بحركة التخلص من التقاء الساكنين، كما في:(لم يضرُّكم)[2] فتقول: إنّ الفعل مجزوم بـ (لم) وعلامة جزمه السكون المقدّر على آخره، منع منه اشتغال المحلّ بحركة الإتباع أو التخلص من التقاء الساكنين. أو اشتغال المحل بحركة حرف الجرّ الزائد أو الشبيه به، فالحروف الزائدة التي تجرّ لفظ ما بعدها، لكنّها لا تؤثّر في محلها، هي التي سقوطها من الجملة لا يفسد معناها الأصلي، فالجملة صحيحة بها ودونها، لكنها بها أقوى وآكد، ويستطيع الطالب أن يتبيّن ذلك بوضوح حين يأتي بالحرف الزائد ثم يسقطه، ويقارن ذلك بحرف أصلي، وأشهرها: (مِن) بعد النفي وشبهه وقبل النكرات، على المشهور، والباء في خبر (ليس) و(ما)، وقبل كلمة(حسب)، وبعد (كفى)، وقبل فاعل (أَفعِلْ) في التعجّب. والشبيهة بالزائدة يفتقدها المعنى، لكنها تشبه الزائدة في أنه لا متعلّق لها على الأصح، وهي: (رُبَّ) و(لولا) و(لعلّ) عند من يجرّ بهما.

ولو قيل فيما اتصل بحرفٍ زائد أو شبيه به: إنه مجرور لفظا مرفوع أو منصوب محلاً صحّ ذلك، وكلاهما مشهور في ألسنة المعربين. والأول أحبّ إليّ؛ لأن الإعراب المحلي إنّما يكون في المبنيات والجمل وأشباهها والمصادر المؤوّلة، لا في المعربات، والتمييز بين الأشياء مستحب[3].

---

(١) وقد يقع ذلك في أسماء معربة وفي أسماء مبنية، وقد سبق الإشارة إليه في موانع حركة البناء.

(٢) حيث إنه يجوز في آخر الفعل وهو الراء أن يُضمّ إتباعا لحركة ما قبلها، وأن يُفتح للتخلّص من التقاء الساكنين بعد تسكين الراء الأولى ونقل حركتها إلى ما قبلها، فالتقت ساكنة مع الراء الثانية التي سكنت للإعراب.

(٣) والأستاذ جميل علوش في (الإعراب النموذجي ٧٧-٨٠) يخالف ذلك، ويرجح فيها الإعراب المحلي.

وأمّا إن كانت العلامة فرعية (الألف، الواو، الياء، الكسرة في النصب، الفتحة في الجرّ...) فبقي شيئان اثنان:

أوّلهما: أن تبيّن ما نابت عنه، كأن تقول: علامة رفعه الألف نيابة عن الضمة. أو علامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة، أو علامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة، أو علامة جزمه حذف النون نيابة عن السكون، (ولو تسومح في هذه فلا بأس؛ لأنها ظاهرة جدًا إلا أن يكون المعرب مبتدئا تماما فهي نافعة له).

وثانيهما:السبب في كون العلامة فرعية لا أصلية،كأن تقول: لأنه من الأسماء الستة، أو لأنه مثنى، أو لأنه جمع مذكر سالم،(إلخ...الأبواب السبعة التي سبق ذكرها).

مع التنبيه إلى أن علامة الرفع قد تحذف،كما في نحو:"لَتُبْلَوُنَّ" فالفعل المضارع مرفوع؛ لأنه لم يسبق بناصب ولا جازم، وعلامة رفعه ثبوت النون التي حُذفت لتوالي النونات، والأصل:(لتبلوونَنّ). وقد تقلب علامة الرفع الواوُ ياءً،كما في:(حضر عارفِيَّ) أي: العارفون لي.فيقال: علامة رفعه الواوُ المنقلبةُ ياءً المدغمةُ في ياء المتكلم- نيابة عن الضمة...، وقد تدغم علامة النصب أو الجرّ الياء في ياء المتكلم، كما في: (وضعتُ ورقتَيَّ في كتابَيَّ) فيقال: علامة النصب أو الجرّ الياء المدغمة في ياء المتكلم- نيابة عن.... وقد تحذف علامة الإعراب للضرورة الشعرية، فيقال: وعلامة إعرابه حركة مقدّرة للضرورة، أو لمعاملة المنصوب معاملة المرفوع، وهكذا. وهذا خاص بالنصوص القديمة التي تحفظ ولا يقاس عليها.

وقد يُحذف محلّ الإعراب نفسه، وهو الحرف الأخير، في مثل المنقوص، نحو: (هذا قاضٍ) فيقال: (قاضٍ): خبر،مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدّرة على

الياء المحذوفة. ومثل:(لم يكُ) : (يكُ): فعل مضارع، مجزوم، وعلامة جزمه السكون المقدّر على النون المحذوفة. وكذا الممدود إذا قُصِر[1].

وقد يكون في آخر الكلمة وهو محل الإعراب تغير غير إعرابي لا يتعلّق بالعوامل، فينبغي التنبيه عليه، كأن يُحرّك الحرف الساكن لالتقاء الساكنين أو للإتباع، وقد أُشيرَ إليهما قبلُ، أو لأجل الروي[2]، كما قد يُسكّن لأجل الوقف، وذلك في أواخر أبيات الرجز[3].

ومن غرائب الإعراب أنّ علامة الإعراب قد تنتقل من كلمة إلى التي بعدها بسبب أن الأولى لا تتحمّلها؛ لأنها اسمٌ على صورة حرف، وذلك في ثلاثة مواضع غير لازمة:

الأول: في (أل) الموصولة، حيث ينتقل الإعراب منها إلى صلتها، في نحو: (جاء الضاربُ) أي: الذي ضرَب، فتُعرب (أل) اسما موصولا مبنيا على السكون، انتقل إعرابه إلى الذي يليه.

وعندي أن هذا مشكل، فكيف يُعرب ما بعد (أل) وكيف يُسمّى، ولم أجد أحدا صرّح فيه بشيء يقتضي إعرابا، فالأولى أن يُهمل إعراب (أل)؛ بناء على أنها رُكّبت مع ما بعدها، فهما بمنزلة كلمة واحدة ، أو أن يعتقد أنها هنا حرفية، كما هو رأي بعض العلماء[4].

---

(١) انظر هذه الأخيرة في: المعين في الإعراب ٨٠، ٩٨. ووجدتها كذلك عند المعربين.

(٢) انظر مثلا: حاشية أوضح المسالك للشيخ عبدالحميد ٦٢/٤. وبعضهم يعبّر عنها بالضرورة.

(٣) حاشية أوضح المسالك للشيخ عبدالحميد ٤٥/١. وهو شائع كثير.

(٤) راجع: شرح الرضي ٣٨/٢، وتعليق الفرائد ٢١٤/٢-٢١٥، الأشموني ١٥٦/١-١٥٧، النحو الوافي ٣٥٧/١.

والموضع الثاني: (إلاّ) التي يوصف بها، في نحو قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[1] فقد قالوا: إن الإعراب انتقل منها إلى ما بعدها.

وهذا مشكل كالأول، فلم أجدهم يصرحون بإعراب واضح لما بعد (إلاّ)، إلاّ أن يُعتقد أن لفظ الجلالة رُكّب مع (إلاّ)، ومجموعُهما هو الصفة،[2] ولم أجد ذلك صريحا عند المتقدّمين، أو يُختار قولُ المبرد وهو أن الاستثناء على بابه، وأن الاستثناء في حكم التام المنفي، فـ(إلاّ) ملغاة، وما بعدها بدل[3].

والثالث في (لا) النافية، في نحو: (بلا زادٍ) فبعضهم يعربها اسما، انتقل الإعراب، وهو الجرّ منه إلى ما بعده؛ لأنه على صورة الحرف.[4]

وعندي أنه لو قيل: إنّ(لا) نافية مهملة، لا تؤثّر في الجملة، ولا تحول بين العامل ومعموله، كحالها قبل المضارع[5] - لكان أولى.

---

(١) سورة الأنبياء، الآية (٢٢) .

(٢) والمحدَثون يقولون في إعرابها: إنّ (إلاّ) اسم بمعنى (غير) مبني على السكون، في محلّ رفع، نعت لـ (آلهة)، وهو مضاف، و(الله) لفظ الجلالة مضاف إليه، مجرور، وعلامة جرّه الكسرة المقدّرة منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة الرفع المنقولة عن (إلاّ) التي بمعنى (غير)، والتركيبُ الإضافي في (إلاّ الله) صفة لـ (آلهة). راجع: المعجم المفصل للخطيب٥٧، الإعراب الكامل ٥٤، النحو الوظيفي٤٠٣. وبعضهم قال: إنها حرف بمعنى (غير) مبني على السكون، وهو ولفظ الجلالة في محل رفع، صفة (المعجم الوسيط في الإعراب٥٣) وأورد الإعراب السابق أيضا.

(٣) رأيه في الأصول ١/٣٠١-٣٠٢، وشرح التسهيل لابن مالك٢/٢٩٩ وفيه تأويل له. وانظر: أمالي ابن الشجري١/١٠٩-١١٠، الارتشاف٢/٢٩٨، الدر المصون٥/٧١، المغني ٢/٧١، تعليق الفرائد٦/٩٠، النحو الوافي٢/٣٥٢، فتح القريب المجيب٢/٤٧.

(٤) كما في شرح قواعد الإعراب للكافيجي٣٣٠، إعراب الألفية للشيخ خالد ٨، وحاشية أوضح المسالك١/١٧٢

(٥) كما في المتحد ٤٢، والمعين ١٢٠.

إعراب الجملة

إذا فرغ المعرِب من المفردات كلمةً فكلمةً، الملفوظِ منها والملحوظ، فإنه يتحرّى الجملَ التي أمامه، فيعربها، وهي كل ما اكتمل فيه ركنا الإسناد، وهما المسند والمسند إليه، أي: الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، ولو حُذف أحدهما في اللفظ أو أضمر، أو لُحظ والتزم حذفه، كما في بعض صور أسلوب التحذير والإغراء، وكما في المنادى والمنصوب على الاختصاص[1]، أو سبقهما أداة، أو لحقهما لاحق، ويحتاج المعرِب إلى مهارة في تلمّس الجمل الصغرى الداخلة في الجمل الكبرى، وذوات الوجهين، على نحو ما سبق التدريب عليه، ولا سيّما في إعراب المبتدإ والخبر.

والمعربون في تقديرهم الجمل يختلفون: فبعضهم يكتفي بركني الإسناد، وبعضهم يذكر الجملة كاملة، بما يتبعهما من فضلات ومتعلّقات، بل قد ينصّ فيها على المحذوفات من الفضلات[2] رعاية للمعنى وكماله، وكلاهما صحيح، أمّا الأول فأراد الإيجاز، وهو مطلب من مطالبهم في الإعراب–كما مرّ غير مرّة– والآخر راعى المعنى.

وتُلخّص أحكام إعراب الجملة في أنها بنوعيها: اسمية كانت أو فعلية إن صحّ أن يحلّ في التأويل محلّها المفردُ فلها محلّ من الإعراب، على تفصيل الأبواب

---

(1) فقد تكون الجملة الملحوظة في نحو هذين الأسلوبين ابتدائية، أو معترضة، أو استئنافية.(المعين في الإعراب:٦٨، ٣٨، ٧٠، ٧٩، ٩١، ٩٣، ٩٨، ١٠٦، ١١٢، والمنجد في الإعراب: ٢٨، ٣٦، ٥٢، ٥٩).

(2) كالذي فعله الشيخ محي الدين عبدالحميد في حاشيته على أوضح المسالك١/٤٥، ٣/٥٣، ٩١ (موضعان)، ٩٣، ١٨١، ١٨٣، ١٨٦، ٢٢٦، ٣٠٧، ٣٢٠، ٣٤١، ٣٤٥، ٣٥٥، ٣٧٩، ٣٨٣، ٤/٤٣. وربما اقتصر على ركني الإسناد فحسب، كما في: ٣/٥٣، ٤/٢٥٥.

السابقة[1]، وإن لم يصحّ ذلك فلا؛ والسبب أنّ الأصل في الإعراب للمفردات، وهي التي تظهر فيها أمارات الإعراب والدلائلُ اللفظية على المعنى، فالجملة المؤلّفة من الفعل وفاعله المستتر من نحو:(زيد يقوم) في محل رفع؛ لأنها وقعت موقعَ مفرد مرفوع، فهي في تأويل: (قائم)، لكنّ الجملة كلّها المبدوءةَ بالاسم:(زيد) مع ما بعده لا يمكن أن يقع موقعَها مفردٌ في التأويل؛ لأن المفرد لا بدّ أن يعتمد ويستند على غيره ليدلّ على معنى؛ ولذلك فالجملة بمجموعها لا محلّ لها من الإعراب. وعلى هذا فكلّ جملة وقعت مواقع المفردات التي لها وجه إعرابي من أوجه الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، فهي ذات محل، ويمكن تحرّي ذلك والتدريب على تأويله بالمفرد أو عدم إمكان تأويله في المواضع الآتية كلها.

وقد أطال ابن هشام في المغني،[2] وأحسنَ، والناس بعدُ عالةٌ عليه، في بيان الجمل التي لها محل والتي ليست كذلك بناء على هذه القاعدة، وهذا تفصيل التي لها محل من الإعراب[3]:

---

(١) ويشار إلى فرق في الاستعمال بين المفرد والجملة، فالجملة لا تقع مبتدأ ولا فاعلا على الصحيح ولا نائبا عنه (إلاّ إن كانت محكية بالقول بعد فعل مبنيّ للمجهول)، ولا مجرورة بحرف جرّ، ولا مفعولا فيه، أو له...بل مواضعها معدودة،كما سترى.

(٢) ٢/٣٨٢-٤٣٣. وأوجز في (قواعد الإعراب ٣٧) وما بعدها. ومن المفيد جدًا تدريب الطلاب على الشواهد التي ذكرها ابن هشام؛ لأنها تعين في إحياء ملكة الإعراب، وتعلّق الطالب بالمعاني، وتعينه على التفريق الدقيق بين المواضع، مع أنّ أكثر بحوثه للمتقدّمين. وينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل لفخرالدين قباوة . ودليل الإعراب لصبري الأشتر ٨-١٢.

(٣) قال ابن هشام: إنّ الذي قرّره النحويون أنها سبع، وعدّ من مواضعها تسعة، سأذكرها كلها إلا واحدا، وخالفته يسيرا في تصنيفها وترتيبها. انظر:المغني٢/٤١٠-٤٢٨.

١- الجملـة الـواقعة خبرا، سواء أكانت بعد مبتدأ، أو خبرا لـ (إنّ) أو إحدى أخـواتها، فموضعها رفع فيهما، أو خبرا لـ (كان) أو إحدى أخواتها، أو لأفعـال المقاربة فموضـعها نـصب فيهما؛ لأنّ الأسمـاء المفردة كذلك لو وقعت في هذه المواقع.[1]

٢- الواقعة حالا، وموضعها نصب، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾[2] فالجملة الفعلية (استمعوه) حال يبيّن حالتهم حين جاءهم الذكر، و(إلاّ) لا أثر لها؛ لأن الاستثناء مفرغ، وهو استثناء من الأحوال، والجملة الاسميّة: (هـم يلعبون) في محل نصـب، حالٌ أيضا، لأنها بيّنت حالهم عند الاستماع.

ومـن الـواقعة حـالا الجملُ الفعلية في الاستثناء بـ (عدا) وأخواتها إذا كنّ أفعـالا، و(لـيس) و(لايكـون)، وقـيل: إنهـا مـستأنفة؛ فـلا محلّ لها، كما سيأتي.

٣ - الواقعة صفة، ومحلّها من الإعراب بحسب ما هي صفة له. ويستفاد هنا من القاعـدة الـشهيرة: أن الجمـل وأشباه الجمـل بعـد المعارف أحوال، وبعد النكـرات صـفات،[3] ويـضاف إلـيها أنهـا يجـوز فيها الوجهان بعد أسماء الأجـناس، وكـونها حـالا أولى، وبعـد النكـرات المخصّـصة بالوصـف

---

(١) وذكر ابن هـشام أنهـم اختلفوا في نحو:(زيدٌ إضربْه) و(عمرٌو هل جاءك) من الجمل التي خبرها جملة إنشائية، فقيل: محلّها رفع على الخبرية، واختاره ابن هشام، وقيل: في موضع نـصب، على أنهـا مفعول به، على تقدير أنها محكية بقول محذوف، على رأي مَن لا يجز كون الطلبـية خبرا. (المغني٢/٤١٠).

(٢) سورة الأنبياء، الآية (٢) .

(٣) راجع هذه القاعدة وتقييداتها في المغني٢/٤٢٨-٤٣٣، وقواعد الإعراب٥٠-٥١، ٥٩.

أو بالإضافة ، وكونها صفة أولى[1]، وينبّه على أمور استثناها العلماء من هذه القاعدة[2]، لكنها في عمومها صحيحة وصادقة ولا سيّما للمبتدئين.

٤ – الواقعة مفعولا به، وموضعها نصب، وتقع في ثلاثة أبواب:

أ- الجمل المحكية بالقول[3]. أو ما هو بمعناه،[4] إلاّ إن كان الفعل بصيغة المبني للمجهول فالجملة في محل رفع نائب عن الفاعل.

ب- الجملة بعد (ظنّ) وأخواتها من أفعال القلوب، التي تنصب مفعولين وبعد (أعلمَ) وما هو بمنزلتها من الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل، وقد مرت كلّها. فهي بعد الأولى مفعول ثان، وبعد الثانية مفعول ثالث.

ج- باب التعليق، وذلك حين تُعلّق أفعالُ القلوب، فيحول بينها وبين مفعوليها أحدُ المعلّقات التي لها حق الصدارة، فتمنع ما قبلها من العمل في لفظ ما بعدها، ويصبح موقع الجملة موقع نصب، وتسدّ مسدّ المفعولين، نحو: (علِمتُ هل محمدٌ موجودٌ).

---

(١) شرح قواعد الإعراب للقوجوي٣٩. وانظر: ٥٩-٦٠ وفيها خلاف.

(٢) استثنوا الجملة الطلبية ، وكذا المصدرة بدليل استقبال، كالسين و(سوف) و(لن) وقالوا:إنها لا تصلح أن تكون حالا أو صفة، فجعلوها استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، واستثنوا الجملة الواقعة بعد (إلاّ) فمنعوا كونها صفة، ولو كان الذي قبلها نكرة؛ لأنه لا يفصل بين الصفة والموصوف، وأعربوها حالا.

(٣) وقد اشتهر عند المعربين أن يقولوا:(والجملة في محلّ نصب، مقول القول)، والمعنى واحد، لكنّ النصب على المفعولية أحسن. ويرى ابن الحاجب أنّ المحكية في محل نصب، مفعول مطلق (الأمالي١/٢٣٦،١٩١) وقال القوجوي: إنه مذهب المحققين.(شرح قواعد الإعراب٢٣).

(٤) ومن ذلك: حدّث، ذكر، نادى، صاح، دعا، ونحوها. انظر: المنجد٢٥٨-٢٥٩.

٥- الواقعة مضافا إليها، وعلّها الجرّ، وأشهر الأسماء التي تضاف إليها هي أسماء الزمان غير المنونة، سواء أكانت مبنية، مثل: إذا، متى، أيّان، أينما،[1] حيثُ، إذْ، لدنْ، ريثَ،[2] أم كانت معربة، حُذف تنوينها للإضافة، مثل: يوم، حين، ساعة، زمن، مكان، نحو: (رأيتك يومَ فزتَ). وأمّا إن كانت الظروف منوّنة فالجملة بعدها صفة، نحو: (أعجبني يومٌ رأيتك فيه).

٦- الواقعة جوابا لشرط جازم، واقترنت بالفاء أو بـ (إذا)، وسبب هذا القيد أنها لو خلت من الفاء أو (إذا) فسيظهر فيها أثر الجزم في لفظها، ولن يُبحث في المحلّ، فالبحث في المحلّ عند تعذّر البحث في اللفظ. وأمّا إن خلا الجواب الذي لم يُجزم لفظه من الفاء و(إذا) نحو:(إن قام زيد قام عمرٌو) فمحل الجزم محكوم به للفعل لا للجملة، وكذا فعل الشرط.[3]
ومن جملة الجواب المقترنة بالفاء الواقعةُ بعد (أمّا) في مثل: (أمّا زيدٌ فكريمٌ)، فيقال: جملة: (زيد كريم) في محل جزمٍ جوابٌ للشرط.

٧- الواقعة بدلا ممّا قبلها، سواء أكانت بدلا من اسم مفرد، أم كانت بدلا من جملة لها محل من الإعراب، وعلّها في الحالتين محلُّ ما أبدلت منه. ومن الأول قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾[4] فجملة

---

(١) ذكر د. محمد الحلواني وصاحبه أن النحويين القدماء لا يقبلون أن تكون الجمل بعد الظروف الشرطية مضافا إليها، لكن المعربين الحديثين يفعلون ذلك.(المنجد ٢٦٠).

(٢) ومنه:(لمّا) عند من يراها ظرف زمان، وقد سبق الإشارة إلى ذلك.

(٣) المغني ٤٠٩/٢، ٤٢٣. وفيها خلاف، سبق الإشارة إليه.

(٤) سورة الأنبياء، الآية (٣) .

(هل هذا...) في محل نصب، بدل من المفعول به (النجوى)[1]. والثانية مثل قول الشاعر: (أقول له ارحلْ لا تقيمنّ عندنا...): فقوله: (لا تقيمنّ ...) في محلّ نصب، بدل من جملة:(ارحل) التي هي في محلّ نصب، مفعول به، لأنها جملة محكية بالقول.

٨- المعطوفة على جملة لها محلّ، ومحلّها كمحلّ ماعُطفت عليه، نحو: (زيدٌ قام أبوه وقعد أخوه)، إذا قدّرت العطف على جملة(قام أبوه) وهي في محل رفع، خبر. أمّا إن عطفتها على مجموع الجملة فلا محلّ لها لأنها عطفٌ على الابتدائية، وليس لها محلّ، كما سيأتي.

٩- الجملة المستثناة، وذلك في نحو:(لست عليهم بمسيطر إلاّ مَن تولى وكفر فيعذبه الله ...)[2]، فقد قيل: إن الجملة في محل نصب على الاستثناء، وهو منقطع، وهو تخريج نافعٌ لكثير من الشواهد التي يأتي فيها ما ظاهره أن المستثنى مرفوع في استثناء تام موجب، فيُعتقد أنّ المرفوع مبتدأ، وخبره محذوف أو مذكور، والجملة كلها في محل نصب على الاستثناء.

وأمّا التي لا محلّ لها من الإعراب فهي التي لا يمكن أن تؤوّل بكلمة مفردة، على الضابط نفسِه الذي سبق بيانه، وقد حصرها ابن هشام في سبع[3]:

١- الجملة الابتدائية، وتُسمّى المستأنفة[4]، ويذهب وهَم الطلاب في الجملة الابتدائية إلى التي تكون في أول الكلام فحسب، وليس قبلها شيء أبدا،

---

(١) وقيل مفسّرة للنجوى، فلا محلّ لها من الإعراب.

(٢) سورة الغاشية، الآية (٢٢).

(٣) المغني٢/٣٨٢-٤١٠.

(٤) قال ابن هشام:إنّ هذا المصطلح أوضحُ؛ لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضا على الجملة المصدّرة بالمبتدأ، وهذه قد يكون لها محلّ. (المغني٢/٣٨٢)، وانظر: قواعد الإعراب٤٢.

وهـذا أحد مواضعها، كقولك ابتداء:(زيدٌ قائم)، وموضعها الآخر- وهو مهـمّ، لا يتنبّهون إلـيه- أن تكـون واقعة بعد جملة قبلها، ولكنها منقطعة عـنها في المعنـى الجزئـيّ، فليـست تكملـة لهـا، وإن كانت متصلة بها من حـيث إنهمـا في حديث واحد عن شيء واحد، ومن أمثلته:(مات فلانٌ، رحمـه الله) فالجملـة الأولى لا محـلّ لهـا لأنهـا ابتدائـية، لـيس قـبلها شيء، والثانـية (رحمـه الله) لا محـلّ لها أيضا ؛ لأنها ابتدائية مستأنفة، يمكن لكل واحـدة من الجملـتين أن تستقلّ عن الأخرى، ولا تحتاج إليها، مع أنهما كلتـيهما حـديثٌ عـن (زيد). ومـن المواضـع الظاهـرة المشتهرة للجملة الابتدائية الواقعةُ بعد (حتى) الابتدائية[1]. وبعد (بل)، وبعد النداء.[2]

ويمكـن التـسهيل علـى الطلاب فيفادوا أنّ باب الابتدائية أرحـب الأبواب، فـإذا تـردّدوا في الحكم على جملة فليحكموا عليه أنها ابتدائية، لأن مجال التأويل بـه واسع جدّا، وقد عرّف البيانيون الاستئناف بأنه ما كان جوابا لسؤال مقدّر، وهـذا بـاب لا يكـاد يـضيق عـن شيء. حتـى إنّ من العلماء مَن يرى أنّ جملة (أقـوم) مـن نحـو: (إن قام زيد أقومُ) أنها لا محلٌ لها؛ لأنها مستأنفة[3]، مع شدّة الارتباط بين الشرط وجوابه في المعنى. ويشبهه في البعد-وهو صواب- أنه يجوز في نحو:(نعم الرجلُ زيدٌ) أن يكون (زيد) خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره: هو زيد، فـتكون جملـة (هـو زيـد) ابتدائـية مـستأنفة لا محلّ لها من الإعراب، كأنه سأل: مَن الممدوح؟ فأجيبَ: هو زيد.

---

(١) وعن الزجاج وابن درستويه أنها بعدها في موضع جرٍّ بها.(المغني٢/٣٨٦، قواعد الإعراب٤٤).

(٢) المفيد في اللغة والنحو والإعراب١٧.

(٣) هو المبرّد، انظر: المغني٢/٣٨٥. وقواعد الإعراب٣٩-٤٠. وقد ذكر ابن هشام أمثلة كثيرة نافعة لتمرين الطلاب،على فهم الجمل وتقديرها.

٢- الجملة المعترضة، وهذه ظاهرٌ أمرها؛ فإنها تشبه الالتفات عن الجملة التي لم تكتمل إلى جملة عارضة: كأن يدعوَ، أو يُقسِمَ، أو يبيّن مرادَه، ثم يُكمِل الجملة، كقولك:(أنت-حفظك الله- كريمٌ) أو: (أنا-واللهِ- صادقٌ) أو قوله ﷺ: (نحن-معاشرَ الأنبياء- لا نورَث).وقد أحصى ابن هشام مواضع كثيرة للجملة المعترضة، أشهرها بين الفعل ومرفوعه، والمبتدأ والخبر، أو ماكانا أصله، والشرط وجوابه، والقسم وجوابه، والصفة وموصوفها.

٣- الجملة التفسيرية، وقد تكون مصحوبةً بـ (أيْ)، أو بـ (أنْ) وقد تكون خالية منهما، وهذه الأخيرة هي التي يُشكل أمرُها، ومن أمثلتها: قوله تعالى: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ﴾[1] فقوله: ﴿ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ﴾ تفسير لمثَل آدم.

ويستثنى من الجمل التفسيرية جملتان، إحداهما أجمع العلماء أنّ لها محلاً من الإعراب، وهي المفسّرة لضمير الشأن، فهي في محل رفع، خبر[2]، كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[3]. والجملة الثانية: المفسّرة في باب الاشتغال، فالجمهور على أنه لا محلّ لها من الإعراب، ويرى الشلوبين أنها بحسب ما تفسّره، فهي في نحو: (زيدا ضربته) لا محل لها؛ لأنها مفسرة لجملة ابتدائية، وهي في نحو: (زيدٌ الخبزَ يأكله) في محل رفع؛ لأنها مفسّرة لجملةٍ في محل رفع، وقعتْ خبرا.[4]

---

(١) سورة آل عمران، الآية (٥٩) .

(٢) المغني ٢٠٤-٤٠٣، وقواعد الإعراب٤٦.

(٣) سورة الإخلاص، الآية (١) .

(٤) وخالفه ابن هشام في المغني٢/٤٠٢-٤٠٣. وقواعد الإعراب ٤٦-٤٧. وذكر أن جملة الاشتغال ليست في الاصطلاح مفسّرة، مع أنه سمّاها في أوضح المسالك مفسّرة.٢/١٦٠.

٤- الجملة الواقعة جوابا للقسم، والخفيّ في المسألة على المعربين أنّ بعض الجمل لا يُؤتى فيها بالقسم صريحا، فإما أن يُحذف،فيُستدلّ عليه باللام الدالة عليه، مثل قوله تعالى: ﴿ لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلۡحُطَمَةِ ﴾[1]، وإمّا أن يُؤتى قبله بأفعال في معنى القسم، مثل قوله تعالى: ﴿ أَمۡ لَكُمۡ أَيۡمَـٰنٌ عَلَيۡنَا بَـٰلِغَةٌ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَـٰمَةِ ۙ إِنَّ لَكُمۡ لَمَا تَحۡكُمُونَ ﴾[2] ومثل قوله تعالى: ﴿ وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَـٰقَكُمۡ لَا تَسۡفِكُونَ دِمَآءَكُمۡ ﴾[3] فإن اليمين وأخذ الميثاق بمعنى القسم.

ويُنبّه الطلابُ أنّ المراد بالتي لا محلّ لها هي جملة جواب القسم، وليس المراد بمجموعَ القسم وجوابه، فهذه قد تقع خبرا على الصحيح[4]، فتكون في محل رفع، مثل: (محمدٌ أقسمُ بالله ليعودَنَّ)، وقد تقع محكية بالقول، فتكون في محل نصب، مفعولا به، مثل:(قال زيد:أقسم لأفعلن). وإن لم تكن في هذين الموضعين فإنه لا محلّ لها؛ لسبب آخر، وهو أنها ابتدائية.

٥- الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا،وهو:إذا، لو، لولا، لوما، لمّا[5]، أو لجازمٍ ولم تقترن بالفاء، ولا بـ (إذا) الفجائية، مثل:(إن تقم أقُمْ) و(إنْ قمتَ قمتُ)، وسبق بيان سبب ذلك عند الحديث عن التي لها محلّ.

٦- الجملة الواقعة صلةً لاسمٍ موصول، أو حرف مصدري، وهو المسمّى: الموصول الحرفي، وحروفه خمسة أو ستة أُشيرَ إليها قبلُ. فالأول نحو:

---

(١) سورة الهمزة، الآية (٤) .

(٢) سورة القلم، الآية (٣٩) .

(٣) سورة البقرة، الآية (٨٤) .

(٤) خلافا لثعلب، وانظر رأيه في المغني٢/٤٠٥، وانظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي١٩٥.

(٥) عند من يراها حرف شرط للتعليق في الماضي، وقد مرّ الحديث عنها غير مرة.

(جاء الذي قام أبوه) فيقال: (الذي) : اسم موصول... في محل رفع، فاعل. وتعرب جملة (قام أبوه) إعراب مفردات مفصّلا، ثمّ يقال: والجملة صلة الموصول، لا محلّ لها من الإعراب. وقد يخطئ طالبٌ فيعمّم الحكمَ على الصلة والاسم الموصول قبلها، قال ابن هشام:[1]" وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقّن أصحابه أن يقولوا: إنّ الموصول وصلته في موضع كذا، محتجًا بأنهما ككلمة واحدة، والحق ما قدّمت لك..."

ومثال الثاني-وهو صلة الحرف المصدري- :(سرّني أنْ قام أبوه) أو(سرّني أنّ أباه قائمٌ). فيقال: (أنْ) و(أنّ) حرف مصدري ...لا محلّ له من الإعراب، ثمّ تعرب الجملة بعدهما إعرابا مفصّلا إعرابَ مفردات، ويقال: إنّ الجملة لا محلّ لها من الإعراب، صلة الموصول الحرفي، ويُعقّب: والحرف المصدري وصلته في محلّ رفع فاعل، ولا علاقة لهذا الأخير بإعراب الجمل، بل هو من قبيل إعراب المفردات؛ لأنه في حكم المصدر.

٧- الجملة التابعة لجملة لا محلّ لها من الإعراب، نحو:(قام زيد، ولم يقم عمرٌو) على أنّ الواو حرف عطف على جملة ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

---

(١) المغني٢/٤٠٩.

والمعنيّ به الجار والمجرور والظرف، فبعد إعرابهما إعرابا مفصلا إعرابَ مفردات، يفصل فيه المعربُ بين حرف الجر ومجروره، ويعرب الظرفَ على أنه مفعول فيه منصوب، أو في محل نصب- بعد ذلك يلتفت إلى إعراب موقعهما، وكما قيل من قبلُ في إعراب المفردات والجمل، فإنّ التعويل على المعنى والوظيفة التي أفادها اللفظ في الجملة، والتأمّل فيهما يهدي إلى أنّ لهما استعمالين، أحدهما: أن يؤديا الوظيفة التي تؤدّيها المفردات والجمل، فيتعلقان بعماد الجملة، وهو الاسم الذي بنيت عليه الجملة، وقد يكون الظرف والجارّ والمجرور عمدةً في الكلام لا يتمّ إلا بهما، وذلك إذا كانا هما الخبر أو ما كان أصله الخبر، كقولك:(زيدٌ عندك) أو: (هو في المسجد)[1] .

وقد يمكن الاستغناء عنهما، لكنهما يؤدّيان معنى متعلقا بذلك العماد، كأن يكونا تقييدا له، فيكونان صفة له إن كان نكرة، نحو: (رأيت رجلا في المسجد) أو حالا إن كان معرفة، نحو:(رأيته في المسجد) (فهما مثل الجمل في هذه القاعدة)، أو يتمّان معناه الناقص، كأن يقعا صلة له، إن كان اسما موصولا- نحو: (رأيت الذي في المسجد) ويجمع كلَّ ما سبق أن العامل فيه محذوف وجوبا، وهو المسمّى المستقَرّ، ففي هذه الأمور كلّها يجوز لك إعرابان مشهوران، بعد إعرابهما التفصيلي الأولي، الذي سبق الإشارة إليه: أحدهما: أن يكون الجار والمجرور والظرف هما بلفظهما اللذان يُجرى عليهما

---

(١) ولا يكونان مبتدأ، ولا فاعلا، وقد يكونان نائب فاعل، على إعراب سبق الإشارة إليه.

الإعراب[1]، فيقال فيهما: إنهما في محل رفع، خبر للمبتدأ، أو لـ (إنّ) وأخواتها، أو في محل نصب، خبر لـ (كان) وأخواتها، أو في محل نصب، مفعول به ثان لـ (ظنّ) وأخواتها، أو حال، أو في محل رفع أو نصب أو جر، صفة.(حسب السياق)، أو لا محلّ لهما من الإعراب، صلة الموصول. الإعراب الثاني: أن يكون الإعراب جاريا على اسمٍ محذوف وجوبا[2]، تقديره:(كائن) أو نحوه[3]، وهو الذي يكون خبرا أو مفعولا به[4].... وهو الذي يكون في محل رفع أو

---

(١) فيكون العامل نسيا منسيا، وهو رأي الفارسي الذي قال: إن عامل الظرف شريعة منسوخة (شرح اللمع للعكبري١/٢٣٤) ورأي صدر الأفاضل في التخمير١/٢٦٨ وابن الحاجب في الإيضاح ١/١٨٨، وعزاه إلى أبي علي. وهو ظاهر كلام سيبويه(الكتاب٢/٨٨-٨٩)، ونقله أبو حيان عن بعض النحويين، وقال: في كلام سيبويه ظواهر تدلّ على هذا(النكت الحسان٥٩) وعزاه السيوطي إلى ابن جني(الهمع٢/٢٢). وهو لازم قول من يرى الظرف والجار والمجرور ليسا من قبيل الجمل ولا المفردات، وهو ما نقله أبو علي عن ابن السراج ومال إليه (العسكرية ١٠٥ -١٠٨) وهو مشهور. وقال بعض المتأخرين: هو مجموعهما.(التصريح١/١٦٦).

(٢) إلا في الصلة فلا يقدّر إلاّ فعلا.

(٣) قال ابن هشام:" يُقدّر كونًا مطلقا، وهو: كائن، أو مستقرّ، أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال... ويُقدّر (كان) أو (استقرّ) أو وصفهما إن أريد المضيّ، هذا هو الصواب، وقد أغفلوه...وإذا جهلت المعنى فقدّر الوصف؛ فإنه صالح في الأزمنة كلها، وإن كانت حقيقته الحال ..." المغني ٢/٤٤٨.

(٤) فتكون تسمية الظرف والجار والمجرور خبرا مجازا، وحكى ابن يعيش إجماع البصريين عليه(شرح المفصل ١/٩٠)، وليس دقيقا، وراجعه في: الأصول١/٦٢-٦٣، والمقتصد ١/٢٢٥-٢٢٦، وشرح الرضي١/٩٣ وغيرها، واختاره ابن مالك(التسهيل٤٩، وشرحه ١/٣١٨) وابن هشام في أوضح المسالك١/٢٠١، وشرح اللمحة ١/٣٧٤.

نصب...[1] وأمّا لفظ الجار والمجرور والظرف فيعربان كما يعربان في الاستعمال الآتي.

الاستعمال الثاني للظرف والجار والمجرور: ألاّ يكونا بمنزلة ما سبق، بل يستعملان استعمالا دون ذلك، لا علاقة لهما قويةً بالاسم الذي هو عماد الجملة[2]، بل تقتصر فائدتهما على ما معهما من حدث ملفوظ بفعله، أو ملحوظ، فيكونان تتمّة له في إفادة معنى يتعلّق بهذا الحدث، كأن يبيّنان مصدره أو منتهاه، أو زمنه أو مكانه، أو علّته، وهو المسمّى: لغوا، والمطلوب بعد إعرابهما التفصيلي محصورٌ في بيان ما تعلّقا به وتعيينه، كقولك: (جاء زيدٌ من المسجد) فالجار والمجرور متعلقان بالفعل(جاء)، وقولك:(حضر أبوك اليومَ) فالظرف متعلق بالفعل(حضر).

ومع أن بعض النحويين يقرّر أن وجه تعلّق الجار والمجرور بالفعل وما في حكمه هو النصب، لكن لا يلزم النصّ على ذلك، بل يُكتفى ببيان التعلق دون الحديث عن محل الجار والمجرور إذا كانا لغوا[3].

ولا بدّ لشبه الجملة بنوعيه: الظرف والجار والمجرور أن يتعلّق بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما أوّل بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه، فإن لم يكن شيء من هذه

---

(١) وصف ابنُ هشام الاستقرار بأنه يكون مرفوعا، أو منصوبا.(المغني٢/٥٥٩).

(٢) إلاّ إن كان الاسم هو المتضمّنَ معنى الحدث الذي تعلّق به شبه الجملة، وهو الذي يكون صلةً لـ (أل)، مثل قولك:(جاء النائم في المسجد) فقوله: (في المسجد) متعلق بحدث النوم، وليس بحدث المجيء.

(٣) ومن المعربين من ينصّ على ذلك، فيقول مثلا: (والجار والمجرور بالفعل، وهو في محل نصب). وهذا نادر فيما اطلعت عليه، كما في (الإعراب عن فن الإعراب ١١٢).

الأربعة موجودا قُدِّر.[1]، وقد يكون ما يتعلّقان به متقدّما عليهما، وقد يتأخر عنهما، وقد يحذف، فيُلحظ معناه، وقد يتعلقان بأيسر روائح الفعل.[2] وليس ذلك بشاقٍ على المعرب، فباب التأويل والتقدير مفتوح له وواسع في تعيين المتعلّق.

مثال التعلق بالاسم المشتق من الفعل: (هو معظّمٌ عند الناس)، ومما أوّل بما يشبه الفعل قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ ﴾[3] أي: معبود في السماء، فأُوِّلتْ كلمة (إله) بمعنى: (معبود). بل قد يتعلّقان بما فيه رائحة الفعل–كما يقول ابن هشام[4]–، مثل: (فلان حاتمٌ في قومه) أي: شجاع. ومثال تعلقهما بمحذوف:(بسم الله) فالمراد: أبدأ، أو أستعين.

واختُلف في تعلقهما بالفعل الناقص، والجامد وأحرف المعاني.[5] واستثنى ابن هشام[6] من حروف الجر الحروفَ الزائدة–سبقت الإشارة إليها– فإنها لا متعلّق لها؛ لأنها إنما دخلت في الكلام تقوية له وتوكيدا، و لم تدخل للربط، وكذا الشبيهة بالزائدة، وهي:ربّ، لعلّ،لولا، عند من يجرّ بهما، وكذا كاف التشبيه، على خلاف فيها، وأحرف الاستثناء: خلا، وعدا، وحاشا إذا جُرَّ بهنّ..

---

(١) المغني٢/٤٣٣-٤٤٠، وقواعد الإعراب ٥٥ وما بعدها..

(٢) المغني١/٨٤.

(٣) سورة الزخرف، الآية (٨٤) .

(٤) المغني ٢/٤٣٤.

(٥) بحثها وتفصيلها في المغني٢/٤٣٦-٤٤٠. وقواعد الإعراب ٥٦-٥٨.

(٦) المغني٢/٤٤٠-٤٤٢.

إعراب أسماء الشرط والاستفهام[1]

أختم البحث بطريقة إعرابهما لما فيها من الصعوبة والحرج على الطلاب، ولأن لهما طبيعة تخالف طبيعة المفردات التي يألفونها. وكلها أسماء مبنية فيحكم على ألفاظها بأنها مبنية على الحركة التي تكون على آخرها أصالة، ويحكم على محلها بحسب موقعها، ما عدا (أيًا) فإنها معربة، فيظهر أثر الإعراب في لفظها ومحلها.

وسأقسمهن ثلاثة أقسام مراعيا معناهنّ: أ- أسماء تدلّ على زمان أو مكان، وهي: أين، أيّان، أنّى، متى، حيثما، وهذه كلها لا وجه لها إلا أن تعرب بما يوافق معناها، فتكون ظروفا مفعولا فيها في محل نصب، نحو: (أينما تذهبْ أذهبْ) و (أين وُلِدتَ؟) و (متى جئتَ؟) وتكون متعلّقة بالفعل بعدها[2].

وإن كان المسؤول عنه بعد أسماء الاستفهام هذه اسمًا[3]، فسيُضاف في إعرابها أنها خبر مقدّم للمبتدأ، نحو: (أين أبوك؟) و (متى السفرُ؟) أو للناسخ، نحو:(أين كان زيدٌ) إن كانت (كان) ناقصة.

وقد سبق غيرَ مرة أن ما دلّ على زمان أو مكان أنه إن كان عمدة فلا يتصوّر في المعنى إلاّ أن يكون خبرا، ولا يتصوّر فيه أن يكون مبتدأ يُحكَم عليه؛

---

(١) فأما الحروف فلا إشكال في إعرابها؛ لأنه لا محلّ لها من الإعراب، فيُكتفى بالحكم عليها بالبناء، وتعيين حركة البناء، والحروف هي: الهمزة و(هل) في الاستفهام، وما عدا هما فأسماء، وفي الشرط: (إنْ) و(إذما) على الصحيح فيها،(الكتاب٣/٥٦، المقتضب٢/٤٥، والعمدة وشرحها لابن مالك١/٣٦٥،٣٦٢) وكذا غير الجازمة ما عدا (إذا)، وقد سبق الحديث عنها في المفعول فيه. وتفصيل الكلام في إعرابها في: شرح الجزولية الكبير٢/٥٣٤-٥٣٥، المقرب١/٢٧٧-٢٧٨، شرح الجمل لابن عصفور٢/٢٠١، شرح الألفية لابن الناظم٦٩٦، شرح ألفية ابن معط لابن القواس١/٣٢٩،المغني ٢/٤٦٦-٤٦٧.

(٢) المغني١/٩٦، ١٢٩.

(٣) ولا يتصوّر ذلك في أسماء الشرط؛ لارتباطها بالأفعال.

لأنه ليس له حقيقة ثابتة معروفة تحتمل ذلك، ولأنها من ألفاظ الصدارة، فإنها ستقدّم، ولذلك تكون هي بنفسها في محل رفع، خبرا مقدّما،(فيكون لها محلاّن: النصب؛ لأنهما مفعول فيه، والرفع؛ لأنهما خبر) أو أنها متعلقة بمحذوف وجوبا هو الخبر، كما سبق في إعراب شبه الجملة، وهذه من شبه الجملة.

ب- أسماء تدلّ على ذوات وحقائق يمكن الإسناد إليها والحديث عنها والحكم عليها، وهي: مَنْ، وما ،ومهما، و(كم)[١]، و(أيّ) ، فهذه تعامل معاملة الأسماء العامة المتصرفة المستجيبة للعوامل: فإن سُبقت بحرف جر[٢] فهي في محل جرّ بذلك الحرف، نحو:(ممَن مررت؟) و(بمن تقتدِ أقتدِ)، وإن سُبقت باسمٍ مضاف فهي في محل جرّ بالإضافة،نحو:(غلامُ مَن جاءك؟) ويستحقّ الاسم المضاف قبلها ما يستحقه اسم الشرط أو الاستفهام على التفصيل الآتي.

وإن وقع بعدها فعل فينظر فيه: فإن كان ناقصا فاسم الاستفهام أو الشرط خبر مقدم له،[٣] إن لم يظهر الخبر بعد الفعل، نحو: (مَن كان أبوك؟) وإن ظهر الخبر فاسم الشرط أو الاستفهام مبتدأ، والجملة خبر عنه، نحو: (من كان أباك؟)، وإن كان الفعل تاما لازما فاسم الاستفهام أو الشرط مبتدأ[٤]، نحو:

---

(١) ومثلها في ذلك الخبريةُ، و(كأيّن)، إلا أن الذي بعد الاستفهامية ينصب تمييزا، وقد يُجرّ إن جرّت (كم) فيُعرب على الأرجح مجرورا بـ (من) مقدرة، وممّيز الخبرية مجرور بالإضافة أو بـ (من) مقدرة، وممّيز (كأيّن) مجرور بـ (من) ظاهرة..

(٢) ولا يتصوّر ذلك في (مهما).، وتحذف الألف من(ما) فيقال: اسم استفهام، مبني على السكون المقدّر على الألف المحذوفة، في محلّ....

(٣) ومنهم من يُقوّي حينئذ كونهما مبتدأين. (المرشد في النحو والإعراب ٦٨).

(٤) أورد شرف الراجحي قول بعضهم: إن اسم الاستفهام فاعل مقدّم في اللفظ، متأخر في النية، وصوّب غيره.(مبادئ الإعراب٧٩).

(مَن قامَ؟)، و (مَن يقمْ أقمْ معه)، وإن كان متعديا فينظر فيه أيضا: فإن لم ينصب مفعولا به بعده، وتسلّط بمعناه على اسم الشرط والاستفهام فهما مفعول به مقدّم، وإن نَصب مفعولا به فهما مبتدآن،[1] وإن نصب ضميرا يرجع لهما فيعاملان معاملة الاسم المشغول عنه، فيجوز أن يكونا مبتدأين، وهو الأرجح، وأن يكونا مفعولين لفعل مقدّر يفسّره المذكور، وذلك نحو:(مَن رأيته؟) كما تقول:(زيد رأيته).

وأرى أنه لو قيل: إن أسماء الشرط والاستفهام دائما في جميع الأحوال السابقة تُعرب مبتدأ لصحّ ذلك تيسيرا، ويُعتقد أن الفعل بعدها ناصبٌ لضمير مقدّر يكون هو الرابطَ لجملة الخبر، كما يصح ذلك في المبتدأ إذا كان اسما صريحا في نحو:(زيدٌ رأيت).

مع التنبيه إلى أن هذه الأسماء لا تُعرب مبتدأ، والجملة بعدها لا تُعرب خبرا إلاّ إذا اشتملت على ضمير يربطها بالمبتدإ، ملفوظٍ أو ملحوظ، أمّا إذا خلت الجملة بعد أسماء الشرط والاستفهام من ضمير يعود إليها، فإنّ الوجهَ أن تُعرب هذه الأسماء مفعولا مطلقا، مثل: (مهما تبرَّ أباك فلن توفيه حقه) وقوله تعالى: ﴿ مَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُ مَالُهُۥ ﴾[2] على تأويلها بالاستفهامية، فالمعنى: أيَّ إغناءٍ أغنى عنه؟ فتكون دالة على الحدث والمصدر. ولا يتصوّر ذلك إلاّ في (مهما) و (ما).

---

(١) وإن وصل الفعل إلى المفعول به في المعنى بواسطة حرف الجرّ فإن اسم الشرط والاستفهام يعرب مفعولا به أيضا، لأن حقيقة الفعل أنه متسلّط عليهما، وأما الجار والمجرور فتبيين، وذلك نحو:"وما يفعلوا من خير فلن يكفروه" وقوله:"ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها" . راجع: المغني ١ /٣١٦ ، والنحو الوافي٤/٤٣٩.

(٢) سورة المسد، الآية (٢) .

وتميّز (أيّ) بملازمتها لمضاف يأتي بعدها[1]، وتتميز (كم) بتمييز بعدها، فكان لهما إعراب ينفردان به، يكون التعويل فيه على ما بعدهما، فإذا كان ما بعدهما مصدرا من لفظ الفعل العامل، أو دلاّ على الحدث فإنهما يعربان مفعولين مطلقين، نحو قوله تعالى: ﴿ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾[2]، ونحو:(كم زيارةً زرته؟)، وإن كان ما بعدهما ظرفا أعربا ظرفين، نحو: (أيَّ ساعة ستزورني؟) و(كم ميلا مشيت؟) وإن كان تمييز (كم) محذوفا فيحسن إعرابها مفعولا مطلقا.

وإن كان المسؤول عنه بعد أسماء الاستفهام اسمًا:[3] فإن كان نكرة فاسم الاستفهام هو المبتدأ وما بعده الخبر، نحو:(مَن أبٌ لك؟)؛ لأنّ المبتدأ هو المعرفة، وكذا إن كان الذي بعد أسماء الاستفهام جارا ومجرورا أو ظرفا، نحو:(مَن عندك؟) ؛لأن الجار والمجرور والظرف لا يتصوّر فيهما إلا أن يكونا خبرين-كما سبق غير مرة- وإن كان الذي بعدها – وهو المسؤول عنه- معرفةً فيجوز في اسم الاستفهام الوجهان[4]: أن يكون هو المبتدأ، وأن يكون خبرا مقدّما، نحو: (مَن أبوك؟) و(كم عمرُك؟).

وقد تأتي (ذا) بعد (ما) الاستفهامية، فالأولى في الإعراب أن تعدّ كلمة واحدة مبنية على السكون بمنزلة (ما) في تفصيلاتها السابقة. ومثلها في ذلك: (مَنذا)، فتكون بمنزلة (مَن).

---

(١) وقد تُقطع عنه لفظا.

(٢) سورة الشعراء، الآية (٢٢٧) .

(٣) ولا يتصوّر ذلك في أسماء الشرط لارتباطها بالأفعال.

(٤) وذلك بناء على أن الصحيح في أسماء الاستفهام أنها معارف.(أمالي ابن الحاجب٢/٨٤٤) وراجع لإعراب أسماء الشرط والاستفهام:المغني١/٢٩٨، ٣١٥، ٣٠٠، ٣٣١، ٣٣٠،٣٢٨ ، ٢/٣٧٨،٤٦٦، ٣٧٩، ٤٥١، ٤٦٦.

ج- (كيف)[1]: فإن كان بعدها فعلٌ ناقص ناسخ أعربت في محل نصب، خبرا له مقدّما، نحو:(كيف كنتَ؟). وإن كان الذي بعدها فعلا تامّا أعربت حالا، نحو:(كيف وصلتَ؟)، وقد يكون مفعولا به ثانيا مقدّما إن كان الفعل هو (ظنّ) أو إحدى أخواتها، في مثل: (كيف تظنّ لقاءَنا؟). وقد تكون مفعولا مطلقا إن دلّت على الحدث، في مثل قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ﴾[2]. إذ المعنى: (أيَّ فعلٍ فعلَ ربُّكَ؟)، وإن كان المسؤول عنه بعد (كيف) الاستفهاميةِ اسما أعربت هي خبرا مقدّما، نحو: (كيف أنت؟) فلا يتصوّر فيها أن تكون مبتدأ؛ لأنها لا تدلّ على حقيقة لشيء له وجودٌ في الذهن، يمكن الحكم عليه والحديث عنه[3].

وإن اتصلت بها (ما) فهي حال دائما.[4]

ومن الطرق التي يستعان بها في إعراب أسماء الاستفهام أنه قبل أن تُعرَب الجملة التي فيها اسمُ الاستفهام يُجاب عنها إجابة دقيقة، لا تزيد جملة الجواب عن جملة السؤال،ولا تنقص عنها، ثم تعرب جملة الجواب، ثمّ يُنقل إعراب لفظ الجواب إلى السؤال، مثال ذلك: (متى سافرتَ؟) والجواب: سافرت مساءً، فإعراب(متى): ظرف زمان[5].

---

(١) المجازاة بها مذهب الكوفيين وقطرب (معاني القرآن للفراء١/٨٥-٨٦، الأصول٢/١٩٧، شرح السيرافي٣/٢٢٨أ، الإنصاف٢/٦٤٣، شرح الجمل لابن عصفور٢/١٩٥-١٩٦. ووافقهم الزجاجي في الجمل٢١١ وحروف المعاني٥٩، ونقله أبوعلي عن الجرمي (البصريات١/٣٤٦)، ومذهب البصريين المجازاة بها معنى لا عملا، وبعضهم يشترط لإعمالها اتصالها بـ (ما).

(٢) سورة الفيل، الآية (١) .

(٣) انظر لإعرابها: المغني١/٢٠٥-٢٠٦ ٢/٣٧٩، ٥٥٩. وعن سيبويه أنها لا تكون إلا ظرفا.

(٤) معجم الإعراب في النحو العربي٨.

(٥) هذه الفائدة منقولة عن: المنهاج في القواعد والإعراب١٥٣.والوحيد في الإعراب٣٥-٣٧. والمختار في القواعد والإعراب١٨٤-١٨٥، ٢٢٤-٢٢٥. وتيسير الإعراب ٢٤٠-٢٤٢.

وما يأتي بعد أسماء الاستفهام يعرب على النحو الذي سبق بيانه، إلا أن الذي بعد (أيّ) يعرب مضافا إليه، والذي بعد (كم) يعرب تمييزا إن كان منصوبا، وإلاّ فهو مجرور بحرف جرّ مقدر أو ظاهر. وأما إن أعربت أسماء الشرط مبتدأ فخبره -في أيسر الأقوال- مجموع جملتي الجواب والشرط.[1] وقال الرضي: إن اسم الشرط مبتدأ لا خبر له.[2]

---

(١) انظر: الأزهية ١٠٠، شرح المفصل ٧/٤٤، ومنهم من يقول: جملة الشرط وحدها، ومنهم من يقول: جملة الجواب وحدها، وقد اضطرب ابن هشام في المغني فصحّح تارة أنه مجموع الجملتين: ٢/٤٢٥، ٤٠٨، ٤٩٩. وأخرى أنه جملة الشرط: ٢/٤٦٦، ٤٦٧، ٤٠٥. وكذا في رسالة (مباحث (مَن) الشرطية٣٥-٣٦). وأورد أنه جملة الجواب، ولم يعلّق عليه: ١/٣٢٨. وانظر: شرح القواعد للكافيجي١١٩.

(٢) شرح الكافية١/٩٠.

أهمّ مراجع البحث

- ابن هشام الأنصاري وآثاره، د.علي فودة نيل، جامعة الملك سعود، ١٤٠٦هـ.
- الارتشاف، لأبي حيان ، تحقيق مصطفى النماس، مطبعة المدني.
- الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي، ت: د.عبدالله البركاتي ود.محسن العميري، جامعة أم القرى ١٤١٠هـ
- الأزهية في علم الحروف للهروي، ت: عبدالمعين الملّوحي، مجمع اللغة بدمشق ١٤١٣هـ
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد البيطار ، مجمع اللغة دمشق. د. ت.
- أسس الإعراب ومشكلاته، د.طاهرحمودة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٩م
- الأشباه والنظائر، للسيوطي، ت: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ
- الأصول لابن السراج، تحقيق حسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٥هـ
- إعراب الألفية، للشيخ خالد الأزهري، المكتبة الشعبية، بيروت، د.ت.
- إعراب الجمل وأشباه الجمل، لفخر الدين قباوة، دار الآفاق، بيروت ١٤٠١هـ
- إعراب القرآن للنحاس ، تحقيق زهير زاهد، عالم الكتب ١٤٠٥هـ
- الإعراب الكامل للأدوات النحوية، عبدالقادرأحمد، دارقتيبة، ط١، ١٤٠٨هـ
- الإعراب الميسط، عبدالقادر مايو، دار القلم العربي، حلب، ١٤١٩هـ
- الإعراب الميسّر، محمد يوسف خضر، مكتبة المنار، الأردن، ١٤٠٢هـ.
- الإعراب النموذجي في النظرية والتطبيق، لجميل علوش، دار أزمنة، عمّان، ١٩٩٨م.
- إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ، مكتبة الزهراء، القاهرة.
- الإعراب عن فنّ الإعراب، لعبدالرحمن الأهدل، دار المطبوعات، جدة، ١٤٠٠هـ
- الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام،ت:علي فودة نيل، جامعة الرياض، ١٤٠١هـ
- الإعراب، راجي الأسمر، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ

- أمالي ابن الحاجب ، تحقيق فخر قدارة، دار عمار، الأردن، ودار الجيل ١٤٠٩هـ.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٤١٣هـ
- أمالي الزجاجي، تحقيق عبدالسلام هارون ، المؤسسة العربية ، القاهرة ، ١٣٨٢هـ.
- إملاء ما منّ به الرحمن للعكبري، مطبعة البابي الحلبي ١٣٨٩هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، نشر: محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية ١٤٠٧هـ
- إيضاح الشعر لأبي علي تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ١٤٠٧هـ.
- الإيضاح العضدي لأبي علي ، تحقيق حسن شاذلي فرهود، دار العلوم ١٤٠٨هـ
- البحر المحيط لأبي حيان، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤١١هـ
- البصريات لأبي علي ، تحقيق محمد الشاطر، مطبعة المدني ١٤٠٥هـ
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري ، تحقيق طه عبدالحميد طه، الهيئة المصرية للكتاب ١٤٠٠هـ
- التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق فتحي علي الدين، جامعة أم القرى ١٤٠٢هـ
- التخمير لصدر الأفاضل الخوارزمي، ت:د.عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي.
- التسهيل لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري دار إحياء الكتب العربية.
- التطبيق النحوي، د.عبده الراجحي، دار النهضة، بيروت ١٩٨٣م
- التطبيق في الإعراب والصرف، د. إبراهيم محسن، دار القلم بحلب، ط١، ١٤١٥هـ
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ، تحقيق د. محمد المفدى، الطبعة الأولى
- تمرين الطلاب في صناعة الإعراب، للشيخ خالدالأزهري= إعراب الألفية.
- توضيح المقاصد للمرادي، ت: عبدالرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية،ط٢.
- تيسير الإعراب، ظاهر البياتي، المؤسسة الجامعية، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ
- الجامع الصغير لابن هشام ، تحقيق أحمد الهرميل، مكتبة الخانجي ١٤٠٠هـ

- الجدول في إعراب القرآن وصرفه، محمود صافي، دار الرشيد، بيروت، ١٤١١هـ
- الجمل في النحو للزجاجي، تحقيق علي الحمد، مؤسسة الرسالة ١٤٠٧هـ
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي ، ت: فخر الدين قباوة وصاحبه دار الكتب العلمية ١٤١٣هـ
- حاشية الدسوقي على المغني، مطبعة عبدالحميد حنفي بالغورية، مصر.
- حاشية الصبان (بحاشية شرح الألفية للأشموني).
- حروف المعاني للزجاجي ، تحقيق علي الحمد، مؤسسة الرسالة ١٤٠٦هـ
- الخصائص لابن جني ، ت:محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي، دار الكتب المصرية.
- دراسات في الإعراب، د.عبدالهادي الفضلي، دار تهامة، جدة، ١٤٠٥هـ
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث القاهرة
- دروس في الإعراب، د.عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٤٠١هـ.
- دليل الإعراب، لصبري الأشتر وصاحبه، دار المعارف بحلب، ط١، ١٩٥٢م.
- الدليل في الإعراب للدارس والمعلم، سعيد عقيّل، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ
- رسالة لابن هشام في إعراب(فضلا)... (ضمن: الأشباه والنظائر).
- رصف المباني للمالقي، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم ، دمشق ١٤٠٥هـ
- الزاهر في معاني كلمات الناس،لأبي بكر الأنباري،ت:حاتم الضامن، دارالرشيد، العراق ١٣٩٩هـ.
- سر صناعة الإعراب لابن جني ، تحقيق حسن هنداوي ، دار القلم، دمشق ١٤٠٥هـ
- شذور الذهب، لابن هشام ، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة . د. ت.
- شرح الألفية لابن الناظم، تحقيق: عبدالحميد السيّد عبدالحميد، دار الجيل بيروت.
- شرح الألفية لابن عقيل بشرح محيي الدين عبدالحميد ، دار العلوم الحديثة ، بيروت

- شرح التسهيل لابن مالك ، ت: عبدالرحمن السيّد ومحمد المختون ،دار هجر، القاهرة.
- شرح الجمل لابن عصفور (الشرح الكبير) تحقيق صاحب أبو جناح د. ن د. ت.
- شرح ألفية ابن معط لابن القواس، تحقيق علي الشوملي، مكتبة الخريجي ١٤٠٥هـ
- شرح القطر لابن هشام بحاشية محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية صيدا ١٩٨٤م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث
- شرح الكافية للرضي، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٥هـ
- شرح اللمحة البدرية لابن هشام، ت: هادي نهر،الجامعة المستنصرية،العراق ١٣٩٧هـ
- شرح اللمع في النحو للعكبري، تحقيق: عبدالحميد الزوي، جامعة قاريونس ١٩٩٤م .
- شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق موسى العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد د. ت.
- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت د. ت.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين، ت: د. تركي العتيبي، مكتبة الرشد ١٤١٣هـ
- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ، تحقيق خالد جمعة ، الطبعة الأولى ١٩٧٦م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، ت: عدنان الدوري، مطبعة العاني بغداد
- شرح قواعد الإعراب للشيخ خالدالأزهري= موصل الطلاب.
- شرح قواعد الإعراب للقوجوي، ت: إسماعيل مروة، دارالفكر، بيروت، ط١
- شرح قواعد الإعراب للكافيجي، ت: فخرالدين قباوة، دارطلاس، دمشق ط٢
- شوارد الإعراب، محمود صافي، دار الفكر، بيروت،ط١، ١٤١٨هـ
- صور الإعراب ودلالاته، د.صابر أبوالسعود، مكتبة الطليعة، أسيوط ١٩٧٩م.
- الطريق إلى الإعراب، إميل رفول، دار الفكراللبناني، ط١، ١٩٩٥م

- الطريقة البيانية لتبسيط الإعراب، مجيد الماشطة، مطبعةالآداب، النجف، ١٣٨٨هـ
- ظاهرة الإعراب في العربية، لعبد الكريم الرعيض، جمعية الدعوة، لبنان، ط١، ١٣٩٩هـ
- ظاهرة الإعراب في النحو العربي، د.أحمدياقوت،جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٠٣هـ
- العسكرية ،(المسائل العسكرية) لأبي علي، ت: محمد الشاطر، مطبعة المدني ١٤٠٣هـ
- فتح القريب المجيب في إعراب شواهد مغني اللبيب، محمدعلي الدرة، مطبعة الأندلس.
- الفوائدالعجيبة في إعراب الكلمات الغريبة،لابن عابدين، ت: حاتم الضامن، دار الرائد العربي، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ
- في إعراب القرآن، محمود نحلة، دار النهضةالعربية، بيروت، ١٤٠٨هـ
- قاموس الطلاب في الإعراب، راجي الأسمر، دار جروس برس، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ
- قصة الإعراب، أحمد الخوص، دمشق، ط٢، ١٩٨٩م.
- قواعد الإعراب، لابن هشام = الإعراب عن قواعد الإعراب
- القواعد الصغرى لابن هشام، ت: حسن مروة، مكتبة سعدالدين، دمشق ١٤٠٩هـ
- الكافي في الصرف والنحو والإعراب، جوزيف إلياس وصاحبه، دار العلم للملايين، ١٩٩٨م
- الكامل في النحو والصرف والإعراب، أحمد قبش، دار الرشيد، دمشق، ١٤٠٦هـ
- الكتاب لسيبويه ، تحقيق: عبدالسلام هارون ، عالم الكتب ١٤٠٣هـ
- الكشاف للزمخشري، بعناية مصطفى أحمد، دار الكتاب العربي ١٤٠٧هـ
- كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة ، تحقيق هادي مطر، مطبعة الإرشاد بغداد ١٤٠٤هـ
- كفاية الغلام في إعراب الكلام، لشعبان الآثاري، مخطوط بمكتبة الجامعة، ١٤٢٤هـ

- كيف نتعلّم الإعراب، توفيق عمر بلطه جي، دار الفكر، دمشق ١٩٩٩م
- اللامات للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، ١٤٠٥هـ
- اللامات للهروي، تحقيق د. أحمد الرصد، مطبعة حسان ، القاهرة ١٤٠٤هـ
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ت: غازي طليمات ، دار الفكر، بيروت، ١٤١٦هـ
- اللمع لابن جني، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب ١٤٠٥هـ
- مباحث(من) الشرطية، لابن هشام، ت:مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق، ١٩٨٧م
- مبادئ الإعراب، شرف الدين الراجحي، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦م
- مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق عبدالسلام هارون، الكويت ١٩٦٢م.
- مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة، عدد٥٧، محرم، ١٤٠٣هـ
- المختار في القواعد والإعراب، لعلي رضا، دار الشرق، بيروت، د.ت.
- المرشد في النحو والإعراب...، لإبراهيم النمر، دار المناهل، سورية، ١٤٢٠هـ
- المسائل السفرية لابن هشام، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٣هـ
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، جامعة الملك عبدالعزيز ، دار الفكر ١٤٠٠هـ
- معاني القرآن للأخفش ، تحقيق هدى قراعة ، مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ
- معاني القرآن للفراء ، تحقيق محمد النجار وأحمد نجاتي، عالم الكتب ١٤٠٣هـ
- معجم الإعراب في النحو العربي، لأنطوان الدحداح، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
- معجم الإعراب والإملاء، د.إميل يعقوب، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٣م
- المعجم المفصل في الإعراب، طاهرالخطيب، الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ
- المعجم المفصل في الإعراب، محمود يوسف داود، دار هومة، الجزائر، د.ت.
- المعجم الوسيط في الإعراب، د.نايف معروف، دار النفائس، ط١، ١٤٠٨هـ.
- المعجم في الإعراب، عمر توفيق سفرآغا، دار المعرفة، المغرب، ١٤٠٣هـ.

- معجم لغة النحو العربي، أنطوان الدحداح، مكتبة لبنان، د.ت.
- المعين في الإعراب والعروض والإملاء، د.محمدالتونجي، دارالفكر، ط١ ١٤٠٢هـ
- المفصل للزمخشري، دار الجيل، بيروت.
- المفيد في اللغة والنحو والإعراب، أحمد عصلة، الدار السلفية، الكويت، ١٤٠٨هـ
- المقتصد شرح الإيضاح للجرجاني، تحقيق كاظم المرجان ،وزارة الثقافة بغداد ١٩٨٢م.
- المقتضب للمبرد ، تحقيق الشيخ محمد عضيمة، لجنة إحياء التراث القاهرة ١٣٩٩هـ
- المقدمة الجزولية في النحو،للجزولي، ت: شعبان عبدالوهاب، أم القرى،القاهرة ١٩٨٨م.
- المقرب لابن عصفور،ت: أحمد الجواري وعبدالله الجبوري، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- ملحة الإعراب (شرحها للحريري). ت: د. أحمد قاسم، دار التراث، ط٢، ١٤١٢هـ
- المنجد في الإعراب والبلاغة والإملاء، محمدخير الحلواني، وبدرالحاضري، دار الشرق، بيروت،ط٤، د.ت.
- المنهاج في القواعد والإعراب، محمدالأنطاكي، دار الشرق، بيروت،ط٥،د.ت
- الموجز في النحو لابن السراج ، ت:مصطفى الشويمي وزميله ، مؤسسة بدران بيروت ١٣٨٤.
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للشيخ خالد الأزهري، بهامش إعراب الألفية له، المكتبة الشعبية، بيروت.
- موهبة ذوي الإحسان في إعراب ألفاظ يكثر دورانها على اللسان، لعبد الحميد البنحري، دار البشائر،بيروت، ط١، ١٤١٤هـ
- الميسّر في إعراب ما تعسّر ، حمدي عبد المطلب، دار الأمانة، ط٣، ٢٠٠٣م.
- الميسّر في التطبيق النحوي، د.محمد موعد، دار الفكر، دمشق،ط١، ١٤١٨هـ
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، ط ٩.

- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان، ت:حسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ١٤٠٨هـ
- الهادي في الإعراب إلى طريق الصواب ، لابن القبيصي، تحقيق: د. محسن العميري، دار التراث بمكة ١٤٠٨هـ.
- الواضح في القواعد والإعراب، محمد زرقان الفرخ، دمشق، ط٢، د.ت، د.ن.

الوحيد في النحو والإعراب، كمال أبو مصلح، المكتبة الحديثة، بيروت.د.ت

فهرس الموضوعات


مطابع الجامعة